# الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- الشرق اوسطية والعالم العربي
- Israel: Is Hope for Peace
  Is it Salam or Suloh?
- العلاقات التركية الاسرائيلية
- What Breeds
  Bureaucratic Corruption?
- حق الفلسطينيين
  في العودة الى وطنهم
- Interview Exclusive
  avec Roger GARAUDY
- وضع المرأة من خلال نظريات
  النظام الأمومي والنظام الأبوي

الدفاع الوطني اللبناني

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني ـ تموز ١٩٩٦

# الدفاع عن الوطن

جاء في قانون الدفاع الوطني اللبناني (المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ عام ١٩٨٣) إن الدفاع الوطني «يهدف إلى تعزيز قدرات الدولة وإنماء طاقاتها لمقاومة أي اعتداء على أرض الوطن وأي عدوان يُوجَّه ضده، ولضمان سيادة الدولة وسلامة المواطنين».

والدفاع الوطني في القانون، قراراته سياسية، يساهم العسكريون في تحضيرها ويتولون في الغالب تنفيذ القسم الأكبر منها.

إن شمول مفهوم الدفاع الوطني قدرات الدولة وطاقاتها، يدفعنا في «الدفاع الوطني اللبناني» إلى توجيه دراساتنا في الاتجاه الذي رسمه لنا القانون، فنبحث في قدرات الدولة، وماهية هذه القدرات وتطويرها، وكيفية إنماء الطاقات ومقاومة الاعتداءات على أرض الوطن على اختلاف أنواعها، وضمان سيادة الدولة من النواحي جميعها وسلامة المواطنين.

وتتطلب مقاومة الاعتداءات، معرفة العدو، قوامه وتجهيزاته ونشاطاته ونواياه وقدراته بشكل عام، وكذلك معرفة أدوات الاعتداء وتأثيراتها وتوازنات الأسلحة والموارد البشرية والإمكانات الاقتصادية لبلدان المنطقة وطبيعة التحالفات الحالية والمرتقبة.

«الدفاع الوطني اللبناني» ستحاول في الأعداد القادمة، تسليط الأضواء على مواضيع تنطلق من مفهوم الدفاع الوطني والأمن القومي ومتفرعاته والأمن الإقليمي والأمن الدولي والعلاقات الدولية والستراتيجية والموارد الطبيعية والطاقة والاقتصاد والسكان والبيئة.

ومن الطبيعي أن يتم التطرق إلى هذه المواضيع، مع الأخذ بعين الاعتبار الحال الانتقالية التي يعيشها عالمنا اليوم، من نظام عالمي ثنائي القطبية إلى ما سُمِّي بالنظام العالمي الجديد أحادي القطبية.

**العقيد الركن الياس فرحات**

**مدير التوجيه**

# الفهرست

العدد السابع عشر ـ تموز ١٩٩٦


الشرق أوسطية والعالم العربي ..... **العميد الركن سامي ريحانا** ٥

العلاقات التركية الاسرائيلية ..... **د. مرغريت الحلو** ٣٩

حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ..... **د. محمد المجذوب** ٥٧

وضع المرأة من خلال نظريات

النظام الأمومي والنظام الأبوي ..... **د. الهام منصور** ٧٣

**قراءة كتب**

«مديونية العالم الثالث» ..... **د. غسان العزي** ٨٣

الولايات المتحدة: الجناح التابع ..... **د. عبد الله فرحات** ٩٥

# الشرق أوسطية والعالم العربي

العميد الركن سامي ريحانا(*)

لم تعد عملية السلام في الشرق الأوسط مقتصرة على تحقيق التسوية التاريخية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، إنما تعدت ذلك الآن لتأخذ بعداً سياسياً واقتصادياً أشمل وأبعد. فهذه التسوية أصبحت مرتبطة عملياً بنظام إقليمي جديد كثر الحديث مؤخراً عنه، وهو النظام الشرق أوسطي الذي قد يضم، علاوة على العالم العربي الشرقي، دولاً أخرى تنتمي إلى العالم الإسلامي كإيران وتركيا أو لا تنتمي إليه بل تعتبر عدوة له وهي إسرائيل، كل ذلك تمشياً مع مفهوم الإقليمية والتجمعات الاقتصادية والسياسية الذي يسود عالمنا اليوم والذي ليس بديلاً للدولة القومية، إنما مكملاً لها.

هذا النظام الذي لم تتوضح معالمه بعد ويراه عدد من المفكرين العرب إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الإسرائيلية، ليس أمنياً وعسكرياً، إنما اقتصادياً واجتماعياً، يثير تساؤلات عديدة في صفوف الدول العربية وفي أوساط البحاثة ورجال الأعمال والقطاعات المثقفة في العالم العربي. كما عقدت ندوات ونظمت دراسات عن هذا الموضوع تثير مخاوف عديدة، أبرزها الندوة الفكرية التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في ١٢ و١٣ تشرين الثاني ١٩٩٣ بموضوع «التحديات الشرق أوسطية الجديدة والعالم العربي» .

ومن القضايا الشائكة التي تثيرها هذه التساؤلات مسألة علاقة النظام الشرق أوسطي بالعالم العربي ومصير الهوية والمصالح العربية في وقت بدا العالم العربي في أقصى درجات تفككه وتشرذمه وتفرق مصالحه، وأمام إقدام بعض دوله على توقيع اتفاقات منفردة مع إسرائيل مما قد يهدد بالتشرذم النهائي.

---

(*) رئيس غرفة الأوضاع في القصر الجمهوري حالياً ـ دكتوراه دولة ودكتوراه حلقة ثالثة من جامعة السوربون بفرنسا ـ خريج كلية الحرب في بلجيكا (١٩٨١ ـ ١٩٨٣).

ويتساءل البعض: هل سيحل النظام الشرق أوسطي مكان العالم العربي الموسع؟ وهل ستدخل الدول العربية هذا العالم الجديد إفرادياً أو بصورة جماعية؟

كل هذه الهواجس والتساؤلات تدفعنا للاعتقاد بأن أهم العوائق المعترضة لإقامة النظام الشرق أوسطي هو الرابطة العربية والقومية العربية التي تطورت مع مرور مئات السنين وجمعت العالم العربي في إطار الجامعة التي هي حالياً في طور التراجع في التأثير.

## أولاً: مفاهيم إقليمية وشرق أوسطية

تساءل بول كنيدي في كتابه «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين: كيف يمكن لنا أن نعتقد بأن الدول برمتها تستطيع أن تنسق فيما بينها في مواجهة القرن القادم؟».

ليخلص إلى القول بأن «الدولة القومية في طريقها لأن تغدو من مخلفات الماضي. فالأهمية تنتقل حالياً منها إلى التجمعات الإقليمية القائمة على المصالح المتبادلة بين الدول»[١].

هذه الحقيقة البارزة عرفها حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط منذ فترة طويلة. فقد سادت هذه المنطقة على الزمن مفاهيم جغرافية وإقليمية وقومية جمعت دولها في تنظيمات إقليمية وجغرافية لأهداف سياسية واقتصادية وأمنية وعرقية ولغوية وقومية وغيرها.

هذه البقعة من العالم القديم التي عرفت مع الزمن تعاريف متنوعة، من الشرق الأدنى إلى الشرق الأوسط إلى المشرق والتي ضمت مناطق جغرافية، عرفت أعرق الحضارات في العالم القديم، من بلاد الرافدين إلى الهلال الخصيب إلى حوض النيل إلى شبه جزيرة العرب.

### أ ـ تحديدات جغرافية:

تميز الشرق الأدنى القديم بموقع جغرافي وستراتيجي مهم طبع بطابعه المميز مصائر الشعوب التي استوطنته. ففي القرن التاسع عشر كانت الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية تقع ضمن مستطيل غير متوازي الأضلاع قاعدته خط يمتد من خليج العقبة إلى رأس الخليج الفارسي. أما رأسه فخط يمتد من خليج الإسكندرونة إلى نقطة لا تبعد كثيراً عن الشاطىء الشرقي لبحيرة أورميا. أما ضلعا المستطيل الجانبيان فهما البحر المتوسط غرباً وإيران شرقاً. مساحة هذه البقعة الجغرافية تقرب من مئتين وواحد وسبعين ألف ميل مربع. أما مصر والعربية السعودية، فعلى الرغم من أنهما كانتا ضمن الممتلكات

(١) كنيدي، بول، «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين»، دار الشروق، عمان، ١٩٩٣، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

العثمانية، فإنهما لم تعتبرا من الممتلكات الآسيوية[٢]. والجزيرة العربية أيضاً كانت بنظر العثمانيين مصطلحاً جغرافياً وتقطنها قبائل عديدة، إنما لم يكن لها كيان سياسي مستقل في القرن التاسع عشر.

هذا الشرق الأدنى القديم هو الذي انتشرت فيه الشعوب العربية والتركية والفارسية موضوع بحثنا هذا.

أما الشرق الأوسط الذي توسع عن مفهوم الشرق الأدنى ليشمل كامل الجزيرة العربية، وحتى مصر وإيران وربما تركيا، فقد اعتبر منطقة ستراتيجية مهمة جداً وممراً للغزوات الكبرى وملتقى للقارات الثلاث، أوروبا وآسيا وأفريقيا. كما قدم للغزاة مسالك وممرات وطرق بالغة الأهمية. ففي بداية القرن العشرين كانت المنطقة الجبلية التي تمتد بين الحوض الشرقي للبحر المتوسط والصحراء العربية الكبرى وبين مصر والأناضول ممراً وطريقاً للغزوات[٣].

وازدادت أهمية هذا الممر بعد استعمار الهند وشق قناة السويس وبناء سكك الحديد، فغدا نقطة عبور إلزامية بين أوروبا والمحيط الهندي والشرق الأقصى. هذا إضافة إلى السهول الخصبة والمناطق النفطية الغنية ومهد الديانات السماوية الثلاث والمدن المقدسة.

لهذه المعطيات، عرف الشرق الأوسط منذ منتصف القرن التاسع عشر مسألة سياسية مهمة عرفت بالمسألة الشرقية التي كانت تتلخص بأنها «المشكلات الدولية المترتبة على انحلال السلطنة العثمانية وكيفية توزيع أجزائها بين الدول الأوروبية الكبرى»[٤].

وحالياً، لا يزال الشرق الأوسط محافظاً على أهميته الستراتيجية والسياسية والاقتصادية ويستقطب اهتمام الدول الكبرى التي تتسابق للعب دور بارز في أحداثه. فأزمة الخليج الثانية التي جمعت دول العالم في تحالف قوي أعاد الأمور إلى نصابها في الخليج العربي شاهد على هذه الأهمية. أما العملية السلمية بين الدول العربية وإسرائيل التي تستقطب اهتمام الولايات المتحدة وأوروبا والعالمين الغربي والشرقي فلا يمكن فصلها عن الإطار الشرق أوسطي الذي نتكلم عنه.

ومحاولات إقامة السوق الاقتصادية الشرق أوسطية، والتي بدأت معالمها تتوضح شيئاً فشيئاً بعد مؤتمر عمان، تدفعنا للتساؤل:

---

(٢) زين، نور الدين زين، **«الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان»**، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧، ص ٩.

(٣) العميد الركن سامي ريحانا، **«تاريخ الجيش اللبناني المعاصر»**، الجزء الأول، دار الفلسفة، جبيل، ١٩٩٠، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٤) ريحانا، المرجع نفسه، ص ١٤٩ ـ ١٤٠.

هل أن النظام الشرق أوسطي الجديد أصبح حقيقة واقعية؟

وأين هو مركز العالم العربي في هذا النظام؟

قبل الإجابة على هذا التساؤلات نرى من الضروري إلقاء نظرة سريعة على بعض المفاهيم الإقليمية السائدة في هذا الجزء من العالم وأبرزها العالم العربي والعالم المتوسطي.

## ب ـ العالم العربي:

يعود مفهوم العالم العربي إلى جذور تاريخ منطقتي الشرق الأدنى والأوسط. فلفظة عرب كانت تطلق قبل الإسلام على سكان بلاد شاسعة يكتبون ويتكلمون لغة واحدة هي لغة العرب وينتمون إلى عرق واحد هو العرق السامي. وجاءت اللفظة في القرآن الكريم لتعني العرب جميعاً الذي يتكلمون اللغة العربية أو لغة القرآن.

ومنذ منتصف القرن العشرين اجتمع العالم العربي في منظمة إقليمية هي جامعة الدول العربية التي صدر أول قرار بشأنها في مؤتمر الإسكندرية، وهو بروتوكول الإسكندرية الذي تم التوقيع عليه في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ وكان أساساً لقيام الجامعة. وفي ٢٢ آذار ١٩٤٥ انعقد المؤتمر العربي في القاهرة بحضور كل من مصر ولبنان وسوريا والعراق والأردن والسعودية الذين وقعوا على ميثاق جامعة الدول العربية[٥].

وتضم الجامعة حالياً ٢٢ دولة (بعد توحيد اليمن) هي: لبنان ـ سوريا ـ الأردن، الإمارات العربية، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، العراق، عُمان، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، فلسطين، جزر القمر والسودان.

وأبرز أهداف الجامعة[٦]:

* توثيق العلاقات بين الدول العربية في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
* صيانة استقلال الدول الأعضاء.
* حل المنازعات بالطرق السلمية.
* النظر في مصالح الدول العربية بصفة عامة.
* إقامة علاقات وطيدة مع دول العالم والمنظمات الدولية.

والمفهوم الذي قامت عليه الجامعة هو مفهوم قومي وعرقي ولغوي وليس مفهوماً

---

(٥) د. عبد السلام صالح عرفة، «**المنظمات الدولية والإقليمية**»، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، ١٩٩٣، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٦) ميثاق جامعة الدول العربية ـ المادة الثانية.

دينياً. فالمعادلة القديمة القائلة بأن العروبة هي الإسلام وأن العرب هم فقط من المسلمين هي معادلة خاطئة، ولو أن التاريخ العربي يلتقي في مواضيع كثيرة مع التاريخ الإسلامي. فالنظرة الواقعية للتاريخ العربي تراعي اليوم المعايير العلمية. والعروبة هي رابطة قومية وعرقية ولغوية. بينما الإسلام هو رابط ديني يضم، إضافة إلى الدول العربية، دولاً غير عربية كإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان وغيرها. كما أن العالم العربي يضم، إضافة إلى المسلمين العرب، شعوبا غير إسلامية كمسيحي لبنان وأقباط مصر على سبيل المثال.

أما الحركة القومية العربية في العصر الحديث فقد قامت على رفض الحكم العثماني الإسلامي حيث طالب تيار كبير من المثقفين العرب في أوائل القرن العشرين بالعروبة الصافية التي لا يشوبها التعصب الديني أو المذهبي(٧).

وحالياً، وفي زمن السلام الشرق أوسطي القادم، تعود الهوية العربية إلى البروز بأحلى مظاهرها. فالعرب يفتشون حالياً على سلام عادل يحفظ لكل مجموعة هويتها. ورغم أن الهوية الإسرائيلية قائمة على رابطة الدين، فإن الهوية العربية هي هوية التعددية الحضارية والثقافية والفنية، وليس فقط الهوية الدينية. والتراث والثقافة العربيين هما عمل جماعات وشعوب تنتمي إلى العرق السامي العربي، ولها من التعددية ما يجعل العالم العربي متنوعاً ومنفتحاً على مختلف التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة.

ونحن نرى أن الشعوب العربية، حتى التي لا تدين بالدين الإسلامي منها، تعود جذورها وأصولها إلى مد الهجرات السامية التي خرجت من شبه الجزيرة العربية على دفعات بدأت منذ ٤٥٠٠ ق.م. مع السومريين، مروراً بالأراميين والكنعانيين وصولاً إلى الفتوحات العربية الكبرى التي أعطت العالم العربي أبعاده الحالية وامتداداته بين القارتين الآسيوية والأفريقية(٨).

هذا العالم مدعو اليوم إلى التأكيد أكثر فأكثر على الانتماء القومي والعرقي والثقافي واللغوي الذي يجمع دوله، في وقت بدأت بشائر الشرق أوسطية القائمة على الجغرافيا والمصالح الاقتصادية تلوح في الأفق.

## صعوبات الدمج الاقتصادي بين الدول العربية:

في الوقت الذي تتجه دول العالم، حتى التي لا تجمعها نفس الأعراق والأصول، وعلى اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، نحو التكامل مع بعضها تحقيقاً لأهداف عدة

---

(٧) زين زين، «**نشوء القومية العربية**»، دار النهار، ط ٤، ١٩٨٦، ص ٨١ ـ ١١٠.
سليمان موسى، «**الحركة العربية**»، دار النهار، ط ٢، ١٩٧٧، ص ٣٢ ـ ٤٠.

(٨) فرج الله صالح ديب، «**المسيحية والمسيحيون العرب وأصول الموارنة**»، دار نوفل، بيروت، ١٨٩٧.

أهمها حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة والمواد الخام[٩]، في هذا الوقت بالذات يرى العالم العربي نفسه مدعواً للمزيد من التكامل كونه يمتلك من مقومات وعوامل هذا التكامل ما لا تملكه غيره من الأمم والشعوب.

إلاّ أن الحقيقة هي غير ذلك.

فالعالم العربي لم يتمكن حتى الآن من اجتياز المراحل الباقية نحو اندماج دوله الاقتصادي، وهذا ما يهدده بأخذ دوره من قبل النظام الشرق أوسطي المدعوم عالمياً بشكل تنتهي معه خمسون عاماً من الوحدة العربية داخل منظمة الدول العربية.

إن المحاولات العربية نحو الوحدة الاقتصادية جاءت نتيجتها متواضعة للغاية حيث لم تظهر سوى صيغة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال منظور إنمائي تكاملي لم يحس بإنجازاتها المواطن العربي بالقدر الذي يتناسب وطموحاته[١٠]، فصيغة هذه المشاريع بقيت محدودة الأثر في ما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وفق تصور ستراتيجي لإعادة هيكلية تقسيم العمل بين هذه الدول على أساس تخصصي.

هذا الفشل في تحقيق التواصل الاقتصادي العربي يدفع إلى التساؤل:

هل أن هذا التواصل الاقتصادي سيتحقق من خلال السوق الشرق أوسطية؟

وهل يمكن لهذه السوق أن تأخذ الدور العربي الاقتصادي فيقتصر دور الجامعة على الأمور السياسية والأمنية والثقافية ولا يتعدّاها إلى القضايا الاقتصادية؟

فالدول العربية تشكو من اختلالات في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية. وخير مثال على ذلك هو عدم التبصر في استخدام أموال النفط وثرواته. كما يشكو العالم العربي من فقر البلدان ذات الكثافة السكانية العالية وانخفاض عدد السكان في البلدان الغنية. كذلك يشكو من عدم توافر سياسات تهدف إلى التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية وتحقيق تعاون إقليمي يؤدي لمزيد من التكامل الاقتصادي.

وبالرغم من الاتفاقات التي عقدت على مستوى الجامعة العربية ومن خلال لجانها ومؤسساتها الاقتصادية، فإنه لم يتحقق حتى الآن تعاون اقتصادي عربي يرقى إلى مستوى الطموحات التي طرحت منذ منتصف القرن الحالي. ورغم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤، ما زالت التجارة بين الدول العربية لا تمثل إلاّ نسبة متواضعة من حجم تجارتها العالمية[١١].

---

(٩) كمجموعات نافتا (الولايات المتحدة ـ كندا ـ المكسيك) والغات ـ ومجموعة دول جنوب آسيا (آسيان) ـ ومجلس التعاون الخليجي ـ ودول المغرب العربي، ومنظمة الدول الأفريقية وغيرها.

(١٠) د. عمر كامل، «في ضرورة التكامل الاقتصادي العربي»، الحياة، العدد ١١٤١٦، الجمعة ٢٠ أيار ١٩٩٤، ص ١٥.

(١١) عامر دياب التميمي، «المتغيرات الاقتصادية، كيف يمكن أن تؤثر في المستقبل العربي»، مجلة العربي، العدد ٤٤٥، كانون الأول ١٩٩٥، ص ١٤٩.

## ج ـ مفهوم عالم البحر المتوسط أو المتوسطية:

منذ سنتين اتجهت السياسة الأوروبية نحو المنطقة المتوسطية من خلال الاهتمام بالتعاون الأوروبي ـ المتوسطي ضمن رؤية سياسية لمستقبل العلاقات بين أوروبا ودول جنوب المتوسط.

ضمن هذا الإطار، عقد مؤتمر لندن تحت عنوان: «أوروبا والعالم العربي ـ كسر الجليد» الذي دعت إليه الجامعة العربية ومجلس التفاهم العربي ـ البريطاني (كابو) وتكلم فيه مفكرون عرب وأوروبيون أبرزهم الدكاترة عصمت عبد المجيد وإلياس سابا ومهدي عبد الهادي وتيم نبلوك ووزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية[١٢].

هذا التحول يمكن إعادته إلى عوامل عدة أبرزها[١٣]:

١ ـ خشية الدول الأوروبية من توسع الحركة الأصولية في شمال أفريقيا وامتدادها إلى الدول الأوروبية حيث تشكل الجاليات الشمال أفريقية مجتمعات خاصة بها.

ومعالجة هذه الظواهر تكمن في مساعدة دول الجنوب على تطوير أنظمتها السياسية وتنمية اقتصادياتها لرفع التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها.

٢ ـ عودة الديغولية إلى فرنسا والرغبة في رد الاعتبار للدور الفرنسي عربياً وأفريقياً ودولياً وإلى تفعيل المجموعة الأوروبية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

من جهة أخرى، يأتي أيضاً التفكير في تعزيز النزعة الاستقلالية لأوروبا وتحريرها تدريجياً من الضغوط الأميركية.

٣ ـ التناقض الكبير بين المشروع الأميركي والمشروع الأوروبي حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقتي المتوسط والشرق الأوسط. فالولايات المتحدة تفردت منذ حرب الخليج الثانية بتزعم حركة السلام ووضع المشاريع لإعادة ترتيب المنطقة وفق معايير النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه.

وهكذا يبدو أن الولايات المتحدة تعمل على إقصاء أوروبا عن ساحة الشرق الأوسط والعالم المتوسطي مرتكزة على دورها في حماية الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى همينتها السياسية على دولها.

وضمن هذا الإطار، عقدت القمة الاقتصادية في عمان التي أثارت توتراً واضحاً بين الاتحاد الأوروبي والأردن. وضمن نفس الإطار جاءت التدخلات الأميركية في أزمة الجزائر والتي أثارت مشكلات سياسية بين واشنطن وباريس، كذلك التصلب الأميركي في

---

(١٢) الحياة، العدد ١١٦٢١، الإثنين ١٢ كانون الأول ١٩٩٤، ص ٧.

(١٣) الهاشمي الطرودي، «الفضاء الأوروبي المتوسطي: الخلفيات والأهداف الستراتيجية»، الحياة العدد ١١٩٥٦، الخميس ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥، ص ١٩.

أزمة لوكربي. وكلها مؤشرات على الصراع الأميركي ـ الأوروبي الذي أفرز مشروعين إقليميين:

* مشروع أميركي لنظام شرق أوسطي.
* مشروع أوروبي لنظام متوسطي.

## ١ ـ مؤتمر برشلونة:

من الأفكار المطروحة للبحث حالياً إقامة سوق متوسطية تضم جميع دول البحر الأبيض المتوسط، علاوة على جزره، والاتحاد الأوروبي. وبالفعل عقد ممثلون عن الدول الأوروبية الخمسة عشر والدول المتوسطية الاثنتا عشرة اجتماعاً تنسيقياً بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٩٥ تم خلاله وضع الخطوط العريضة لوثيقة برشلونة(١٤).

ففي الوقت الذي يتجه الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من تعزيز وحدته السياسية والاقتصادية وحتى يبحث في صيغ الارتقاء إلى مرحلة العملة الموحدة والمصرف المركزي الموحد بشكل تستقبل أوروبا القرن الواحد والعشرين وقد أتمت وحدتها، في هذا الوقت بالذات تحاول الدول الأوروبية في مؤتمر برشلونة الأوروبي ـ المتوسطي الأول وضع الأسس لمستقبل علاقاتها مع دول البحر المتوسط.

بالمقابل، ظهرت البلدان العربية في مؤتمر برشلونة منقسمة على بعضها، وكأن العرب قد فقدوا الموقف الجماعي الذي جابهوا به الأوروبيين حتى الآن وبأيديهم أوراق الضغط الاقتصادية والسياسية المهمة. هذا الجو أتاح لإسرائيل، التي كانت تتعرض للمقاطعة العربية، لأن تصبح لاعباً في الرقعة المتوسطية، وذلك من خلال حضور وزير خارجيتها السابق أيهودا باراك الذي التقى عرفات ووزير خارجية تونس ووقع اتفاقاً مع موريتانيا على هامش المؤتمر.

وهكذا أنهى مؤتمر برشلونة الحوار العربي ـ الأوروبي وأقام مكانه الحوار الأوروبي ـ المتوسطي مع ما يرتب ذلك ربما من تفكيك للنظام الإقليمي العربي وإدماجه في هوية كبرى غير واضحة عنوانها «المتوسطية».

فما هو المفهوم الجديد للعالم المتوسطي؟

من دراسة البيان الختامي الذي أصدره المؤتمرون يتضح أن المؤتمر لم يحقق النجاح الذي كان مرجواً منه رغم أن القائمين على تنظيمه حققوا نجاحاً في جمع شمل العديد من الدول(١٥).

---

(١٤) ثريا شاهين، «مؤتمر الشراكة الاوروبية ـ المتوسطية في برشلونة»، الحياة ١١٨٦٩، الإثنين ٢١ آب ١٩٩٥، ص ١٨.

(١٥) الدكتور ستيفن كاليا، «ما الذي تمخض عنه مؤتمر برشلونة؟»، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٢١٦، الثلاثاء ٥ كانون الأول ١٩٩٥، ص ١٠.

أما الأهداف غير المعلنة للمؤتمر فهي:

١ ـ الحد من الهجرة من بلاد المغرب العربي إلى أوروبا.

٢ ـ التعاون على الحد من انتشار التطرف الإسلامي والجانب العنيف فيه خاصة.

٣ ـ إيجاد توازن بالنفوذ بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

ومن أهم الأفكار التي طرحت في المؤتمر نذكر(١٦):

أ ـ التعاهد على العمل لتحقيق منطقة من السلام والاستقرار والازدهار.

ب ـ إقامة منطقة تجارة حرة في المتوسط بحلول العام ٢٠١٠.

ج ـ دفع التجارة الحرة إلى اتساع في حجم التبادل التجاري بين دول شمال المتوسط من جهة وأقطار الساحل الجنوبي له من جهة ثانية رغم التباين الاقتصادي لهاتين المجموعتين.

د ـ تخصيص ٤,٧ مليار أيكو (ECU)(١٧) من قبل الاتحاد الأوروبي لإنفاقها خلال السنوات الخمس المقبلة بهدف تقليص الفروقات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الشمال والجنوب.

هـ ـ عقد مؤتمرات لاحقة في فترات منتظمة لملاحقة الموضوع.

لقد أبدى وزير خارجية فرنسا دي شاريت تفاؤلاً كبيراً من اجتماع برشلونة مؤكداً أنها «المرة الأولى منذ نصف قرن الذي تجتمع فيها هذه الدول (١٥ أوروبية و١٢ جنوبية) في مؤتمر وزاري أورو ـ متوسطي حول طاولة واحدة»(١٨).

وأوجزت مجلة لوبوان الفرنسية الأهداف الأوروبية للمشروع برغبة أوروبا في التخفيف من التوترات في المنطقة الجنوبية المجاورة لها مما يخفف العنف السياسي والتزايد السكاني(١٩).

من جهة أخرى، تحاول فرنسا وإسبانيا توازن التوجه الأوروبي نحو الشمال الغني ونحو الشرق الأوروبي بتوجه مماثل نحو الجنوب النامي وذلك بهدف الإبقاء على التوازن الأوروبي الحالي بين دوله الجنوبية ودوله الشمالية الغنية.

أما البيان الختامي للمؤتمر، الذي وقعه المشاركون، فقد أكّد على احترامهم لحقوق الإنسان وللديمقراطية ومحاربة التعصب ومعاداة الأجانب وإقرار دور المرأة في التنمية

---

(١٦) تقرير الاتحاد الأوروبي اثر الاجتماع التنسيقي في ٢٤ تموز ١٩٩٥ للاتحاد مع الدول المتوسطية، الحياة، العدد ١١٨٦٩، الإثنين ٢١ آب ١٩٩٥، ص ١٨.

(١٧) العملة الأوروبية.

(١٨) الدول الجنوبية هي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا وفلسطين.

(١٩) Le Point, No.1211, 2 Décembre 1995, p.16.

ومحاربة الزراعات الممنوعة وتحقيق منطقة تبادل تجاري حر بين جهتي المتوسط حتى عام ٢٠١٠.

## ٢ ـ الصعوبات المعترضة:

ويتساءل المراقب:

هل بإمكان هذه الأفكار أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ؟

وهل في الإمكان تحقيق هذه الأهداف في بلدان الجنوب لا سيما لجهة حرية المرأة والديمقراطية وحقوق الإنسان ومنع الزراعات الضارة وتحسين الأداء الاقتصادي تمهيداً للاقتراب من المستوى الأوروبي؟

وهل أن الولايات المتحدة ستقف مكتوفة الأيدي أمام محاولات استبدال مفهوم الشرق أوسطية الذي تنادي به بمفهوم متوسطي لا دور لها به؟

من المسلم به أنه ليس ثمة ما يضمن أن التباين في المستوى الاقتصادي بين المجموعتين المعنيتين سيتقلص، لأن المجموعة الأوروبية تتجه نحو المزيد من الأداء والوحدة والتحسن فيما بلدان الجنوب تسير بالاتجاه المعاكس. أما مبلغ الـ٤,٧ مليار أيكو الذي خصصته أوروبا للإنفاق خلال السنوات الخمس المقبلة، فلن يكون له تأثير يذكر إذ إن الفائض التجاري بين دول الاتحاد والجنوب بلغ عام ١٩٩٣ مبلغ ١٢,١ مليار أيكو، و٩,٣ مليار عام ١٩٩٤. لذلك فإن أوروبا تخصص نصف أرباح ١٩٩٤ لصرفها خلال خمس سنوات مما لا يبشر بنتيجة فعالة[٢٠].

علاوة على ذلك، أن الشراكة المتوسطية هي شراكة اقتصادية غير متكافئة إذ إنها ترسي علاقة تعاون بين عملاق اقتصادي متماسك وكيانات منعزلة ما زالت في طريقها نحو التنمية. كما أن هذه الشراكة الجديدة تميز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص، فترفع الحواجز أمام الأولى لتضعها أمام الثانية خوفاً من زحف المهاجرين الجنوبيين.

أما التحديات الأمنية التي تواجه منطقة المتوسط، فإن وضع الحلول لها دون الإقرار بدور الولايات المتحدة هو أمر غير واقعي. كما أن مقاربة مشاكل حوض البحر المتوسط على اعتبار أنه يمثل وحدة أو كيان واحد هي مقاربة بعيدة عن الواقع. فقد ثبت أن هذا الحوض يشمل مناطق متعددة لكل منها مشاكلها السياسية والأمنية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية والتي تتميز عن مشاكل المناطق الأخرى.

لذلك، فإن أفضل نهج للتعامل الأوروبي مع بلدان المتوسط هو أن يعتبر أن لكل جزء

---

(٢٠) د. ستيفن كاليا، مرجع سابق، ص ١٠.

من حوض هذا البحر احتياجات خاصة ومشكلات ينبغي معالجتها منفردة. فإن كانت أوروبا تسعى إلى خلق نظام أورو ـ متوسطي دائم ومستقر وثابت فعليها أن تضع برامج اقتصادية وأمنية واجتماعية وحتى سياسية تكون قادرة على إنهاء التوترات الشديدة التي تشهدها ضفاف المتوسط. فهذه المعالجات ينبغي أن تسبق الاجتماعات والمؤتمرات المخصصة لإقامة النظام المتوسطي.

لكل ذلك، يبدو مشروع المتوسطية خطوة جريئة، لكنها صعبة التحقيق.

## ثانياً: النظام الشرق الأوسطي الجديد

منذ انهيار القطبية الثنائية للعالم وانتصار الحلفاء في حرب الخليج الثانية، وظفت الولايات المتحدة زعامتها للعالم للتفرد في رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط ووضع المشاريع والترتيبات لإعادة تركيب خريطة هذا الجزء من العالم. وتعمل حالياً على إرساء أسس نظام إقليمي جديد ينطلق من المفاهيم الستراتيجية التي صاغها شيمون بيريس في كتابه «الشرق الأوسط الجديد».

هذا النظام الإقليمي، الذي قد يطبع الشرق الأوسط بطابعه مقابل مفهوم العالم العربي الذي ساد هذا الجزء من العالم منذ الحرب العالمية الأولى، ومقابل مفهوم المتوسطية التي تسعى أوروبا لتسويقه، سيضم، إضافة إلى الدول العربية، كل من إسرائيل وتركيا وإيران.

فما هي مقومات هذا النظام الجديد؟

وكيف تجسدت المحاولات الحالية لإقامته؟

وما هي صور مستقبله؟

### أ ـ جغرافية الشرق الأوسط الجديد:

لم تتوضح بعد جغرافية الشرق الأوسط الذي يعنيه النظام الجديد. فخلال شهر تموز ١٩٩٥ عقد مؤتمر علمي في «جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية» في أنقره لبحث موضوع «الحدود الجديدة لأمن الشرق الأوسط» حيث اختلف المؤتمرون على تعريف الشرق الأوسط نفسه لأن هذا التعريف مشبع بالتوجهات السياسية للدول المعنية[٢١].

واشنطن، من جهتها، تعتبر أن هناك منطقتي شرق أوسط متداخلتين، إحداهما تضم منطقة خارجة عن القانون الدولي تجمع ليبيا والسودان والعراق وإيران من الصعب

---

(٢١) روجرز أوين، الرئيس السابق لمركز دراسات الشرق الأوسط في كلية سانت أنطوني ـ أوكسفورد، جغرافية متفاوتة للشرق الأوسط، الحياة، العدد ١١٨٢٧، الإثنين ١٠/٧/١٩٩٥، ص ١٧.

الارتباط معها بمعاهدات. والمنطقة الثانية تضم شرق أوسط سلمي تهدف واشنطن لإقامة كيان اقتصادي موحد لها.

أما إسرائيل، فتعمل على خرائط شرق أوسطية عدة بحيث تتسع منطقة منع التسلح لتشمل إيران وباكستان بسبب قدراتهما النووية، وتنحسر منطقة توزيع المياه لتشمل تركيا وسوريا والعراق ومصر والسودان وأثيوبيا علاوة على لبنان وإسرائيل والأردن.

بالنسبة للدول العربية، يشمل الشرق الأوسط العالم العربي بكامله. وبالنسبة لروسيا يضم، علاوة على دول المشرق العربي، الدول العربية الشمال أفريقية، وذلك ضمن مفهومه للوحدة الاقتصادية المتوسطية التي تطرق إليها مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني ١٩٩٥.

هذه المعطيات تدفع البحاثة للانتظار لمعرفة مدى انتشار الشرق الأوسط الجديد الذي سترتبط دوله بمعاهدات أمنية واقتصادية برعاية دولية على رأسها الولايات المتحدة.

### ب ـ مفهوم النظام الشرق أوسطي الجديد:

الشرق أوسطية الجديدة تهدف إلى تحقيق علاقات شراكة بين دول الشرق الأوسط تمهيداً لبناء «سوق شرق أوسطية مشتركة» على غرار السوق الأوروبية المشتركة(٢٢). ومن خلال هذا المشروع لا تعد عملية السلام مقتصرة على وقف الحرب، بل تتعداها لتشمل الجوانب السياسية والأمنية وتمتزج ببعد اقتصادي ذي طابع إقليمي تسوده المصالح المتبادلة بين دول الشرق الأوسط ويخلو من أسباب الصراع التي يحل مكانه التنافس المشروع. وهكذا يسود الرخاء والازدهار والمنافع المتبادلة مكان الفقر والبؤس والتخلف.

وضمن هذا الإطار، طرحت وما تزال أفكار شتى عن مشروعات شرق أوسطية تستهدف عامة تحقيق درجة عليا من التداخل قابلة للنمو بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية برعاية دولية مالية وتقنية، أبرزها:

* المفهوم الأميركي للنظام الإقليمي.
* المفهوم الإسرائيلي الذي رسمه بيريس مستأنساً بدراسات مؤسسة أرماند هامر والذي يرتكز على تكامل البنى التحتية الاقتصادية والمالية كمدخل لإقامة نظام أمني يدعم العلاقات الإقليمية.
* مفاهيم عربية لا سيما أردنية هي أقل اكتمالاً.
* مفاهيم أوروبية تؤكد على أولوية التماسك الأمني والإقليمي.

---

(٢٢) الهاشمي الطرودي، المرجع نفسه، ص ١٩.

والسمة الجامعة لغالبية هذه المفاهيم هي عدم اعتبار العالم العربي وحدة قائمة بل مجرد جماعات ناطقة باللغة العربية صدف تواجدها في مناطق جغرافية متجاورة.

وتلخص الدكتورة نيفين مسعد الأستاذة المساعدة للعلوم السياسية في جامعة القاهرة أهداف السوق بالآتي[٢٣]:

١ ـ تمتين النظام العالمي الجديد وتدعيمه.

٢ ـ تأمين تدفق النفط إلى الدول الصناعية وتجنب تذبذب أسعاره.

٣ ـ الحيلولة دون تفجر الحروب الإقليمية بسبب بعض الدول كالعراق وإيران أو بسبب استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٤ ـ تحرير دول الشمال من التورط المباشر والمنتظم في قضايا المنطقة العربية من دون الإخلال بمصالحها الستراتيجية.

المفهوم الأميركي للنظام الشرق أوسطي لا يتغير عن مفهوم النظام العالمي الجديد بمعنى أن الأولوية الاقتصادية تطغى على الباقي وتشكل عنصراً أساسياً في لعبة توازن القوى. أما خلفية المشروع الأميركي فهي إدماج إسرائيل في محيطها الإقليمي والذي يقوم على الهوية الجغرافية بدلاً من الهوية القومية أو الدينية أو الثقافية أو اللغوية أو العرقية. كما يهدف المشروع إلى محاربة النفوذ الأوروبي المتزايد في العالم العربي وتغيير التوازنات فيه لصالح الولايات المتحدة التي توظف ورقة مفاوضات السلام لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي مقابل المجموعة الأوروبية وخاصة فرنسا.

إلاّ أن المشروع الأكثر اكتمالاً وتحضيراً يبقى مشروع بيريس. فقد توصلت إسرائيل، بعد حروب عديدة مع العرب، إلى اقتناع بأن اعتمادها على التفوق العسكري واحتلال المزيد من الأراضي العربية لن يكونا كافيين لضمان أمنها وتحقيق غايتها في التميّز. لذلك لا بد لها من أن تلجأ إلى السياسة الاقتصادية وإلى المشاركة في الموارد الاقتصادية في المنطقة لتؤمن الاستمرارية والازدهار والسيطرة. وهذا ما دفع برئيس حكومتها السابق شيمون بيريس إلى تضمين رؤية للنظام الشرق أوسطي في كتاب «الشرق الأوسط الجديد»[٢٤]، مطلقاً المشروع بالتنسيق مع واشنطن.

ويترافق إطلاق فكرة النظام الجديد مع محاولات تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل ولا سيما الاقتصادية منها ورفع الحواجز والقيود أمام حرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمؤسسات ورؤوس الأموال بين دول الشرق الأوسط. هذا علاوة على تنسيق سياسات الإعمار والاستثمار وإنشاء الصناديق والمصارف الإقليمية المشتركة.

---

(٢٣) مداخلة د. نيفين مسعد خلال ندوة العلاقات العربية في قطر في محور «العلاقات الدولية للدائرتين العربية والإيرانية وحساسية المصالح الدولية للعلاقة بينهما»، السفير، العدد ٧١٩٠، الأربعاء، ١٩٩٥/٩/٢٠، ص ١٩.

(٢٤) شيمون بيريز، **«الشرق الأوسط الجديد»**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الدار الأهلية، عمان، ١٩٩٤.

لقد رسم بيريس الصورة الأولى للشرق الأوسط الجديد إذ كتب[٢٥]:

«وخلال محادثاتي العديدة مع الشخصيات الأوروبية خلال السنة الأولى من حكومة العمل رسمنا برنامجاً خاصاً بشرق أوسط جديد يقوم على التعاون الاقتصادي أولاً يتلوه تفهم سياسي متواصل إلى حين تحقيق الاستقرار...

وكنتيجة لذلك، فقد بدأت الشركات الأوروبية الرئيسية في تطوير خطط لتوسيع النشاط التجاري في الشرق الأوسط، كما وبدأ البنك الدولي نشاطه حيث تم وضع الأسس اللازمة لأنشطة مختلفة...

وفي حين عرض اليابانيون تولي أمر القطاع السياحي، اختار الفرنسيون والألمان قطاعي النقل والمواصلات، والإيطاليون المشروع المحتمل لقناة البحرين الميت والأحمر، والنمساويون قطاع الكهرباء والمياه. أما البريطانيون فوقع اختيارهم على قطاع التجارة الحرة، والدانماركيون قطاع الزراعة، والأميركيون المصادر البشرية، والكنديون قطاع اللاجئين».

## ج ـ مرتكزات النظام الإقليمي:

ويرتكز النظام الإقليمي للشرق الأوسط على العوامل الجوهرية التالية[٢٦]:

**١ ـ الاستقرار السياسي:**

ـ ضرورة الوصول إلى الاستقرار السياسي وإنهاء التطرف الديني والأصولي.

**٢ ـ الاقتصاد:**

تنمية اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط للتخفيف من التوترات فيها وذلك بمساعدات خارجية تؤهلها للدخول في النظام الإقليمي الواسع. مع اقتراح إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرَّك على قاعدة فوق قومية تعتبر الرد الوحيد على الأصولية.

وتنمية الاقتصاد تفرض:

* تخفيض موازنات الحرب.
* زيادة الاستثمار في التعليم.
* استخدام الاحتياطيات الطبيعية المتاحة بصورة إقليمية وخلق بدائل عنها.
* تحضير خطط للطاقة المطلوبة.
* إنشاء بنية تحتية للاتصالات والمواصلات.

---

(٢٥) بيريز، المرجع نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.
(٢٦) المرجع نفسه.

* تطوير الصناعة والزراعة والسياحة.

* فتح الحدود وتشجيع المنافسة.

* إقامة منظومة ري مشتركة عالية التطور لكبح زحف الصحراء وإنتاج ما يكفي من الغذاء وتوفير فرص العمل للسكان.

**٣ ـ الأمن القومي:**

إن السبيل الوحيد لضمان الأمن القومي هو إقامة نظام إقليمي للرصد والرقابة. فمفهوم العمق الستراتيجي لم يعد له معنى أمام الصواريخ البعيدة المدى. كما أنه، وبغية التغلب على الخطر النووي، يتعين على القائمين في الشرق الأوسط أن يباشروا المقاربة الرصينة للقوى العظمى. فالإطار الأمني الإقليمي المتبادل النفع سيبرز محدودية القدرة النووية وسيساعد على منع طرف ما من الضغط على الزر المهلك.

**٤ ـ إشاعة الديمقراطية:**

يحتاج الشرق الأوسط إلى الأنظمة الديمقراطية التي تتيح تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي البعيد المدى، علاوة على الأمن القومي والشخصي، في وقت أثبتت الأنظمة الشمولية أنها مكلفة وغير كفوءة.

**٥ ـ عملية السلام:**

إن إرساء النظام الإقليمي مرهون بنجاح عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، كما أن هذا النظام المقترح سيتطور بموازاة سير عملية السلام. والأمن سيكون القضية المهيمنة في الطور الأول الانتقالي وستعكس الخطوط الجغرافية الاعتبارات الأمنية إلى جانب العوامل الديموغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية. ويتوافق ذلك مع اعتماد حدود معينة للدول في الشرق الأوسط مع التركيز على اعتبارات بعيدة المدى مثل:

* تطبيع العلاقات.

* إقامة العلاقات الاقتصادية والثقافية.

* تقرير الحدود المعقولة الدائمة التي تتقرر بموجب التطلعات القومية والتاريخ والديموغرافيا، وليس وفقاً للمعطيات الأمنية.

**٦ ـ الأمن الإقليمي:**

يساعد الأمن الإقليمي على فرض السلام لأن الإطار الإقليمي وحده يسمح بتفكيك هياكل القوة ويوفر نظاماً لجمع المعلومات حول النشاطات العسكرية ونقلها إلى كل الأطراف. لهذه الغاية تستخدم الأقمار الصناعية للمراقبة بالتعاون مع القوى العظمى بهدف منع نشوب حرب قد تشن لخلل في الاتصالات. والهدف النهائي هو زرع النظام السياسي الجديد في تربة راسخة.

## ٧ ـ الاقتصاد الإقليمي:

ينطوي مفهوم الاقتصاد الإقليمي على اعتماد خطوات تمهيدية لإقامة مجموعة شرق أوسطية مشابهة للمجموعة الأوروبية. فدول الشرق الأوسط تواجه حالياً عدواً مشتركاً هو الفقر، وهو أبو الأصولية، والخطر الداهم على التقدم والتنمية والحرية والازدهار. لذلك ينبغي تأسيس إطار إقليمي يهزم الفقر وذلك بالبدء بتنفيذ بعض المشروعات، حتى قبل توطيد السلم الدائم.

والهدف النهائي هو الانتقال من اقتصاد النزاع إلى اقتصاد السلام. فالاستثمارات الهائلة في أعمال البحث والتطور باتت ضرورية للنجاة في عالم قوامه المنافسة المشروعة. ويصعب على الاقتصاد الصغير حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات جديدة وتحسين القديم منها.

المرحلة الثانية لمشاريع الاقتصاد الإقليمي تتضمن اتفاقات دولية تتولى تنفيذها رساميل هائلة وأبرزها:

- قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت.
- إنشاء ميناء مشترك أردني ـ إسرائيلي ـ سعودي.
- تطوير الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه.
- تطوير صناعات البحر الميت وتطوير صحراء النقب.

المرحلة الثالثة تشمل سياسة الجماعة الإقليمية مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية، بهدف سيادة التطور فوق القومي للجماعات الإقليمي.

فمنطقة الشرق الأوسط مشدودة حالياً بأربعة أحزمة اقتصادية سياسية:

* حزام نزع السلاح.
* حزام المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء.
* حزام الهياكل الارتكازية للنقل والمواصلات.
* حزام السياحة.

## ٨ ـ المساعدة الدولية:

سيرحب العالم أجمع بشرق أوسط سلمي جديد يحظى بدعم وتأييد من كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان أي المناطق الثلاث المستقرة حالياً في العالم. فقد أظهرت هذه القوى اهتماماً متزايداً في تطوير تجارة الشرق الأوسط وطرق المواصلات فيه، في سبيل إيجاد بيئة متجانسة فيه تكون بمثابة حصن ضد الأسلحة البيولوجية والنووية والرعب والراديكالية الدينية، وبالتالي تشكل منطقة آمنة للاستثمارات، لا سيما النفطية

منها. فلدى العالم أموال كثيرة تنتظر الاستثمار في مناطق آمنة يسود فيها السلام. والشرق الأوسط قد يكون أبرز هذه المناطق.

**٩ ـ خلاصة:**

هذه هي صورة الشرق الأوسط الجديد الذي يتصوره المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون الذين يخططون له. إنما، يبقى أمام تنفيذ هذا المشروع صعوبات جمة أبرزها عدم الرغبة العربية في إنهاء مفهوم العالم العربي المتكامل وإدخال جسم غريب هو إسرائيل في نظام جديد يشمل هذا العالم. وهذا ما سنحاول تحليله في مقالنا هذا.

## ثالثاً: محاولات إقامة النظام الجديد:

إن فكرة إنشاء سوق اقتصادية كبرى في الشرق الأوسط تكون هدفاً للشركات العالمية بسبب تخلف دوله التقني والإنمائي هي فكرة تراود دون شك كبار الدول الصناعية التي تفتش حالياً عن أسواق خارجية لدعم اقتصادها المتراجع. ضمن هذا الإطار تبدو المحاولات الأميركية والأوروبية منطقية ومنسجمة مع التوجهات الاقتصادية لهذه الدول خاصة بعد فشل أفكار الاستقطاب الأمني والعسكري للعالم.

فالولايات المتحدة مثلاً حاولت وما تزال إقامة تحالفات إقليمية مع أجزاء من العالم المشرقي لأهداف اقتصادية وأمنية أبرزها استيعاب دول الخليج النفطية وإقامة التكتلات ضد الشيوعية العالمية والتحالف مع إسرائيل. وتميزت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بثوابت نذكر أبرزها:

أ ـ إقصاء الاتحاد السوفياتي السابق.

ب ـ التركيز على أحداث اختراق في الجبهة العربية عبر تسويات جزئية ومنفردة مع إسرائيل.

ج ـ الحد التدريجي من دور أوروبا المستقل ومن مصالحها في المنطقة.

د ـ محاصرة قوى الرفض العربية وعزلها دولياً وتعطيل أدوار بعض الدول الإقليمية المعارضة كإيران وليبيا.

وبعد تحقيق هذه الثوابت، تحاول واشنطن إعادة لملمة العالم الشرق أوسطي وتوحيده على أساس استقرار الأنظمة وإنهاء الصراعات العسكرية وإقامة السوق الاقتصادية الكبرى.

وتساند روسيا حالياً هذا التوجه الأميركي. فضمن هذا الإطار، عكست زيارة فيكتور بوسافاليوك، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون التسوية في الشرق الأوسط، إلى المنطقة الاهتمام الروسي بالتسوية الموعودة. لقد زار كل من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين وصرح بأن بلاده تدعم جهود الراعي الأميركي السلمية في المنطقة.

كما كتب أن «موسكو تسعى إلى استخدام هيبتها المتشعبة في المنطقة لتضمن، بالتعاون مع الراعي الأميركي، إيجاد جو ملائم للتفاوض بين جميع الأطراف»(٢٧).

ومنذ مؤتمر مدريد في تشرين الأول ١٩٩١ الذي شدد على إقامة النظام الشرق أوسطي، تتابعت المؤتمرات والندوات والأبحاث التي تتناول مسألة التطبيق العملي لاتفاقات مدريد مما يوشك أن يقضي على النظام العربي الإقليمي ويقيم مكانه تنظيماً إقليمياً جديداً. وأبرز هذه المؤتمرات:

* مؤتمر الدار البيضاء حول التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي انعقد في تشرين الثاني ١٩٩٤(٢٨).

* مؤتمر التحديات الاقتصادية للعالم العربي الذي عقد في دبي خلال شهر كانون الأول ١٩٩٥(٢٩).

* قمة «ائتلاف السلام» التي عقدت في القاهرة في شباط ١٩٩٥ بين الدول التي وقعت السلام بما فيها مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل وأكدت في بيانها الختامي على أن «القمة تمكنت من وضع قطار الترتيبات الشرق أوسطية على سكة الانطلاق الفعلي وأن قمماً أخرى ستتبع لمزيد من الترتيبات الاقتصادية والأمنية والسياسية وخلافها»(٣٠).

* قمة شرم الشيخ في ١٣ اذار ١٩٩٦ التي خصصت لمواجهة الارهاب وشاركت فيها اربعة عشر دولة عربية، علاوة على الولايات المتحدة وروسيا وايطاليا واسبانيا وايرلندا وكندا والمانيا واسرائيل وتركيا وفرنسا والنروج وبريطانيا واليابان. ورغم غياب لبنان وسوريا عن القمة صدر بيان رسمي أدان الارهاب ودعم عملية السلام سياسياً واقتصادياً.

علاوة على ذلك، وأثر مؤتمر مدريد شكلت لجان دولية لتحضير مشروع الشرق أوسطية هي:

* لجنة البيئة برئاسة اليابان.
* لجنة التنسيق الاقتصادي للشرق الأوسط برئاسة الاتحاد الأوروبي.
* لجنة اللاجئين برئاسة كندا.
* لجنة الرقابة على التسلح وأمن الشرق الأوسط برئاسة روسيا والولايات المتحدة.

---

(٢٧) فيكتور بوسافاليوك، «يوميات مبعوث الرئيس إلى الشرق الأوسط»، الحياة، العدد ١١٥٢٤، الثلاثاء ١٩٩٤/٩/٦، ص ١٥.

(٢٨) ماجد كيالي، «بعد الدار البيضاء، رؤية إسرائيل للنظام الشرق أوسطي»، النهار، العدد ١٨٩٨٢، الخميس ١٩٩٤/١١/١٠، ص ١٣.

(٢٩) الأنوار، العدد ١٢١٣٥، السبت ١٩٩٥/١/٢١، ص ١٠.

(٣٠) النهار، العدد ١٩٠٥٥، الثلاثاء ١٩٩٥/٢/٧، ص ١٣.

* لجنة المياه برئاسة الولايات المتحدة.

وهكذا أشركت واشنطن معها في مشروع الشرق أوسطية الدول الفاعلة في العالم الأول.

وفي أنقره، صرح وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإسرائيلي بيريس في ١١ نيسان ١٩٩٤ بأن «تركيا وإسرائيل اتفقتا على تشكيل هيئة أمن في الشرق الأوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا»، كما أكد أن بلاده تدرك أهمية إسرائيل في الشرق الأوسط(٣١).

أما مؤتمر عمان الاقتصادي فقد جاء تتويجاً لمرحلة السنوات الأربع التي تلت مؤتمر مدريد، إذ إنه حدد هدفه الأساسي بإنشاء سوق ثلاثية بين الأردن والحكم الذاتي وإسرائيل بمرحلة أولى، وبمعالجة الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان في مرحلة ثانية تمهيداً لتوسيع السوق الشرق أوسطية هذه في مرحلة ثالثة لتضم دول الخليج وشمال أفريقيا.

إنما، ورغم تكاثر هذه المؤتمرات وتسارعها، نذكر مواقف دول أربع من مؤتمر عمان تظهر أن الحلول ليست وشيكة. هذه المواقف هي موقف السعودية المعارض لفكرة بنك التنمية الإقليمي، والثاني موقف مصر حول التطبيع، والثالث والأهم هو موقف لبنان وسوريا المقاطع للمؤتمر بكامله. هذه المواقف الثلاثة تطرح سؤالاً مهماً حول إمكانية الانتقال من السوق الثلاثية إلى السوق الإقليمية الشاملة.

فهل تستطيع السوق الثلاثية أن تعيش في ظل الابتعاد العربي عنها؟

إنما، وقبل الإجابة على هذا التساؤل نذكر الإشارات الإقليمية والدولية التي جاءت لتدعم التوجه الجديد لإقامة السوق الشرق أوسطية وأبرزها:

- تراجع الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط. فقد أشار التقرير السنوي الدولي للدراسات الستراتيجية بأن دول آسيا تزيد نفقاتها العسكرية فيما تخفضها دول الشرق الأوسط والخليج. لقد انخفضت بالفعل مبيعات الأسلحة لهذه المنطقة من ٤٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ٤٢,٧ مليار عام ١٩٩٤، ويتوقع أن يستمر التراجع ليصل إلى ٤١ مليار عام ١٩٩٥(٣٢).

- تراجع إمكانية حصول حرب سورية - إسرائيلية. فالرئيس الأسد راغب بالسلام وبتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة(٣٣).

---

(٣١) الحياة، العدد ١١٣٧٩، الأربعاء ١٣ نيسان ١٩٩٤ ص ٦.

(٣٢) وكالة رويتر، أ ف ب. - الثلاثاء ١٠/١١/١٩٩٥.

(٣٣) PINKAS Alon, «La Syrie et le chemin de la paix», Jérusalem Post

ـ بروز فكرة إنشاء البنك الدولي للشرق الأوسط رغم التعارض الأميركي ـ الأوروبي حولها(٣٤).

ـ سقوط اللاءات العربية الأربع التي أطلقها عرفات في آب ١٩٦٧: لا صلح، لا مفاوضات، لا اعتراف بإسرائيل ولا تصرف بالقضية الفلسطينية، وذلك بعد توقيع الصلح بين منظمة التحرير وإسرائيل في أوسلو في أيلول ١٩٩٣(٣٥).

ـ تخلي إسرائيل عن فكرة إسرائيل الكبرى وتأكيد زعمائها بأنهم سيعينون حدوداً لها ترسم تخومها بالمعاهدات وتعيش داخلها بسلام، وذلك بدعم أميركي تجسد بحضور الرئيس كلينتون توقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية(٣٦).

ـ تحسن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية فيما اعتبر أن هاتين الدولتان ستكونان رأس الحربة في النظام الشرق أوسطي الجديد. وتجسدت هذه العلاقة بالمشروع التركي الداعي لجر أنابيب المياه منها إلى دول المنطقة بما فيها إسرائيل(٣٧). ـ تراجع نتانياهو عن بعض طروحاته التصعيدية بعد زيارة مصر في ١٧ تموز ١٩٩٦ وعروضه الدائمة لمتابعة العملية السلمية.

ـ المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية التي تعدت موضوع السلام لتتطرق إلى موضوع نقل المياه عبر الحدود. هذا المفهوم الجديد للإدارة المشتركة لأحد أهم المشاريع الاقتصادية والتنموية للمنطقة يصب حتماً في خانة السوق الجديدة(٣٨).

ـ التعاون الاقتصادي الواضح بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمتجسد في الملحقين ٣ و٤ لإعلان المبادىء بينهما واللذين نصا على إقامة لجنة مشتركة دائمة للتعاون الاقتصادي في مجالات عدة، ليس أقلها الاتصالات والمواصلات والمشاريع الصناعية وصندوق وبنك التنمية(٣٩).

ـ إعلان كل من واشنطن وعمان وتل أبيب وأريحا عشية شباط ١٩٩٥ أن منطقة الشرق الأوسط ستكون منطقة اقتصادية مفتوحة برعاية أميركية واضحة، مع طلب مشاركة أوسع في نظام إقليمي يضم العراق وتركيا وإيران والدول العربية(٤٠).

---

(٣٤) TUQUOI Jean-Pierre, «Le Projet d'une banque pour le Proche-Orient est en panne», Le Monde No.15588, Jeudi 9 Mars 1995, P.2.

(٣٥) عثمان يوسف، قمة الإسكندرية، الشراع، العدد ٦٦٢، الإثنين ٩٥/١/٩، ص ٢٨.

(٣٦) شمص إيمان، «شرق أوسط جديد بإسرائيل ذات حدود»، السفير، العدد ٦٩٢٦، الجمعة ١٩٩٥/١١/٤، ص ١٥.

(٣٧) حلو مرغريت، «**العلاقات التركية ـ الإسرائيلية**»، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت، ١٩٩٤.

(٣٨) ملاط شبلي، «الشرق الأوسط يتسع للجميع»، الحياة، العدد ١١٧٥٥، الجمعة ٩٥/٤/٢٨، ص ١٩.

(٣٩) هاشم إبراهيم، «الاقتصاد البارد بين إسرائيل وفلسطين»، نداء الوطن، العدد ٣٩١، السبت ١٩٩٤/٢/١٩، ص ٩.

(٤٠) عقل محمد، «حظوظ النظام الشرق أوسطي»، الشعلة، العدد ١٢٦، ١٧ شباط ١٩٩٥، ص ٢٨.

ـ عدد الجمعيات والمؤسسات العربية التي بدأت تنشأ لدراسة جزء أو أكثر من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، والتركيز على دراسة الظواهر الإسلامية وعلى احترام الإسلام كعقيدة دينيّة يؤمن بها ملايين المسلمين ورفض القول بأن القيم التقليدية الإسلامية تصطدم بالقيم الغربية(٤١).

ـ تراجع مفهوم الأمن القومي أمام مفهوم الأمن الإقليمي والقطري. فمّما لا شك فيه بأن المفهوم العربي الشامل للأمن الإقليمي يربط صيغته بمسألة التسوية المنطلقة من معادلة «الأرض في مقابل السلام» في الوقت الذي تؤكد إسرائيل على الاحتفاظ بعمق ستراتيجي يكفل لها أمنها وقدرتها على التصدي لأي هجوم يمكن أن تقوم به سوريا والعراق.

رغم هذه الإشارات الإيجابية يبقى أمام السوق الشرق أوسطية صعوبات جمة نختصرها في الجزء الأخير من مقالنا هذا، وأبرزها مقاومة العالم العربي للنظام الجديد الذي يجمعه مع إسرائيل عدوه التقليدي.

## رابعاً: النظام الشرق أوسطي أمام الصعوبات

مما لا شك فيه أن فكرة النظام الشرق أوسطي ليست جديدة، لكن الجديد فيها هو توسيعها لتضم دولاً، منها ما هي مقبولة عربياً كتركيا وإيران ومنها ما هي غير مقبولة حتى الآن هي إسرائيل. فعلاوة على أن لبنان وسوريا هما الدولتين الوحيدتين في «دول الطوق» اللتين لم توقعا السلام مع إسرائيل، فإن الدول التي دخلت ميدان السلم الشرق أوسطي لم تتمكن حتى الآن من التطبيع مع إسرائيل.

والواضح أن أبرز الصعوبات المعترضة لإقامة السوق هو العداء المستحكم بين العرب وإسرائيل والذي يبدو أنه يتحول حالياً من ميدان الصراع العقائدي والعسكري والسياسي إلى الميدان الاقتصادي. فالشعوب العربية تتخوف من محاولات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على العالم الشرق أوسطي الجديد. وجاءت نتيجة الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة التي حملت الى السلطة مجموعات التطرف والتشدد الاسرائيلي برئاسة نتانياهو لتزيد من المخاوف هذه.

والسؤال المطروح هو: كيف ستتمكن الحكومات العربية من إقناع شعوبها بالتخلي عن فكرة العداء ضد إسرائيل واعتماد مبدأ التعاون الاقتصادي والاجتماعي والأمني معها. لقد برزت حتى الآن أربعة تكتلات اقتصادية تتنافس فيما بينها بعض القطاعات، وهي:

---

(٤١) الرميحي محمد، «أميركا والشرق الأوسط»، الحياة، العدد ١١٤٢٧، الأربعاء ١٩٩٤/٦/١، ص ١٥.

**أ ـ دول الشرق الأدنى:**

لبنان وسوريا والأردن والحكم الذاتي، وربما لاحقاً العراق وتركيا.

**ب ـ دول الخليج العربي:**

السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات.

**ج ـ الاتحاد المغربي:**

المغرب وتونس، وقد تنضم إليها لاحقاً الجزائر وليبيا.

**د ـ مصر:**

وربما السودان وليبيا.

هذه التكتلات مدعوة للتعاون ضمن مفهوم الشرق أوسطية الاقتصادي. إلاَّ أن النظام الشرق أوسطي الجديد الذي تحاول واشنطن إقامته يهدد هذه التكتلات الإقليمية، كما يهدد أيضاً النظام العربي القائم.

فما هي التحديات التي يبرزها النظام الجديد؟

**أ ـ التعارض مع التكتلات العربية:**

إن القومية العربية التي برزت منذ نهاية القرن الماضي والتي جمعت الدول العربية ضمن التكتلات أعلاه المتوجة بجامعة الدول العربية والتي مرت بمراحل من التأجج ومن التراجع تتعارض أصلاً مع مفهوم التكتلات الإقليمية التي تضم دولاً غير عربية، خاصة إسرائيل.

ويرى المفكرون الستراتيجيون العرب أن هدف واشنطن من الطرح الجديد هو ملء الفراغ الستراتيجي الناجم عن احتمال تخفيض الوجود العسكري الأميركي في العالم بهدف خفض نفقات التسلح ودعم الاقتصاد في وجه التطورات الاقتصادية للعالمين الأوروبي والياباني. وهذا النظام الشرق أوسطي هو أحد أنظمة سيحاول الجبار الأميركي إقامتها في العالم لتحقيق هدفه هذا عبر دول تسير في فلكه، وأبرزها في الشرق الأوسط إسرائيل.

فإسرائيل هي الدولة الأقوى عسكرياً والأكثر تقدماً تكنولوجياً وصناعياً، وهي ستؤدي دورين في المنظار الجديد، الأول هو دور اقتصادي أساسي باعتبارها منطقة توسع وامتداد للرأسمالية الغربية خارج مركزها الأساسي، والدور الثاني هو دور أمني ضد احتمالات المد الثوري ذي الطابع القومي والوطني والضابط الفعلي للسوق الشرق أوسطية وحامي المصالح الغربية فيها.

هذا التطور قد يترافق مع ضرورة تفكيك كل البنى والتجمعات والتكتلات التي

تعارض التوجه الجديد بما فيها التكتلات العربية وخاصة جامعة الدول العربية. وهذا هو أول التحديات التي سيرفضها العالم العربي. فالجامعة العربية فرضت ارتباطات اقتصادية وأمنية وسياسية بين دولها قد تجد نفسها مضطرة إلى التخلي عنها أو على الأقل إهمالها أمام دفق تيار التنظيم الشرق أوسطي الجديد. وهكذا تقضي المنظومة الجديدة باضمحلال كيان الجامعة أمام سوق جديدة بزعامة إسرائيل كقوة إقليمية عظمى رفعت عنها المقاطعة وتتدفق عليها الأسلحة المتطورة وتتمتع بمخزون مائي ضخم ومستقر. لذلك، تبقى أبرز الصعوبات أمام السوق هي محاولة التغلب على المخاوف هذه.

علاوة على ذلك، يبدو أن الاقتصاديات العربية ليست جاهزة بعد لنمط من التغيرات الاقتصادية التي يتطلبه المفهوم الجديد. ضمن هذا الإطار كتب ديرك فاندويل[٤٢]:

«إن الاقتصاديات العربية ليست جاهزة لنمط التغييرات الاقتصادية والسياسية التي يتطلبه السوق الشرق أوسطي. فالأنظمة العربية، ومنذ نهاية الحرب الباردة، كانت تدب في عدد من اقتصادياتها الفوضى فيما جرى تأجيل جهود الخصخصة الليبرالية أو إلغاءها. علاوة على ذلك، لا تحب الأنظمة التوتاليتارية اقتصاديات السوق التي تفرضها اتفاقات السلام. فهي ستتنازل عند ذلك عن شكل من السلطة إلى أفراد ومجموعات ليست مرتبطة دائماً بالنظام».

يعكس هذا القول الصعوبات العربية في تكييف البنيويات الاقتصادية ذات الحماية التقليدية الداخلية على حركات البضائع والرساميل الخارجية، ويظهر الترجمة الاقتصادية للأيديولوجيات الراديكالية الوطنية التي سادت معظم العالم العربي منذ الخمسينات.

من هنا القول بأن عقبة ستراتيجية عربية تعترض السوق الشرق أوسطية حتى ولو انخرطت الحكومات العربية المعنية في التسوية السلمية وتوصلت إلى اتفاقات سياسية مع إسرائيل. فالاتفاقات الاقتصادية أمر مختلف خاصة إذا كانت ستنعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي الداخلي للدول لا سيما وأن التغيير سيطرح تغييرات بنيوية عليها. والمثال على ذلك واضح في مصر التي فتحت اقتصادها نسبياً أمام الاستثمارات الأجنبية، لكنها أبدت ممانعة كبيرة أمام الرهانات الإسرائيلية على استثمارات زراعية في الأرياف المصرية[٤٣]. وظهر الفرز في الشرق الاوسط واضحاً خلال قمة شرم الشيخ كمثال ابرز على معارضة الانخراط مع اسرائيل في نظام اقليمي واحد. فبرغم الحضور العربي الكثيف[*] تغيب كل من لبنان وسوريا وليبيا والسودان والعراق.

---

(٤٢) فاندويل ديرك، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي السادس والثلاثين لمعهد الدراسات الستراتيجية البريطاني الذي عقد في كندا بين ٨ و١١ أيلول ١٩٩٥.

(٤٣) الزين جهاد، «مشاريع السوق الشرق أوسطية»، السفير، العدد ٦٩٧٣، السبت ١٣/١٢/١٩٩٤، ص ١٣ ـ (الملحق رقم ١).

(*) شاركت في القمة كل من مصر وفلسطين والاردن والكويت واليمن وتونس والجزائر والسعودية والمغرب وقطر وعمان والبحرين والامارات العربية وموريتانيا. (الديار، العدد ٢٧٠٨، الخميس ١٤ اذار ١٩٩٦، ص١٣).

## ب ـ محاولات الهيمنة الإسرائيلية:

إن المشاريع الشرق أوسطية التي اقترحت تخدم عامة المصالح الإسرائيلية. وهي أولاً تحاول دمج إسرائيل في العالم العربي بهدف الدخول إلى أسواقه عبر منتجاتها ومنتجات الدول الغربية التي تسوقها، وثانياً تحاول تسويق الأفكار التي تناسب الاقتصاد الإسرائيلي في النظام الجديد. فبيريس مثلاً يركز على الاقتصاد والأمن والمياه وفتح الحدود وما شابه، لكنه يهمل قضايا تعتبر متطورة في إسرائيل في وقت يحتاج العالم العربي إلى لحظها كأفضليات في النظام الجديد.

إن تأمل المشروعات المرشحة لإنماء التعاون الإقليمي يكشف عن أن هذه التوظيفات لقدرات المنطقة لا يخدم في الواقع سوى إسرائيل فيما يغض الطرف عن نوعيات أخرى من المشروعات كالطرق والكهرباء وتنمية التجارة والصناعة لا تمر عبر إسرائيل بالضرورة كنقطة التقاء.

والتخوف العربي من الهيمنة الإسرائيلية في النظام الجديد له مبرراته أيضاً، لا سيما وأن التهافت العربي للتعاون مع إسرائيل بلغ ذروته لا سيما بعد أن طلب بيريس من كريستوفر وروس القيام بدور أكثر فاعلية وتأثيراً لدى دول مجلس التعاون الخليجي خاصة وباقي الدول العربية عامة. كما أن دولاً عربية وإسلامية عدة تنتظر تقدم المسار السوري كي تقدم على خطوات تطبيعية.

وفي نفس الإطار، وخوفاً من تأخر المسار السوري، تحدثت الصحف الإسرائيلية خلال زيارة وليام بيري لها عن احتمالات إيجاد اتفاق إقليمي أمني تبدأ نواته بشراكة تضم إسرائيل والأردن ومصر وتركيا والعراق (بعد إزاحة قيادته الحالية)، ويضم لاحقاً الولايات المتحدة مع استبعاد دولٍ تتهم بالأصولية كليبيا والسودان.

وتساءل المعلقون:

من هو العدو المزمع محاربته؟

هل هو سوريا أم إيران أم التيار الأصولي؟(٤٤)

علاوة على ذلك، لعبت إسرائيل، ومنذ الحديث عن السلام، على قرار المقاطعة العربية لها ومارست ضغوطاً ومناورات لا حدود لها لاستغلال فرصة السلام وجني مكاسب اقتصادية فورية. ومما لا شك فيه أن إنهاء المقاطعة العربية أصلاً يخدم مصالح إسرائيل. فالدول الشرق أوسطية هي حالياً منفتحة على بعضها ومعزولة عن التأثير الإسرائيلي. أما البضائع الأجنبية فإنها تلج حالياً أسواق العالم العربي عبر وسطاء وتجار عرب. إنما،

---

(٤٤) نصار سليم، «بيريز يلوح بحلف دفاعي أمني يضم تركيا لتطويق سوريا ولبنان»، الحياة، العدد ١٢٠١٩، السبت ١٩٩٦/١/٢٠، ص ١٧.

ومع الانفتاح الاقتصادي سيكون بإمكان التجار الإسرائيليين لعب دور الوسيط بين المنتج الأجنبي والأسواق الضخمة العربية، هذا علاوة على إغراق الأسواق العربية بالمنتوجات الإسرائيلية التي سيكون بإمكانها مضاربة المنتوجات العربية في المرحلة الأولى لأسباب عدة لا مجال لذكرها في هذا المقال.

بالمقابل، يخسر التجار والوسطاء العرب قسماً من أسواقهم العربية دون أن يكون بإمكانهم منافسة زملائهم الإسرائيليين في عقر دارهم. وهكذا يبدو الانفتاح الاقتصادي الشرق أوسطي وكأنه من جهة واحدة.

حتى في زمن المقاطعة العربية لإسرائيل، لم تنفذ قرارات المقاطعة عملياً بصورة كاملة إذ كان هناك خروقات واضحة منذ أمد بعيد. فالبضائع الإسرائيلية تغرق بعض الأسواق العربية بأسماء مستعارة وبماركات مزيفة. فكيف سيكون الوضع في حال رفعت المقاطعة نهائياً وفتحت الأسواق بشكل حر؟

أخيراً، برز تيار متزايد في الولايات المتحدة يدعو إلى تخفيض المساعدات لإسرائيل والضغط عليها لإقامة علاقات تكامل اقتصادي مع دول الجوار عبر السلام المنشود. ولعله من غير المبالغ فيه القول بأن أحد أهم دوافع إسرائيل للمضي في العملية السلمية هو إدراكها لأهمية غزو أسواق الشرق الأوسط تجارياً واقتصادياً. وهذا ما سبقت الدول العربية إلى التخطيط له منذ زمن بعيد عندما وضعت دراسات متكاملة عن الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠ وأشكال التعاون الاقتصادي مع دوله(٤٥).

وتحاول إسرائيل، ضمن إطار الهيمنة ومن خلال تقربها من دول الخليج، استبدال الكلام عن حدود الدول بكلام عن آفاق التعاون، محاولة التعاون مع الدول العربية إفرادياً لا جماعياً ولا حتى كمجموعات كمجلس التعاون الخليجي أو المغرب العربي، وذلك بهدف استفرادها وتفكيك قدراتها القومية الجماعية(٤٦).

وهكذا تحدث بيريس خلال زيارته في بداية هذا العام إلى واشنطن، ليس بلسان إسرائيل وحدها، بل أكد أنه يتحدث عن كامل منطقة الشرق الأوسط لأن «روابطه الجديدة بالصلح مع دولة تعطيه هذا الحق في البحث عن مصالح المنطقة ككل»(٤٧).

## ج - المعارضة الأوروبية للمشروع:

يبدو أن المشروع الشرق أوسطي لا يستهدف فقط العالم العربي، إنما أيضاً المجموعة

---

(٤٥) نظام الدين عرفان، «المقاطعة العربية لإسرائيل»، الحياة، العدد ١١٤٢٥، الإثنين ١٩٩٤/٥/٣٠ ص ١٥.

(٤٦) الطرودي الهاشمي، المرجع نفسه، ص ١٩.

(٤٧) لاوي رضا محمد، «خطيئة الشرق ومستقبل العرب»، الشرق الأوسط ٦٢٥٩، الأربعاء ٩٦/١/١٧، ص ٩.

الأوروبية، لأن واشنطن تطمح من خلاله إلى تغيير التوازنات التقليدية ومزاحمة الدول الأوروبية في مناطق نفوذها التقليدية. لذلك، فمن الطبيعي أن تتحرك أوروبا لمعارضة المشروع بدفع مشروع بديل حول إقامة فضاء أوروبي ـ متوسطي.

وتأمل أوروبا في أن تتمكن مع الوقت من تصحيح الاختلالات والتقدم إلى موقع أفضل. وهي، وخاصة فرنسا، تنظر إلى مشروع أوروبي مستقل معتبرة أن لها رهاناتها وأوراقها المهمة التي يمكنها إرباك الستراتيجية الأميركية في المنطقة أو على الأقل الإسهام في الترتيبات الجارية.

والجدية في التوجه الأوروبي تكمن في أن المشروع الأميركي يخدم مصالح إسرائيل فيما يعتبر المشروع الأوروبي كاملاً ومتعادلاً ومتوازناً وغير متحيز. ويعتمد هذا المشروع الأخير المرحلية ويضع ضمن أهدافه مساعدة دول الجنوب مالياً وتكنولوجياً وفنياً. لذلك، يمكن القول إنه أكثر إغراء للدول العربية خاصة.

قال كلود شيسون، الوزير الفرنسي السابق في حديث لمجلة الأيكونوميست ماغريبان: «عندما نقول يجب العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين جنوب المتوسط والمشرق وأوروبا، فنحن نسير في اتجاه الاندماج...»(٤٨).

والمشروع الأوروبي يقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية لدول الجنوب ولا يعارض إقامة تجمعات إقليمية كجامعة الدول العربية، خلافاً للمشروع الأميركي الذي يطمح إلى إدماج كل دول المنطقة في تنظيم سياسي واقتصادي يستلهم تجربة الاتحاد الأوروبي دون مراعاة الخصوصيات القومية والعرقية والثقافية والاجتماعية والطائفية والقبلية والعشائرية المختلفة في بلدان المنطقة.

زد على ذلك أن الاتحاد الأوروبي يبدو في هذه المرحلة كالوريث الحقيقي للاتحاد السوفياتي السابق (حليف العرب) حيث يبدي حيالهم نوعاً من المرونة والموضوعية والحياد مما يحثهم على التعاون معه تمهيداً للدخول في القرن الواحد والعشرين بشراكة عربية ـ أوروبية تشمل مختلف النشاطات الاقتصادية والإنمائية والسياسية والثقافية. من هنا لا يرى الأوروبيون خطراً في قيام السوق العربية المشتركة أو تعزيز الجامعة وتفعيلها ضمن الشراكة الجديدة.

### د ـ صعوبات أخرى:

علاوة على ما نكر أعلاه من صعوبات، تبرز مشكلات أمام السوق المشتركة نذكر منها:

---

(٤٨) الطرودي الهاشمي، المرجع نفسه، ص ١٩.

**١ - البنية التحتية:**

يتساءل المراقبون: هل هناك فعلاً إمكانية لبناء سوق شرق أوسطية على المدى القريب أو المتوسط؟

وهل أن بنية دول الشرق الأوسط جاهزة لتقبل إقامة منطقة للتجارة الحرة شبيهة لتلك التي بقيت أوروبا أربعين عاماً لإقامتها؟

وبالفعل، إن إقامة السوق تتطلب حداً أدنى من البنى التحتية والهيكلية الاقتصادية تمكن الدول المعنية من تقبل احتياجات السوق. وفي واقع الشرق الأوسط لا تتوفر حالياً هذه البنية الاقتصادية، ولا حتى الإرادة السياسية للمضي في المشروع.

كما أن تنفيذه يتطلب قدرات تكنولوجية وتمويلية عالية تعمل على تحلية مياه البحار وزراعة الصحاري وتطوير السياحة والنقل والمواصلات والحفاظ على البيئة مما يستلزم دعماً خارجياً وأميركياً بشكل خاص. وما يجري حالياً ما هو إلاّ تمهيداً لأرضية إقامة تعاون اقتصادي إقليمي بين دول المنطقة بما فيها إسرائيل.

**٢ - العقبة الإيرانية:**

في حوار مع وزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي حول الشرق الأوسط لمجلة دير شبيغل، أكّد الوزير أن إسرائيل هي كيان عنصري تخريبي وإيران لا تعترف بها[٤٩].

وإيران، بما أظهرته من براغماتية سياسية واقتصادية، بقيت على خياراتها الكبرى المنبثقة من عقيدة الدولة الإسلامية فيها. لذلك فإن إقامة النظام الإقليمي الجديد تقضي بتطويع إيران حيث إمكانات الرفض بإزاء ما يدبر للمنطقة تتوافر فيها بخلاف ما هو حاصل لدى تركيا المنتمية إلى العالم الغربي والحلف الأطلسي من جهة، وإلى العالم الشرق أوسطي من جهة ثانية.

ضمن هذا الإطار، سجل في ٣٠ نيسان ١٩٩٥ تصريحاً للرئيس كلينتون بوقف كل الاستثمارات والمبادلات التجارية مع إيران وذلك بحضور بيريس. لكن الرد الأوروبي جاء سريعاً وسلبياً إذ استبعدت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا صراحة الانضمام إلى هذا الحظر، كما رفضته كندا واليابان وروسيا وتركيا ودول أخرى[٥٠].

ويبقى السؤال: هل يمكن تطويع إيران لضمها إلى السوق الجديدة المقترحة؟

**٣ - المسألة الكردية:**

المسألة الكردية هي نقطة احتكاك وورقة من أوراق الصراع الإقليمي بين العراق

---

(٤٩) الديار، العدد ٢١١٤، الإثنين ١٩٩٤/٧/١١، ص ١٩، نقلاً عن مجلة دير شبيغل الألمانية.

(٥٠) حداد معين، «النظام الشرق الأوسطي الجديد والعقبة الإيرانية»، النهار، العدد ١٩١٣٤، الخميس ١٩٩٥/٥/١٨، ص ١١.

وإيران وتركيا وسوريا، وهي معقدة ومتداخلة إقليمياً ودولياً بشكل يجعل حلها من الصعوبة بمكان. كما ارتبطت المسألة هذه بالمصالح المائية في نهري دجلة والفرات وحتى بأزمات الخليج المتتابعة. لذلك لم تعد قضية الأكراد منحصرة في الدول الأربع المذكورة أعلاه، إنما أمست مرتبطة بالأمن الإقليمي وحتى الدولي. كما أن تجربة الدعم العالمي للأكراد في شمال العراق قد أيقظت عند الأكراد جميعاً روح الأمة الكردية الساعية إلى إقامة دولة مستقلة أسوة بباقي دول الشرق الأوسط(٥١).

فهل ستولد الدولة الكردية مع تباشير النظام الشرق أوسطي الموعود؟ أم أنه سيتجاهل المشكلة هذه التي قد يكون لها تأثير سلبي على الأمن الجماعي الذي ينادي به؟

### ٤ ـ فلسطينيو الشتات:

كانت القضية الفلسطينية خلال السنوات الخمسين الماضية أصعب وأدق قضية في الشرق الأوسط، لكن التصدي لها توصل إلى بعض النجاحات من خلال إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. إلاّ أن حجم منطقة الحكم الذاتي الجغرافية لا تسمح باستيعاب فلسطينيي الشتات والداخل الذين طرأت على أوضاعهم منذ ١٩٤٨ تغييرات ديموغرافية مهمة.

لذا، يبقى أمام المخططين لإقامة السوق الشرق أوسطية واجب متابعة حل هذه القضية الشائكة كي تنعم المنطقة، ليس فقط بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية، إنما وأيضاً بالأمنية والسياسية.

### ٥ ـ الأسلحة النووية الإسرائيلية:

تجاوزت الأسلحة النووية الإسرائيلية حجم الردع الإقليمي لتجعل إسرائيل قوة نووية دولية في غياب السلاح النووي العربي. ففي دراسة لمجلة «جينز انتليجنس ريفيو»، المتخصصة في المسائل الدفاعية، كشف عن حجم المنشآت النووية الإسرائيلية استناداً إلى صور التقطتها الأقمار الصناعية، وقدر هذا الحجم بـ٢٠٠ إلى ٣٠٠ قنبلة نووية إضافة إلى الأسلحة التكتية الأخرى(٥٢).

وتعترف المصادر العسكرية الإسرائيلية نفسها أن كل ما تحتاجه إسرائيل هو ما بين ٣٠ أو ٤٠ قنبلة ستراتيجية(٥٣).

---

(٥١) الأشعل عبد الله، «المسألة الكردية وانعكاساتها في الشرق الأوسط»، الحياة، العدد ١١٨٧٧، الثلاثاء ١٩٩٥/٢/٢٩، ص ١٧.

(٥٢) عبد الحليم احمد، «أزمة في الشرق الأوسط: السلام والقنبلة النووية»، الحياة، العدد ١١٦٧٢، الجمعة ٣ شباط ١٩٩٥، ص ١٥.

(٥٣) الديار، العدد ٢٢٦٠، الثلاثاء ٦ كانون الأول ١٩٩٤، ص ١٤.

وتزامن الكشف عن هذه المعلومات مع دخول عملية السلام في الشرق الأوسط مرحلة حساسة تتطلب تنازلات من الجانبين العربي والإسرائيلي بهدف دفع مشروع الشرق أوسطية إلى طريق غير مقفل.

وتساءل المراقبون: ما هو مصير هذه الترسانة النووية في حال انطلاق مشروع الشرق أوسطية؟ وهل ستوقع إسرائيل عندها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية رغم ما يفرض ذلك من تدمير لبعض ترسانتها هذه؟

إن إصرار إسرائيل على عدم التوقيع على هذه المعاهدة رغم استمرار إجراءات السلام بينها وبين العرب يجعل من المنطقي الإجابة بالنفي على هذا التساؤل، مما قد يعرض المشاريع الشرق أوسطية المقترحة لهزات وصعوبات تتمثل بالرفض العربي لهذا الشكل من أشكال الهيمنة والتفوق. علاوة على ذلك جاءت نتيجة الانتخابات الاسرائيلية التي حملت الليكود والاحزاب الدينية المتشددة الى الحكم لتزيد في المخاوف العربية من مصير الترسانة النووية هذه.

**الخلاصة:**

أخيراً، وأمام ظاهرة الانفتاح على إسرائيل من قبل بعض الدول العربية وحتى الهرولة نحو التطبيع الأمني والاقتصادي والاجتماعي والبيئوي وحتى السياسي التي طبعت السنوات الخمس الأخيرة، وأمام إقامة العلاقات الدبلوماسية معها، وأمام جدية الولايات المتحدة في دعم إقامة السوق الشرق أوسطية، نتساءل:

أين هو الشرق الأوسط حالياً من مشاريع الشرق أوسطية والمتوسطية المقترحة؟

مما لا شك فيه أن مهمة دمج إسرائيل في محيطها العربي هي مهمة صعبة جداً، إن لم تكن مستحيلة خاصة إذا اقتصر الاتحاد الاقتصادي المقترح على الدول العربية والإسلامية وإسرائيل.

وفي سبيل تحقيق ذلك من المنتظر عدم اتخاذ خطوات متسرعة بل إعطاء مجال طويل من الزمن يقاس بعشرات السنين هو الكفيل بإزالة ظروف العداء والتشنج والخوف المتبادل، وتوافر الظروف السياسية والاجتماعية المتناسقة في المنطقة كي تتبلور الإرادة الجماعية. كما يمكن إدخال بعض الدول الأخرى في السوق المشتركة خاصة تركيا ودول المغرب العربي وبعض الدول الأوروبية المتوسطية بحيث يكوِّن ذلك حلاً وسطاً بين الشرق أوسطية والمتوسطية والنظام العربي الذي درجت عليه الدول العربية منذ خمسين سنة ونيف.

ويرى المحللون العرب، خاصة غير المتطرفين منهم، إن الموقف العربي الرافض لكل

أشكال المشاركة في المشاريع التي تحضّر للمنطقة هو موقف سلبي لا يمكن أن يدفع هذه المنطقة في ميادين التطور والتنمية. فالدول العربية هي حالياً بحاجة إلى تنفيذ مشاريع حيوية وإلى التصدي لمشروعات تنموية متراكمة. وهذا ما يدفعها للتعامل مع الشرق أوسطية والمتوسطية بواقعية وعقلانية وبمنظار المصالح العربية.

كتب لطفي الخولي[٥٤]:

«إن العروبة أو القومية العربية تسجن نفسها وتقيدها سياسياً واقتصادياً وأمنياً إذا لم تنفتح بأسلوب واع ومحسوب الخطى على كل ما في إقليمها الشرق أوسطي من حضارات وثقافات وهويات وأسواق وتتبادل معها المصالح والمنافع.

والواقع أن المتغيرات الحديثة في عالم الأسواق الكبيرة باتت تتطلب قيام نظم إقليمية بخاصة في المواقع الجغرافية الستراتيجية في خريطة الكوكب البشري.

إن مشاكل المياه ونزع أسلحة الدمار الشامل والبيئة وغيرها من مشكلات المنطقة من غير المتصور أن ينفرد النظام العربي وحده بحلها إذ إنها تتصل اتصالاً عضوياً بكل بلد في إقليم الشرق الأوسط عربياً كان أو غير عربي».

من جهة أخرى، ينبغي ألاّ يكون الشرق الأوسط بديلاً عن العروبة أو وعاء تذوب فيه القومية والثقافة العربيتان. لذلك فإن مشاريع الشرق أوسطية ينبغي أن تترافق مع الكثير من التحضير الاقتصادي والتنموي بهدف استقبال المشاريع الاقتصادية الضخمة التي سترافق التنظيم الإقليمي القادم. وينبغي أن يترافق ذلك مع التشدد في مفهوم العروبة والانصهار داخل الجامعة العربية وفي احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية والقومية والاجتماعية العربية.

وبدون احترام هذه الخصوصيات العربية يبدو أن النظام الأميركي المقترح لا يتسم بالواقعية التي تدفع الدول العربية للانضواء في المستقبل المنظور تحت الفضاء الاقتصادي والسياسي والأمني للمشروع.

---

(٥٤) الخولي لطفي، «النظام العربي الصغير والشرق الأوسط»، الحياة، العدد ١٢٠٢٧، الأحد ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٦، ص ١٧.

## ملحق رقم ١
## الموضوع: عوامل القدرة القومية لدول الشرق الأوسط

### أولاً: تعريف

عوامل القدرة القومية للدولة هي الوسائل والإمكانات البشرية والمادية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية والجيوستراتيجية التي تشكل قوة الدولة وتمكنها من تبؤو المركز المرموق في العالم. وتدخل هذه العوامل في حساب مركز الدولة العالمي وقدرتها على التأثير على مجرى الأحداث الدولية وفعاليتها في تغيير مسارها[٥٥].

### ثانياً: الوضع الاجتماعي في الشرق الأوسط (عام ١٩٩١)[٥٦]

| الدولة | السكان بالمليون | معدل العمر | النمو السكاني | نسبة الأمية بين البالغين ٪ | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| لبنان | ٣ | ٦٦ | ٠,١ | ٢٣ | |
| سوريا | ١٣ | ٦٦ | ٣,٧ | ٤١ | |
| الأردن | ٤ | ٦٧ | ٢,٨ | ٢٥ | |
| العراق | ١٩ | ٦٣ | ٣,٤ | ٥٨ | |
| مصر | ٥٥ | ٦٠ | ١,٨ | ٣٩ | |
| السعودية | ١٥ | ٦٤ | ٣,٧ | ٤٩ | |
| الإمارات | ١,٧ | ٧١ | ٢,٣ | ٤٠ | |
| الكويت | ٢ | ٧٤ | ٣,١ | ٣٠ | |
| البحرين | ٠,٦ | ٦٩ | ٢,٨ | ٨١ | |
| عمان | ١,٦ | ٦٥ | ٣,٩ | ٧٠ | |
| اليمن | ١٢ | ٥٢ | ٣,٦ | ٨٠ | |
| ليبيا | ٤,٥ | ٦٢ | ٣,٦ | ٣٣ | |
| إيران | ٥٤ | ٦٣ | ٣,٣ | ٤٩ | |
| إسرائيل | ٥ | ٧٦ | ١,٨ | ٥ | |

(٥٥) إيريك موريز، «**مدخل إلى التاريخ العسكري**»، دار الإرشاد، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٣١ ـ ١٣٨.

(٥٦) فيشر ستانلي، «احتمالات الاندماج في الشرق الأوسط»، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر البنك الدولي حول الشرق الأوسط عام ١٩٩٢ (نيسان).

## ثالثاً: معلومات جيوستراتيجية عن البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط

| الدولة | السكان بالملايين | الدخل القومي بمليار دولار | الدخل الفردي بالدولار | التضخم ٪ | نسبة النفقات العسكرية إلى الدخل القومي | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| لبنان | ٣ | ٤,٥ | ١٦١٨ | ٨,٨ | ٣,٧٪ | |
| الأردن | ٤ | ٤ | ١٣٠٠ | ٤,٥ | ١٤,١٪ | |
| مصر | ٥٥ | ٣٣ | ٦٢٠ | ٩,٣ | ٧٪ | |
| سوريا | ١٣ | ١٤,٢ | ١١١٠ | — | ١٦,٦٪ | |
| الأراضي المحتلة | ١,٦ | ٣ | ٢٠٠٠ | — | — | |
| إسرائيل | ٥ | ٥٩ | ١٢٥٠٠ | ٤,٥ | ١٠٪ | |

**المصدر:** مجلة لوبوان الفرنسية، ترجمة يوسف حرب، الديار ١٨ تموز ١٩٩٤، صفحة ١٨.

## رابعاً: مؤشرات اقتصادية لمجلس التعاون الخليجي (عام ١٩٩٢)

| الدولة | الدخل القومي بمليارات الدولار | الدخل الفردي بالدولار | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| السعودية | ١١٨,٩ | ٧٠٣٥ | |
| الكويت | ٢١,٧ | ١٤٤٦٦ | |
| الإمارات | ٣٤,٧ | ٢٠٤١١ | |
| عمان | ١١,٥ | ٥٧٥٠ | |
| البحرين | ٤,٥ | ٨٢٢٢ | |
| قطر | ٧,٥ | ١٤٧٠٥ | |

**المصدر:** خليل حسن أحمد، «النظام الاقتصادي الجديد في الشرق الأوسط»، السفير، العدد ٦٩٦٢، السبت ١٧/١٢/١٩٩٤، ص ٦.

## ملحق رقم ٢
## الموضوع: اتفاقات الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية[٥٧]

### ١ ـ الوضع:

توجد في البحر المتوسط مستويات متعددة:

* دول شمال المتوسط ومن بينها دول متقدمة يضمها النادي النووي وأبرزها فرنسا وبريطانيا.
* دول شرق وجنوب المتوسط وهي أقل تقدماً وقوة من دول المجموعة الأولى.
* قوى خارجية تسيطر على مقدرات المتوسط وأمنه وأبرزها الولايات المتحدة وروسيا.

### ٢ ـ لمحة تاريخية:

**ـ حزيران ١٩٩٤:**

أعطى المجلس الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات المنعقد في كورفو الزخم باتجاه شراكة جديدة مع منطقة المتوسط.

**ـ آذار ١٩٩٥:**

اقتراحات من أجل شراكة أوروبية متوسطية لها عدة أهداف أساسية:

* دعم الإصلاحات السياسية وإرساء حقوق الإنسان.
* مساندة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.
* إنشاء منطقة تبادل حر أوروبية ـ متوسطية قبل العام ٢٠٢٠.
* تحسين وضع البنى التحتية.
* دعم الاندماج الإقليمي.

### ٣ ـ مؤتمر برشلونة:

عقد المؤتمر في ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥، بهدف إطلاق الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية بشكل رسمي.

---

(٥٧) عبد الحليم أحمد، «العرب وأوروبا والحلقة الوسيطة المتوسطية»، الحياة ١٢٠٠٩، الأربعاء ١٠ كانون الثاني ١٩٩٦، ص ١٨.

برشلونة: «اتفاقات الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية»، الديار، الأربعاء ٣١ كانون الثاني ١٩٩٦، ص ٤٤ (الملحق).

تطرق إعلان برشلونة إلى ٣ مواضيع أساسية:

* الشراكة السياسية والأمنية الهادفة لتحديد مجال مشترك للسلام والاستقرار.
* الشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة ازدهار مشتركة.
* الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية الهادفة إلى تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية.

# العلاقات التركية الإسرائيلية

د. مرغريت حلو(*)

ترافقت الأحداث التي شهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط منذ مطلع التسعينات، مع ازدياد في الطموحات التركية والإسرائيلية، عكسته تصاريح وتصرفات ساسة هذين البلدين، مما أثار مخاوف دول الجوار من عربية وغير عربية. وكان لتوقيع الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل مطلع ١٩٩٦، أثره البالغ في زيادة حدة هذه المخاوف، بعد ما تبعه من تصاعد في حدة التوتر بين تركيا وسوريا ومن قيام أحلاف، أو دعوة إلى إقامة أحلاف بين دول الجوار التي تعتبر نفسها مهددة من قبل تركيا أو إسرائيل أو الدولتين معاً.

وفي ظل عدم اهتمام شبه كامل على مدى نصف قرن بالعلاقات التركية الإسرائيلية، وغياب الدراسات العلمية الوافية والموضوعية للعلاقات التركية الإسرائيلية، ابتدأت هذه العلاقة باستقطاب اهتمام الباحثين في السنتين الأخيرتين[1] في محاولة لتحديد ماهية هذه العلاقة، أسبابها، ودوافعها، والعوامل المؤثرة فيها وأثرها على مستقبل الشرق الأوسط. وهذه هي الأسئلة التي يحاول هذا البحث الإجابة عليها. وبما أنه لا يمكن فهم العلاقات التركية الإسرائيلية اليوم بدون العودة إلى تاريخ هذه العلاقة منذ قيام الدولة الإسرائيلية حتى اليوم، سنقسم بحثنا إلى أقسام ثلاثة. القسم الأول يعالج العلاقات التركية الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ حتى ١٩٨٩. ويهتم القسم الثاني بإظهار ما تغير في نوعية هذه العلاقة بين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥. ويخلص القسم الثالث إلى رسم احتمالات لمستقبل هذه العلاقة، على أثر توقيع الاتفاق العسكري بين الدولتين وفي ظل التغيرات التي حصلت على

(*) دكتور في العلوم السياسية.

(١) «العلاقات التركية الإسرائيلية»، مركز الدراسات الأرمنية، بيروت ١٩٩٤.

الصعيد الداخلي في كل منهما، أي وصول الإسلاميين إلى الحكومة في تركيا والليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل، بدعم الأحزاب الدينية المتطرفة.

## I العلاقات التركية الإسرائيلية ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩

تضافر العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في تحديد ورسم إطار العلاقات التركية الإسرائيلية. ولم تكن العوامل الفاعلة في تحديد السياسة التركية تجاه إسرائيل هي ذاتها التي حددت ورسمت سياسة الأخيرة تجاه تركيا. وإذا كان لهذا من دلالة، فهي باختصار دخولهما في علاقة لخدمة أهداف متباينة لا لخدمة مصالح مشتركة، مما جعل الأرض التي بنيت عليها هذه العلاقة شبيهة بالرمال المتحركة القادرة على تهديد البناء القائم عليها في أية لحظة. وكان هذا سبباً أساسياً وراء تميز هذه العلاقة بالتعاون والتنسيق حيناً وبالفتور لا بل بالعداء أحياناً. فما هي العوامل التي حددت سياسة كل منها تجاه الأخرى.

### ١ ـ العوامل الفاعلة في تحديد السياسة التركية تجاه إسرائيل ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩

يأتي في طليعة هذه العوامل العامل النفسي وأزمة الهوية. فمن جهة، كان من الصعب على دولة لها تاريخ امبراطوري حافل أن تتقبل بسهولة تفوُّق دولة عليها، حديثة العهد، صغيرة المساحة، ومحدودة الإمكانات. فإسرائيل أصبحت دولة صناعية متقدمة، بينما تركيا دولة ذات اقتصاد زراعي أكثر منه صناعي يعاني من التدهور يوماً بعد يوم. أصبحت إسرائيل الدولة القادرة على تقديم المساعدة (donor of aid) على أنواعها، بينما تركيا الدولة المحتاجة للمساعدة (recipient of aid).

وفي حين وُهبت الهوية الأوروبية الغربية لإسرائيل رغم موقعها الشرق أوسطي، كانت تركيا أتاتورك جاهدة للتنصل من إسلاميتها، من جهة ولتثبيت هويتها الأوروبية الغربية العلمانية، من جهة أخرى، بدون أن يكون النجاح الكامل حليفها في تحقيق أي منهما.

ويشكل هذان العاملان الإطار النفسي الذي تتم ضمنه عملية صنع السياسة التركية تجاه إسرائيل. وتظهر الدراسات السياسية أن هكذا اطاراً قد ينعكس سلباً أو إيجاباً على العلاقات بين الدول(٢). لكن، في الوضع التركي، تؤكد المؤشرات أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد غلب عليها التأثر السلبي بالعوامل المذكورة، وخلق ما يسمى بعقدة نقص كان أبلغ إقرار بها وبأثرها البالغ على مسرى العلاقات بين الدولتين، ما جاء على لسان أحد الرسميين الأتراك في تعليق له على النص الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧:

---

(٢) إيجاباً بحيث تصبح الدولة صاحبة المنجزات مثالاً تقتدى به دول أخرى، وسلباً عندما يثير الشعور بالتبعية وعقده النقص والانتقاص من الكرامة الوطنية عند هذه الدول.

«لقد كان نصركم رائعاً... إنه يظهر تفوق الدولة الأوروبية والتفكير الأوروبي على الشرق الأدنى الذي ننتمي إليه حتى ولو أعلنا عكس ذلك. ولا بد من أن يكون لهذا آثار ضارة على علاقتنا»(٣).

مخاوف عدة ساهمت أيضاً في رسم سياسة تركيا تجاه إسرائيل في هذه الفترة. أول هذه المخاوف كانت من الخطر الشيوعي وامتداده. لذلك كانت تركيا تنظر بعين الحذر والقلق إلى قوة أحزاب إسرائيل اليسارية وإلى حياد إسرائيل في الخمسينات والستينات أيضاً. فالحياد في عالم مقسوم إلى معسكرين كان أمراً غير وارد، وغير ممكن وكان بالنسبة إلى المسؤولين الأتراك لا يعدو كونه تلاعباً بالكلمات، لا سيما أن السوفيات غالباً ما فسروه إلتزاماً بالمبادىء السوفياتية(٤). فلطالما خافت تركيا أن تكون إسرائيل الجسر الذي يستخدمه الاتحاد السوفياتي للامتداد في الشرق الأوسط وتهديد النظام والاستقرار التركيين.

أما المخاوف الأخرى، فكان مصدرها التبريرات التي قامت عليها دولة إسرائيل (الحق التاريخي، الديني، القانوني، الاضطهاد... إلخ)، وجهود الأخيرة الحثيثة للإبقاء على نقائها الديني والعنصري والعرقي، وتشديدها على حقها في الوجود ضمن حدود آمنة. فقد خافت تركيا أن يشجع النجاح الإسرائيلي في إحقاق هذا، باقي الأقليات في الشرق الأوسط كالأرمن والأكراد بشكل خاص على المطالبة بالمثل مما يهدد وحدة تركيا الإقليمية.

أما العامل الإسلامي، والذي من المفترض أن يكون أثره سلبياً على مسار العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد غاب دوره معظم الأحيان. والأسباب وراء هذا الغياب عديدة، أولها الضوابط التي وضعها النظام التركي على الحركات الإسلامية المتشددة، وثانيها تدخل الجيش أكثر من مرة للحفاظ على مبادىء أتاتورك والحد من دور هذه القوى في العملية السياسية داخلياً وخارجياً، وثالثها كون هذه الحركات قد استهدفت النظام التركي العلماني ومؤسسه كما استهدفت إسرائيل والماسونية (الشر الأصغر) والمسيحية (الشر الأسود) والشيوعية والاتحاد (الشر الأحمر)(٥). وكان هذا يؤدي إلى حظر أنشطة هذه الحركات وبالتالي اضعاف أثرها وفسح المجال أمام تعزيز العلاقات بين الدولتين بدون أي دور فاعل للحركات الإسلامية.

من العوامل الأخرى التي لعبت دوراً فاعلاً، إيجاباً حتى مطلع الستينات وسلباً منذ ذلك الحين، العامل الاقتصادي. فقد كانت فلسطين قبل ١٩٤٧ ثالث أكبر سوق تصدير للبضائع التركية. وكان الميزان التجاري بين البلدين يميل دوماً لصالح الأتراك. واستمر

---

(٣) مقتبس من مراسلات فيشر إلى الخارجية الإسرائيلية. وهو منكور في Nachmani Amikai, Israel Trukey & Greece: Uneasy Relations in the East Mediterranian, (U.K. A. wheaton & co. Ltd) 1987, p. 43.

(٤) عبر وزير الخارجية التركي فؤاد كوبرولو عن إيمان تركيا بان الحياد ليس سوى غطاء لميول سوفياتية شيوعية، وذلك في رسالته إلى رئيس البعثة الإسرائيلية في انقرة الياهو ساسون عام ١٩٥١. راجع المرجع نفسه، ص ٤٧.

(٥) هكذا كانت تسميهم الحركات الإسلامية المتطرفة في المجلة التركية Sebi Uresead.

هذا الوضع مع دولة إسرائيل حتى منتصف الخمسينات، عندما بدأ يحقق نوعاً من التوازن ليميل بعدها لمصلحة إسرائيل نتيجة الزيادة في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا واستغناء إسرائيل عن العديد من المنتجات التي كانت تستوردها من تركيا بعد تعزيز قطاعها الزراعي. ومع هذا، أخذت تتلاشى القناعة التركية بمفهوم التكامل الاقتصادي (الذي دأب الإسرائيليون على الترويج له لإقناع تركيا باستيراد المنتجات الإسرائيلية وفي طليعتها المعدات العسكرية) وحل محلها الشعور بالتبعية الاقتصادية[٦].

هذا، بالإضافة إلى الربح الهائل الذي كانت تجنيه إسرائيل من خلال تصديرها لبضائع منتجة في دول الكتلة الشرقية إلى تركيا، وإعادة تصدير إسرائيل لبضائع تركية بدون ترخيص من السلطات التركية المعنية، ممّا ساهم في زيادة الحساسية التركية تجاه إسرائيل. وقد اعتبر بعض المحللين الإسرائيليين أن نتائج هذه التصرفات الإسرائيلية قد تكون أخطر من امتداد النفوذ العربي في تركيا من حيث مقدرتها على تهديد العلاقات التركية الإسرائيلية[٧].

وكان لاعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩ كما لوقوفها إلى جانب فرنسا وبريطانيا ضد قرار جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، الأثر الكبير في إبعاد العرب عن تركيا وفي خلق جو من التوتر والحذر ميز علاقاتهم بها. وبما هذه العوامل شكلت تهديداً لإسرائيل كما لتركيا، زاد هذا في تقارب الدولتين في مواجهة ما اعتبر عدواً مشتركاً. ومما ساهم في دفع تركيا باتجاه إسرائيل رغم العوامل السلبية المذكورة أعلاه، رغبة تركيا في الانضمام إلى النادي الأوروبي الغربي (أي تثبيت هويتها الغربية)[٨]. وقد اعتبرت أن إسرائيل، طفل الغرب المدلل، هي الطريق إلى قلب الغرب ومراكز القوى فيه. فلقد تبينت تركيا مدى حاجتها إلى اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة لطرح قضاياها في واشنطن، للتعويض عن ضعف اللوبي التركي في الولايات المتحدة بالمقارنة مع اللوبيين الأرمني واليوناني. كذلك أظهر الدور الذي لعبه اللوبي الصهيوني في أميركا الجنوبية لضمان انتخاب تركيا في مجلس الأمن، واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لضمان عدم إدانة تركيا رسمياً على المجازر الأرمنية[٩]، المكاسب التي قد تجنيها تركيا من

---

(٦) راجع George GRUEN, «Turkey's Relations with Israel and its Arab Neighbours; the impaet of Basic Interests and Changing circumctances», Middle East Review, Spring 1985, pp. 33 - 43.

(٧) راجع Nachmani المرجع السابق، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٨) وقد ظهر هذا في طلب تركيا نقل مكتب الشؤون التركية في الخارجية الإسرائيلية من قسم الشرق الأوسط إلى القسم الأوروبي في فترات ازدهار العلاقات التركية الإسرائيلية. وكانت إسرائيل تعيد هذا المكتب إلى قسم الشرق الأوسط عند تدهور هذه العلاقات. راجع Nachmani، المرجع أعلاه، ص ٤٦.

(٩) لمزيد من التفصيل، راجع حلو المرجع أعلاه، و«التسلسل الزمني للمطالب الأرمنية والتحقيقات الحاصلة على هذا الصعيد» في «١٩١٥ ـ ١٩٩٥ حق وعدالة»، منشورات لجنة الدفاع عن القضية الأرمنية، حزب الطاشناق وقائع المؤتمر الأول ٢٨ ـ ٢٩ نيسان ١٩٩٥.

تعاونها مع الدولة الإسرائيلية.

كذلك كان لتجربة تركيا مع الولايات المتحدة (خاصة ضمن الحلف الأطلسي والحرب الكورية وعلى الصعيد التجاري)[١٠]، أثرها في دفع تركيا إلى البحث عن سياسة متوازية من خلال التحالف مع فريق إقليمي قوي ويُعتبر مفتاحاً للأسواق والمؤسسات المالية العالمية أي إسرائيل، والاتجاه نحو بريطانيا كدولة عظمى مستعدة للدفاع عن مصالحها في المنطقة دفاعاً أكثر جدية في حال حصول تهديد سوفياتي فعلي لتركيا. ولقد ساهم هذا في تعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية حتى مطلع السبعينات، يوم ابتدأت تركيا باتباع سياسة أكثر توازناً بين العرب وإسرائيل استمرت حتى نهاية الثمانينات. وكان هذا التحول بفعل عوامل عدة أهمها[١١]:

أ ـ التحول من سياسة الحزب الواحد إلى سياسة تعدد الأحزاب (١٩٥٠)، وما نجم عنه على مرّ الزمن من تراجع عن المبادىء الكمالية. وقد تجلى هذا بوضوح في سياسة تقليص الضوابط على الدين التي تنسجم مع القيم التركية التي برزت نتيجة عملية التحديث أكثر مما تنسجم معها الضوابط الكمالية المتشددة[١٢].

ب ـ المصالح السياسية والاقتصادية المتزايدة مع دول الشرق الأوسط والتي تجلت في

ـ تزايد اعتماد تركيا على النفط العربي بعد أزمة ١٩٧٣ والثورة الايرانية.

ـ حاجتها إلى القروض العربية والعملات الصعبة.

ـ حاجتها إلى دعم العالم الإسلامي لها في القضية القبرصية.

ـ حاجتها إلى تأمين أسواق ليدها العاملة وبضائعها، بعد أن تبين لها صعوبة منافسة اليد العاملة الأوروبية والمنتجات الأوروبية في السوق الأوروبية المشتركة[١٣].

ج ـ تجاربها المتكررة مع دول الغرب، والتي زادت قناعتها يوماً بعد يوم بصعوبة خلق علاقة عضوية وطبيعية بين تركيا والغرب تتفق وطموحات النخبة التركية الحاكمة.

د ـ ظهور بوادر ضعف الاتحاد السوفياتي وتراجع الصراع العقائدي (خاصة على الساحة الشرق أوسطية خلال السبعينات).

يظهر مما تقدم أن السياسة التركية تجاه إسرائيل كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى

---

(١٠) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع حلو، «العلاقات التركية الإسرائيلية»، المرجع أعلاه، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(١١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقاط راجع حلو، المرجع أعلاه، ص ٢٤ ـ ٣٠.

(١٢) WALTER F. WEIKER, «Turky, the Middle East and Islam» Middle East Review, Spring 1985, pp. 27 - 32. وGeorge Gruen، المرجع أعلاه، ص ٣٧.

(١٣) راجع W. Weiker، المرجع نفسه، ص ٢٩، راجع أيضاً جهاد صالح، **«الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية»**، بيروت ١٩٨٧، ص ١٩٨. وصالح زهر الدين. **«مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية»**، بيروت ١٩٩٣.

قربها أو بعدها عن الغرب، من جهة، وعن العرب والإسلام، من جهة أخرى، ولقد أملتها مصالح آنية أكثر مما أملتها مصالح طويلة الأمد، ولذا كانت عرضة للتقلبات. ولقد أدى هذا إلى اطلاق أحد الباحثين في العلاقات التركية الإسرائيلية اسم «دبلوماسية اللعب على الحبلين» (Diplomacy of Ambigalence) على السياسة التركية تجاه إسرائيل(١٤). ولعل أفضل تبرير لهكذا سياسة، ما جاء على لسان أحد الدبلوماسيين الأتراك لدى وصفه لموقف تركيا من إسرائيل بأنه:

«موقف الرجل الذي يحتفظ بزوجة وعشيقة. فرغم انجذابه إلى عشيقته التي تملك ما تفتقده زوجته، فإنه لا يستطيع سوى أن يُبقي وجودها سراً ويحافظ على مظهر الرجل الوفي لزوجته في العلن، لأن الزوجة، تماماً كما العرب، ابنة عائلة مهمة ونافذة وهي ذات مهر غال»(١٥).

وفي حين كانت تركيا متقلبة في توجهها نحو إسرائيل، تميز التوجه الإسرائيلي نحو تركيا، في الفترة الممتدة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩، بالثبات والاندفاع ووضوح الرؤيا والأهداف. وقد انعكس هذا في سياسة ثابتة وجهود حثيثة لإقامة علاقات وطيدة بين الدولتين على جميع الصعد. فما هي الأسباب وراء هذا التوجه؟

## ٢ ـ العوامل الفاعلة في تحديد السياسة الإسرائيلية تجاه تركيا ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩

يكمن السبب الأساسي لوضوح السياسة الإسرائيلية وثباتها تجاه تركيا، في كون هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من ستراتيجية شاملة محددة الأهداف والأساليب، رسمتها الحركة الصهيونية منذ نشوئها لإقامة دولة إسرائيل على «أرض الميعاد»، وكانت العلاقة مع الآستانة أساساً ومنطلقاً لها. ويشير بعض الباحثين إلى دور الحركة الصهيونية، ونخبها السياسية والمالية والفكرية، في قيام تركيا الحديثة وفي بث العنصرية الطورانية وتقوية جمعية الاتحاد والترقي وايصال أتاتورك إلى السلطة. فتركيا مركز ستراتيجي مهم لضبط دول الجوار والتحكم بها على غير صعيد. والهاء تركيا داخلياً من خلال مبدأ مصطفى كمال «سلام في الداخل سلام في العالم»، أو من خلال تقوية العنصرية الطورانية(١٦)، وتحويل الاهتمام التركي إلى حيز جغرافي بعيد عن العالم العربي، أو من

---

(١٤) راجع George Gruen، المرجع السابق.

(١٥) المرجع نفسه، ص ٣٥.

(١٦) تبلورت هذه الفكرة مع اتباع تركيا الفتاة. ولقد ظهرت بشكلها الواضح في كتاب The Turkish and Tein Alp, Pan-Turkish Ideal (Liberty press, London), German ed 1915, Translated into English by the Counter - Intelligence Division of the Admiratly War Staff 1916.

ويقال في التوطئة لهذا الكتاب إن الكاتب هو أساساً من اليهود الدونمة ويُدعى Moses Cohen. حول الدور الصهيوني في انطلاق هذه العنصرية، راجع صالح زهر الدين «الأرمن: شعب وقضية»، بيروت، الدار التقدمية، ١٩٨٨.

خلال تشجيع الهوية الأوروبية؛ يزيل من درب إسرائيل منافساً مهماً في المنطقة التي خططت الحركة الصهيونية لجعلها يوماً تحت قيادة إسرائيل غير المنازعة. وتركيا مهمة أيضاً في المخططات الصهيونية، إذ تُعتبر جسراً كفيلاً بإحقاق الإلتحام الجغرافي بين إسرائيل والبر الأوروبي.

كذلك أعطى موقف تركيا من الأقليات دفعاً للأطروحة الإسرائيلية القائمة على استحالة التعايش بين الأقليات غير المسلمة بل المسلمة منها أيضاً (كالأكراد) في ظل حكم إسلامي، متصف بالعلمانية، كما هي الحال في تركيا. وهذا لا يبرر فقط دعوة الساسة الإسرائيليين لضمان نقاء دولتهم الديني والعنصري، بل يشجع أيضاً باقي أقليات الشرق على المطالبة بالاستقلال، بحيث يصبح مؤلفاً من دويلات قادرة على العيش لكنها غير قادرة على الامتداد، ومعتمدة على الدولة الإسرائيلية(١٧). وهذا ما ظهر أيضاً في دور إسرائيل في الحرب اللبنانية.

إلى جانب هذه العوامل القديمة الجديدة، تضافرت عوامل عدة منذ العام ١٩٤٨ لزيادة أهمية تركيا في نظر الإسرائيليين. من أهم هذه العوامل، اعتراف تركيا بإسرائيل، الذي اعتبره الساسة الإسرائيليون إنجازاً من الدرجة الأولى لما له من مدلولات. وتظهر أهمية هذا الاعتراف في كون تركيا دولة مسلمة تقع في وسط بحر عربي مسلم معادٍ لفكرة وجود إسرائيل. ولطالما راهن الإسرائيليون على أن تصبح تركيا المثل الذي يمكن أن تحتذي به الدول الإسلامية في إقامة سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل. ولم يخسروا الرهان في ذلك بعد الدور الذي لعبته تركيا مؤخراً في تحقيق اعتراف الجمهوريات الإسلامية السوفياتية سابقاً بدولة إسرائيل(١٨).

وبحكم موقع تركيا الجيوستراتيجي، زادت أهميتها في نظر الساسة الإسرائيليين كحليف وكمركز سياسي وعسكري واستخباراتي من الدرجة الأولى. فأهمية تركيا كحليف، ازدادت بعد أن أصبحت تركيا عضواً في أحلاف عدة منها الحلف الأطلسي وحلف البلقان (مع اليونان ويوغسلافيا) وحلفها مع باكستان ومعاهدة الدفاع التركية العراقية عام ١٩٥٥. وأهميتها كمركز استخباراتي، ظهرت بعد أن تفتحت العيون على قبرص (التي كانت تؤدي هذا الدور في البداية). فبحكم حدودها المشتركة مع العراق وسوريا أصبحت تركيا محطة أساسية لجمع المعلومات والتجسس ليس فقط على العرب بل أيضاً على أحدث التكنولوجيا العسكرية الأميركية المطبقة في القواعد العسكرية

---

(١٧) حول النهاية التي تحاط بها القومية التركية والفارسية في علاقة إسرائيل مع تركيا وإيران الشاه، راجع Seyfi Taşhan, «Contemporary Turkish Policies in the Middle East» Middel East Review, Spring 1985, p. 19.

(١٨) صالح زهر الدين «**مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية**»، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٠.

الأميركية في تركيا[١٩]. وزاد انفتاح تركيا في السبعينات على جيرانها العرب، وارتفاع نسبة اليد العاملة التركية في الخليج من أهمية تركيا كمركز مهم للمخبرين من عرب وغير عرب.

ومن العوامل المهمة التي زادت أهمية تركيا في أعين ساسة إسرائيل، الدور الذي لعبته الدولة التركية كجسر لعبور اليهود المتجهين إلى إسرائيل من ايران وبلغاريا ومناطق أخرى، ووساطتها لدى العراق لاطلاق يهود محتجزين هناك. فوساطة تركيا لدى الدول العربية والإسلامية حول موضوع اليهود، هي أهم وأفعل بكثير من وساطة دول غربية حتى وإن كانت دولاً كبرى.

ولم تكن تركيا بنظر إسرائيل مجرد جسر لعبور اليهود، بل تتفق تركيا والولايات المتحدة في اعتبار تركيا جسراً ومفتاحاً وموقعاً ستراتيجياً هاماً للسيطرة على ما يسميه الأميركيون «كنوز العالم» أي الشرق الأوسط[٢٠]، وباباً عريضاً مشرّعاً لدخول أسواق القارة الآسيوية التي يسميها حاييم هرتزوغ «المنطقة الضخمة». فبالإضافة إلى أهمية تركيا كسوق بديل عن الأسواق العربية، طمحت إسرائيل إلى جعل تركيا بمثابة «صالة العرض» لكل ما تبغي تسويقه من منتوجات أو تقنيات أو خبرات أو خدمات.

وكما كان لعلاقة تركيا بالعرب أثرها في إحقاق التقارب التركي الإسرائيلي، كذلك كان للعلاقات الإسرائيلية اليونانية أثرها في دفع إسرائيل نحو تركيا. فلقد واجهت إسرائيل صعوبات عدة خلال العقود الأربعة الماضية، في محاولاتها المتكررة لإقامة علاقات جيدة مع اليونان. وأسباب ذلك عديدة يمكن اختصارها بالموقف اليوناني من اليهود، وبعدم رغبة اليونان في زعزعة علاقاتها مع العرب مما قد يُرتّب آثاراً اقتصادية وسياسية سلبية خاصة فيما يتعلق بالقضية القبرصية[٢١].

وقد شهدت الفترة الممتدة بين ١٩٤٩ ـ ١٩٨٩ علاقات يمكن وصفها بالعادية بين تركيا وإسرائيل، تميزت بالتعاون والتنسيق حيناً وبالفتور والعداء أحياناً. ولكنها بقيت محكومة بالأطر العامة التي فرضها نظام القطبين والحرب الباردة بين الجبارين، من جهة، وبالصراع العربي الإسرائيلي، من جهة أخرى. ولقد أدى هذا إلى لجم طموحات كل من الدولتين والحد من خياراتهما الخارجية بشكل أو بآخر.

لكن انهيار الاتحاد السوفياتي، وبدء عملية السلام في الشرق الأوسط، قلبا الموازين

---

(١٩) من أهم المعلومات التي جمعت في هذا الاطار تلك المتعلقة بالمراكز المنشأة تحت الأرض في القواعد العسكرية الجوية لتزويد الطائرات بالوقود. راجع Nachmani، المرجع السابق، نقلاً عن المراسلات بين الملحق العسكري الإسرائيلي في انقرة وجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، بتاريخ كانون الثاني ١٩٥٣.

(٢٠) فرنكلين روزفلت، متتبس ورد في جهاد صالح «**الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية**»، بيروت ١٩٨٧، ص ١٧٧.

(٢١) راجع Nachmani، المرجع السابق، ص ٨٥ ـ ١١٨. راجع ايضاً: W. F. Weiker، المرجع السابق.

رأساً على عقب وأطلقا العنان للأطماع والطموحات والمخاوف. باختصار حملت هذه الأحداث تحديات مهمة لدول المنطقة فأعاد العديد منها النظر في سياساته الداخلية والخارجية، ومن هذه الدول إسرائيل وتركيا. فما هي أهم التغيرات التي طرأت على هذه العلاقة وما أثرها على مستقبل الشرق الأوسط؟

## II ـ العلاقات التركية الإسرائيلية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥

جاءت المتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية، منذ مطلع التسعينات، لتضاعف كمّاً وكيفاً خيارات السياسة الخارجية التركية والإسرائيلية، ولتزيد في المقابل كمّاً ونوعاً الضوابط على هذه الخيارات وإمكانية تحقيقها. فعلى صعيد تضاعف الخيارات التركية، أدى استقلال الجمهوريات الإسلامية ـ السوفياتية سابقاً ـ إلى تقارب بينها وبين تركيا، وإعادة تعزيز النزعة الطورانية والطموح لإقامة تركيا كبرى. فلقد أرادت تركيا الخائفة على أهميتها في نظر الغرب بعد زوال الامبراطورية السوفياتية وتهديدها، أن تبرز للغرب الدور الذي يمكن أن تلعبه في حث الدول هذه على اتباع المثال التركي، وأهميتها كباب مشرع أمام الغرب للدخول إلى هذه الدول. والاتفاق الذي وقعته تركيا مع أذربيجان في آذار ١٩٩٣ على مد خط أنابيب النفط من باكو إلى مرفأ جيحان، وعد بإزالة الاعتماد التركي على النفط العربي، وبدور بارز لتركيا في السيطرة على تدفق النفط من الجمهوريات السوفياتية سابقاً، وبتعزيز وضع تركيا في القطاعات المالية والمصرفية والصناعية أي إعطائها دوراً أهم في الصراع الاقتصادي القائم بين الدول الغربية الكبرى.

ولم تكن الجمهوريات الإسلامية الاتجاه الوحيد الذي توجهت إليه الأنظار التركية لإقناع الغرب بأهميتها، فتركيا، التي طالما اعتبرها الأميركيون المدخل إلى كنوز العالم، خشيت أن يتلاشى دورها بعد أن جلس الأميركيون بجحافل جيوشهم متربعين على آبار النفط في السعودية والكويت والخليج عامة. لذلك توجهت باندفاع تجاه الشرق الأوسط وبالتحديد تجاه إسرائيل لبناء شراكة معها تعزز موقعها غربياً وإقليمياً. فانطلاق عملية السلام من مدريد، وما تبعها من اعتراف عربي وفلسطيني بالدولة العبرية، أزالا عقبة أساسية طالما اعترضت العلاقات التركية الإسرائيلية في العلن على الأقل. هذا، إلى جانب العوامل المذكورة أعلاه، أدى إلى إزالة المحاولات التركية لإحقاق التوازن في سياستها بين العرب وإسرائيل، وانعكس في ارتماء تركي في أحضان الدولة العبرية لتحقيق طموحات يعتقد الساسة الأتراك أنها تتطابق والطموحات الأميركية الإسرائيلية. ولقد وصف أحد الباحثين المتخوفين من انعكاسات الطموحات التركية على العرب بخاصة والشرق الأوسط بعامة، بأنها سياسة ترمي إلى جعل تركيا وإسرائيل قدمين للمارد الأميركي المسيطر على العالم[٢٢] يسيطر بهما على آسيا والشرق الأوسط. ولقد انعكس التوجه التركي هذا في

---

(٢٢) زهر الدين صالح، «كارلباغ بين تقرير المصير والمشروع الطوراني الصهيوني»، منشورات الحلقة الأدبية الأرمنية اللبنانية، بيروت ١٩٩٢، ص ١٨.

تحسين مهم في مستوى العلاقات وزيارات متبادلة على أرفع المستويات، وبلغت ذروتها في توقيع لاتفاق عسكري مع الدولة العبرية في شباط ١٩٩٦. فهل يعكس هذا قبولاً أميركياً وإسرائيلياً بطموحات تركيا؟ هذا ما سنعود إلى تحليله لاحقاً.

وقد كان للتطورات الدولية والإقليمية أثرها في تشجيع ساسة إسرائيل على تنفيذ المشاريع والطموحات الأساسية التي خطتها الوكالة الصهيونية منذ حوالى القرن. وتتمحور هذه الطموحات حول إسرائيل الكبرى والدور الذي يراد أعطاؤه لها في الشرق الأوسط.

والحديث عن إسرائيل الكبرى هنا لا يعني بالضرورة الكبرى جغرافياً. فمشروع كهذا على درجة عالية من الخطورة والكلفة. وقد أظهرت تلك تجربة احتلال مناطق عربية. ولا تخف خطورته وتتضاءل كلفته إلا إذا كان التوسع في اتجاه مناطق ذات أغلبية يهودية. وهذا أمر غير وارد فعلياً إلا في ظل سياسة توطين لليهود في المناطق العربية المنوي احتلالها. وهذا يتطلب وقتاً وإن كانت الحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة ناتنياهو كما سابقاتها، جاهدة في تحقيقها.

إن إسرائيل الكبرى التي يعمل الساسة الإسرائيليون لخلقها اليوم، هي إسرائيل الكبرى اقتصادياً. ويبقى النجاح في تحقيق هذا المشروع ـ الحلم رهناً بعاملين أساسيين، أولهما قدرة الدولة الإسرائيلية على استغلال دول المنطقة، ولا نستثني من ذلك أية دولة حتى تركيا. والتجربة العربية مع إسرائيل قبل سلام مدريد وبعده لا تبشر بالمقدرة العربية وحتى التركية على مقاومة هكذا استغلال، إذ يكفي التمعن اليوم بالأفعال لا بالأقوال حول عملية التطبيع مع إسرائيل ونتائجها، لتجد تهافتاً عربياً عن قصد أو عن غير قصد يخدم مشروع إسرائيل الكبرى اقتصادياً. والحديث عن التكامل الاقتصادي والذي تستعمله بعض الحكومات لترويج سياساتها المحلية، ليس إلا وقوعاً في الفخ الإسرائيلي، كما أظهرت التجربة التركية الإسرائيلية على الصعيد الاقتصادي منذ العام ١٩٤٩ وحتى اليوم.

أما ثاني هذه العوامل، فهو المتعلق بقدرة إسرائيل على الاستفادة من العبر التي استخلصتها من تجاربها الماضية وخاصة حرب الخليج الثانية[٢٣]. وتتمحور هذه العبر حول ضرورة الحؤول دون قيام دولة شرق أوسطية قوية وقادرة على تهديد أمن إسرائيل، الاعتماد على الذات وتعزيز القدرة الدفاعية (إذ كانت تركز سابقاً على القدرة الهجومية)، وعدم الاتكال على الدول الكبرى التي قد تلزمها بإتباع سياسة ضبط النفس، لا بل تعرض الأمن الإسرائيلي للخطر، التشدد في تطبيق الستراتيجية الصهيونية القائلة

(٢٣) لتفصيل هذه العبر راجع: J. GRAY. I, «Israel at 40: A State Under Seige» the Globe & Mail, 18 June, 1988.

بضرورة استغلال التناقضات، وتضارب المصالح الدولية لتحقيق أهدافها، وبخاصة العمل على تفتيت دول المنطقة وزيادة النزاعات بينها. ولا تستثني أي من هذه الأمور تركيا، مما يجعل التضارب في المصالح التركية الإسرائيلية أمراً محتماً. فبينما تسعى تركيا لأن تكون الدولة القادرة على لعب الدور «الأكثر فعالية... الذي لا يمكن لدولة غير تركيا أن تلعبه في المنطقة»، يشكل هذا الطموح التركي مصدر تهديد لموقع إسرائيل في لائحة حلفاء الدول الكبرى أولاً، مصدر تهديد لأمنها إذا كبرت تركيا أكثر من الحجم المسموح به إسرائيلياً على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية.

والاستفادة من بعض العبر أعلاه وتطبيقها، ليس أمراً سهلاً، خاصة منها تعزيز المقدرة الهجومية والاستخباراتية وأجهزة الانذار المبكر لما تتضمنه من كلفة قد ينوء تحتها الاقتصاد الإسرائيلي.

أما بالنسبة إلى العبر الباقية، فإن الاستفادة منها رهن بمقدرة المعنيين بها (أي العرب وتركيا) على الحؤول دون تطبيقها. ومن مراقبة الأحداث ضمن الدول العربية (مشاكلها الداخلية، خاصة العنف الناجم عن الصراع بين الحركات الأصولية وأنظمة الحكم) وبين الدول العربية والشرق أوسطية (الخلافات على المياه والحدود والجزر إلخ)، نجد أنها كلها تصب في خانة العوامل المساعدة لتنفيذ المخطط الإسرائيلي. أو لم يشدد بيريز في كتابه عن الشرق الأوسط الجديد على ضرورة التعاون العربي الإسرائيلي (طبعاً بالشروط الإسرائيلية) لمحاربة الأصولية التي أصبحت التنين الجديد الذي حل محل الشيوعية كخطر يهدد العالم وخاصة الشرق الأوسط[٢٤]؟

وتشكل الطموحات الإسرائيلية التي ذكرنا أعلاه أول الضوابط على تنفيذ الطموحات التركية، إن لجهة تحقيق تركيا الكبرى (المشروع الطوراني) أو مشاركتها لإسرائيل في خدمة الغرب لتعزيز موقعها إقليمياً ودولياً والهيمنة على الشرق الأوسط. أما الضوابط الأخرى فعديدة نذكر منها على سبيل المثال انتفاء المقدرة الذاتية التركية على تحقيق هذه المشاريع، والتفاوت بينها وبين الجمهوريات الإسلامية على عدة صعد، المعارضة من جهات متعددة (الاتحاد الروسي، أوروبا، الأكراد والأرمن وايران والسعودية الخ...)، التضارب بين الرؤية التركية من جهة، والرؤية الأميركية الإسرائيلية من جهة أخرى مع تركيا ودورها بعد زوال الاتحاد السوفياتي، إلخ..

في ظل المعطيات المذكورة أعلاه، لا بد للمراقب الباحث من أن يطرح أسئلة ثلاثة هي:

١) ما هي الدوافع الفعلية وراء الاتفاق العسكري الإسرائيلي التركي الذي وقع في شباط ١٩٩٦؟

---

(٢٤) لمزيد من التفصيل، حول هذا الموضوع، راجع مرغريت حلو، **«الإسلام في السياسة التركية: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً»**، بيروت، مركز الدراسات الأرمنية، ١٩٩٥.

٢) ما هي إمكانية استمرار هكذا اتفاق في ظل وصول الإسلاميين إلى السلطة في تركيا؟

٣) ما هي الآثار التي قد تترتب عن الاستمرار في تنفيذ الاتفاق أو وقفه على صعيد منطقة الشرق الأوسط؟

هذه هي الأسئلة التي يحاول القسم الأخير من هذا البحث الإجابة عليها.

## III ـ الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي: أسبابه، نتائجه ومستقبله

لدى توقيع الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل، تعالت الأصوات المعارضة في الدول العربية وايران. وعكست تصريحات وتعليقات الساسة العرب مخاوف من النتائج التي قد تترتب على تنسيق تركي وإسرائيلي وفتح المجال الجوي التركي أمام الطيران الحربي الإسرائيلي، وما يشكله كل هذا من تهديد للأمن العربي والإقليمي. هذه المخاوف جميعها في موضعها، لكنها لا تشكل إلا جزءاً واحداً من الصورة الحقيقية لأهداف هذا الاتفاق. إذ أن الخوف على تركيا من هذا الاتفاق، كما سنُبيِّن، هو مساوٍ للخوف على سلامة واستقرار دول المنطقة، ومردّ ذلك في رأينا، إلى الأهداف التي تنوي كلٌ من الدولتين تحقيقها عبر هذا الاتفاق.

فمن الجهة التركيةَ، يرى الساسة الأتراك فائدة جمة في الدخول في اتفاق عسكري مع إسرائيل. فهو أولاً يعزز موقعها في الولايات المتحدة بخاصة والغرب بعامة، وكذلك في المنطقة الشرق أوسطية.. فتركيا تهدف من وراء تعاونها مع إسرائيل، المدعوم أميركياً بحيث يشكل نوعاً من حلف ثلاثي، إلى أن تعوض أميركياً ما خسرته أوروبياً، (كتجميد اتفاقية الوحدة الجمركية بين أنقرة والاتحاد الأوروبي وعدم حصولها على الأموال من الاتحاد الأوروبي، بضغط من اليونان). فإسرائيل واللوبي الصهيوني عالمياً وسيلة مهمة لخدمة مصالحها وقضاياها.

كذلك إن التعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة يؤمن لها الوصول إلى رؤوس الأموال والأسواق ومصادر التمويل العالمية، وبالتالي المضي في مسيرة الحداثة عن غير الطريق الأوروبي وشروطه الايديولوجية والسياسية والاقتصادية. وقد ظهرت الآمال التركية هذه في رغبة يلماظ باستثمار رؤوس الأموال الإسرائيلية التركية المشتركة للقضاء على البطالة وتطوير المنطقة اقتصادياً لقطع دابر العنف والتهريب ومافيا أصحاب المصالح وتجارة المخدرات[٢٥]. طبعاً بعد توسيع أطر التعاون إلى مجالات غير عسكرية. ولعل في إعلان البنك الدولي عن عزمه على تنظيم مؤتمر مطلع العام القادم ليكون منطلقاً لمشروع شراكة شرق أوسطية ـ شمال أفريقية لمعالجة مشكلة المياه، والذي يهدف إلى الترويج للمشروع

---

(٢٥) شؤون عربية ٩٦/٣/٢٨.

التركي الإسرائيلي (أنابيب السلام) وفرضه أمراً واقعاً بتمويل دولي[٢٦]؛ خير تبرير للتوقعات والآمال التركية حول الفوائد التي قد تجنى من التعاون مع الدولة العبرية والولايات المتحدة. فمشروع أنابيب السلام لا يعود عليها بالنفع المادي فحسب، بل يجعلها متحكمة بالدول المستفيدة من هذه المياه، كما بأمنها الغذائي والمائي.

ويشكل التعاون مع إسرائيل لمحاربة الارهاب الدولي وجميع أنواع الارهاب، ربحاً مهماً لتركيا. فالمشكلة الكردية تستنزف مقدراتها وتكلفتها تستهلك حوالى ٣٥٪ من موازنتها السنوية. من هنا مشروع الولايات المتحدة لإقامة نظام مراقبة الكتروني جديد على الحدود التركية العراقية لتهدئة مخاوف أنقرة من عمليات تسلل الأكراد، والبحث في موضوع تدريب ١٥٠٠ عسكري تركي من قوات مكافحة الارهاب في إسرائيل.

وتبغي تركيا من خلال اتفاقها مع إسرائيل إلى تحقيق أهداف أخرى، أولها ترحيل مشاكلها وصعوباتها الداخلية إلى الخارج من خلال خلق خطر خارجي سوري وايراني أو يوناني إلخ ـ لتوجيه أنظار شعبها عن المشاكل الاقتصادية والحكومية والإتنية والأمنية فيها. وثانيها توجيه رسائل إلى جيرانها (العراق سوريا وايران) بأن حليفها عدو لدود لهم، لتحد من دورهم في تأجيج المسألة الكردية ومشاكل المياه، والالتفاف على أية محاولة سورية مستقبلية (بعد توقيع السلام مع إسرائيل) للمطالبة بإقليم الاسكندرون.

وثالثها توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة حول وجود البديل لمدِّها بالسلاح والتكنولوجيا. وعززت هذا بالاتفاقات مع إسرائيل التي تلت اتفاق شباط[٢٧]، وكان آخرها بحث اتفاق حول التعاون مع إسرائيل في مجال الصناعات العسكرية والأمنية، خلال زيارة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أنقرة خلال شهر آب ١٩٩٦.

وإذا تمعنا في هذه الأهداف وإمكانية تحقيقها، نجد أنها ستزيد مشاكل تركيا أكثر مما ستساهم في حلها. فالاتفاق مع إسرائيل، سيساهم في خلق الأخطار الخارجية ولكنه لن يساهم في حل الأزمات الداخلية المرشحة للزيادة. وتطوير ترسانتها والتعاون التقني وغيره مع إسرائيل، سيزيد من أعبائها المالية ويفيد الخزينة الإسرائيلية. ووجود أجهزة مراقبة أميركية وإسرائيلية لمساعدتها في ضبط الأكراد، هو وسيلة للتجسس عليها وعلى جيرانها. والأهم من هذا كله، ستساهم الاتفاقات التركية الإسرائيلية المتتالية في زيادة التبعية التركية لإسرائيل، وتمكن الأخيرة من شد الحبل على رقبة تركيا ساعة تقضي مصلحتها بذلك. وأخيراً وليس آخراً، فقد ساهم هذا الاتفاق بخلق أجواء توتر في المنطقة أعادتها إلى سياسة الأحلاف والأحلاف المضادة (اتفاق يوناني سوري/ سوري ايراني/

---

(٢٦) السفير ٩٦/٣/٢٩.

(٢٧) اتفاق سيلحي واتفاق ضد الارهاب.

أرمني يوناني الخ..) وهذا لا يخدم سوى مصلحة السياسة الإسرائيلية والأميركية ويشكل تهديداً لتركيا مستقبلاً.

أما الأهداف الإسرائيلية من وراء الاتفاق، إلى جانب حق استعمال المجال الجوي، والمنفعة الاقتصادية والمائية لاحقاً، فهي عديدة. أولها استعمال تركيا للضغط على سوريا في المفاوضات الجارية. فتوتير الأجواء التركية السورية يزيل ضغط وإمكانية المواجهة مع إسرائيل. كما أن الاتفاق مع تركيا يعطي إسرائيل إمكانية الاستكشاف والاستطلاع في سوريا، وكذلك في العراق وايران أيضاً.

كذلك تطمع إسرائيل من وراء تعاونها مع تركيا ورغبتها هي والولايات المتحدة في تشكيل حلف ثلاثي يكون مفتوحاً (كما أعلن وزير خارجية أنقرة) لانضمام دول أخرى كالأردن وغيرها، أن تشكل جبهة عريضة تساعدها على الوقوف في وجه كل من يقاوم مخططاتها(٢٨).

أما الفائدة الكبرى غير المعلنة، فهي إمكانية مراقبة التحركات التركية عن كثب وضبطها في محيطيها الآسيوي والشرق أوسطي. فإذا كانت إسرائيل تعارض أساساً مشاركة تركيا لها في الهيمنة على الشرق الأوسط، فإن معارضتها لمشاريع تركيا في محيطها الآسيوي لا تقل حدّة. ولقد ظهر هذا الموقف المتشدد، كما النية الإسرائيلية في وضع تركيا تحت رقابة وثيقة، في تصريح لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي عام ١٩٩١ إذ قال:

«إن تطوير تركيا، وبصورة خارجة عن السيطرة، للعلاقات مع الجمهوريات التي أعلنت استقلالها، سوف يخل بتوازن القوى الموجودة في البلقان والقفقاز وآسيا الأمامية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والعالم الإسلامي. إنه من الضروري أن توضع أنقرة أولاً، ثم باكو فسائر عواصم البلاد التركية الأخرى، تحت رقابة وثيقة. إن التطورات يمكن أن تكون خطراً على الوجود غير الإسلامي في هذه المناطق»(٢٩).

وهل أفضل من اتفاقات عسكرية وأمنية وتقنية إلخ.. لضمان القيام بهذه الرقابة الوثيقة؟

وليست إسرائيل المستفيدة الوحيدة في هذا المجال. فالولايات المتحدة، حليفة تركيا وإسرائيل، تستغل هذا الاتفاق للقيام بالرقابة على كل منهما عبر الأخرى. وهذا يعيدنا إلى أجواء الاتفاقات التي كان الاتحاد السوفياتي يحث الدول العربية الموالية له (خاصة مصر وسوريا في نهاية الخمسينات)، على الدخول فيها لاستخدام كل من هذه الدول للرقابة على الأخرى، وضبط تصرفات حلفائها، بشكل يحول دون تهديدها لمصالح الدولة العظمى.

---

(٢٨) تصريح لوزير الخارجية التركي في واشنطن، الشرق الأوسط ١٠/٥/٩٦.

(٢٩) نقلاً عن محمد نور الدين «السياسة الخارجية التركية: امتحان آسيا الوسطى» شؤون الأوسط، العدد ٦، شباط/آذار ١٩٩٢، ص ٥٧.

ويمكننا القول أيضاً إن رغبة إسرائيل في الرقابة والتجسس، لا تقتصر فقط على تركيا وجيرانها. إذ يشهد تاريخ العلاقات الإسرائيلية التركية استخدام إسرائيل لتركيا، بحكم موقع الأخيرة في الحلف الأطلسي ووجود القواعد العسكرية الأميركية المطبقة هناك. وليست الحاجة إلى هذا اليوم أقل مما كانت عليه في العقود الأربعة الماضية.

ومن الأهداف الإسرائيلية غير المعلنة أيضاً وراء الاتفاق، رغبة إسرائيل في خرق أي موقف إسلامي موحد حول القدس. فتركيا بحكوماتها العلمانية (حتى توقيع الاتفاق)، قد تكون حليفاً مهماً في هذا المجال، رغم المواقف التركية السابقة في المؤتمرات الإسلامية. فالوضع اليوم مختلف عما كان عليه في السبعينات والثمانينات.

وأخيراً وليس آخراً، نجح الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي، تماماً كما اندلاع الحرب العراقية الايرانية، في خلق أجواء توتر وبلبلة، فعادت سياسة الأحلاف والأحلاف المضادة مما سيؤدي حتماً إلى نوع من سباق تسلح. وهذا يخدم أولاً وأخيراً مصلحة إسرائيل. فسياستها هي سياسة «فرّق تسد». والسباق على التسلح سيعزز خزينتها وخزينة حليفتها الولايات المتحدة، ويعطي المبررات الكافية للوجود العسكري الأميركي في المنطقة.

في ضوء ما تقدم، نجد أن هذا الاتفاق يخدم مصلحة إسرائيل أكثر مما هو لصالح تركيا التي يشكل خطراً عليها لسببين أساسيين: أولهما كون هذا الاتفاق قد وضع تركيا بموضع التابع لإسرائيل والمعتمد عليها، وأعطى لإسرائيل أوراق ضغط عدة لا تملكها تركيا. وثانيهما كون تحقيق الأهداف التركية مرتبط بالمباركة الإسرائيلية والأميركية، بينما تحقيق أهداف إسرائيل لا يتطلب مباركة تركية (ويحظى بالمباركة الأميركية) بل ويتعارض في أساسه مع أهداف الساسة الأتراك وطموحاتهم، التي تعتبرها إسرائيل تهديداً لموقعها الشرق أوسطي وكحليف للغرب.

والسؤال المطروح اليوم: هل سيكتب لهذا التعاون التركي الإسرائيلي الاستمرار بعد وصول الإسلاميين إلى سدّة الحكومة ولأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية، وبعد وصول ناتنياهو بدعم من الأحزاب الدينية في إسرائيل؟ على الصعيد الإسرائيلي، لا يُمكن توقُّع أي نية في التغيير، كما أن الاتفاق قد يخدم سياسة نانتياهو المتشدِّدة أكثر من توجهات حزب العمل.

أما على الصعيد التركي، فمن الصعب جداً التكهن بمصير الاتفاق التركي الإسرائيلي حالياً. فالمؤشرات التي يمكن الاستناد عليها عديدة ولكنها تشير باتجاهين مختلفين ومتناقضين. فإذا استندنا مع المتفائلين إلى ١) مواقف أربكان السابقة من إسرائيل والتي اتهمها بارتكاب «جريمة القرن» عندما أعلنت القدس عاصمة أبدية لها، ومطالبته بطردها من الشرق الأوسط[٣٠]، و٢) موقفه من الاتفاق التركي الإسرائيلي عند توقيعه

---

(٣٠) Alonliel سفير إسرائيل السابق في تركيا، مقتبس ورد في L'Orient - Le Jour 1/7/96.

وتصريحاته المناهضة لسياسة يلماظ، وتشيللر في هذا المجال، و٣) المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه في اسطنبول حيث انبعثت آمال استعادة الخلافة والعثمانية الجديدة؛ كان لا بد لنا من توقع احتمال كبير لوقف العمل بهذا الاتفاق. ولكن في هذا اختزالية للواقع السياسي التركي وللسياسة الدولية وسطحية في مقاربتها. فأربكان ليس حاكماً بأمره، وهو يرأس ائتلافاً حكومياً غير مبني على أسس ثابتة ومتناقضاً في الايديولوجية والأهداف. وهذا يشكل تهديداً لموقعه في السلطة إذا ما تجاوز حدوداً معينة، خاصة وأن المؤسسة العسكرية له بالمرصاد.

وإذا أخذنا من جهة أخرى ١) بتصاريح أربكان بعد توليه الحكم واعلانه عن عدم نيته المساس بإلتزامات تركيا الخارجية، ٢) استضافة تركيا لمدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية بعد توليه للحكم لتوقيع اتفاق حول التعاون في مجالات الصناعات العسكرية والأمنية، و٣) نهج أربكان القائم على الاعتدال والبراغماتية و٤) ما أشيع عن فرض المؤسسة العسكرية شروطاً صارمة على أربكان لناحية التقيد بإلتزامات تركيا الدولية والإقليمية؛ لما توقعنا تغييراً جذرياً في التوجهات الأساسية للدبلوماسية التركية تجاه إسرائيل، أقله في المستقبل القريب.

أما إذا استندنا إلى التصرفات السياسية الفعلية للحكومة التركية الحالية، لوجدنا أنها تشير أيضاً في اتجاهين مختلفين. فمن جهة، يستكمل أربكان وحكومته ما بدأته حكومة يلماظ من حيث بحث توقيع اتفاقات جديدة مع إسرائيل مكملة لاتفاق شباط، ومن جهة أخرى، يوقع صفقة مع ايران، أثارت ضجة في الأوساط الأميركية والعربية والإسرائيلية لشراء الغاز الطبيعي بقيمة ٢٠ مليار دولار على مدى ٢٢ عاماً، بعد أسبوع من توقيع الرئيس كلينتون قانون «داماتو» الذي يفرض عقوبات على الشركات الأميركية والأجنبية التي تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار في قطاعي الغاز والنفط في ايران أو ليبيا. ولقد اعتبر المراقبون هذا تحدياً للولايات المتحدة وتهديداً للعلاقات التركية الإسرائيلية الأميركية، رغم أنها شكلت النقطة القاتمة الوحيدة في المباحثات التركية الايرانية.

هذه الصفقة، إلى جانب إرسال اثنين من وزرائه إلى العراق لتعزيز العلاقات معه، وجولة أربكان في سنغافورة وماليزيا وأندونيسيا، قد تساهم في إحياء آمال البعض خاصة الإسلاميين المتشدِّدين حول كونها بداية تحول جذري في سياسة تركيا بين الغرب والإسلام.

فقد تكون هذه الصفقة ومحاولة التقارب مع العراق، وسيلة للالتفاف على القيود الموضوعة عليه حول عدم نقض التزامات تركيا الغربية (حلف الأطلسي) أو إسرائيل. فاستفزازها هاتين الدولتين، قد يؤدي إلى قطع العلاقات أو أقله وقف العمل بالاتفاق من جانبهما مما يوفر عليها مشاكل حكومية. ولكن أخطار هذه السياسة عديدة، أهمها المشاكل الحكومية وعدم الاستقرار الداخلي الذي تقدر إسرائيل والولايات المتحدة على

تحريكها عبر حلفائهما في الداخل. وقد يؤدي هذا إلى فرط التحالف الحكومي وتدخل المؤسسة العسكرية. وما يترتّب على هذا من نتائج على الوضع داخل تركيا.

وفي مقابل هذا التفسير، يمكن اعطاء تفسير آخر لهذا التوجه التركي باتجاه ايران والعراق. أليس من الممكن أن يكون هذا محاولة التفاف على أي تقارب سوري ـ عراقي ـ ايراني (كثر الكلام عنه مؤخراً) قد ينشأ لمقاومة الاتفاق التركي الإسرائيلي، وبالتالي اضعاف موقف سوريا في المفاوضات مع إسرائيل؟ وليس هذا بأمر مستحيل إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ١) فضيحة ايران ـ غيت وغياب الدراسات الوافية للعلاقة الايرانية الإسرائيلية وماهيتها و٢) التقارب بين الرفاه والأخوان المسلمين وعلاقة هؤلاء بالأنظمة العربية إن في سوريا أو السعودية أو مصر أو غيرها من الدول الفاعلة على الساحة الخليجية أو الشرق أوسطية. ولعل في «اقتصار مؤتمر اسطنبول الإسلامي على الأخوان المسلمين أو من قاربهم في الايديولوجيا، كما في تقنية الأداء»[٣١]، تبرير كاف لشكوكنا هذه. فدور هذه الجماعات في خلق عدم استقرار داخل الدول العربية لا يخدم أحداً سوى المصالح الأميركية (زيادة اعتماد حكومات هذه الدول عليها وعلى سلاحها) والمصالح الإسرائيلية التي تتجسد في اضعاف الدول العربية للهيمنة عليها سياسياً واقتصادياً.

وفي هذه الحال، لا يمكن التفاؤل كثيراً حول إمكانية حصول تحول جذري في السياسة الأميركية تجاه إسرائيل، بل يمكن التشاؤم بما قد تحمله هذه العلاقة مستقبلاً من آثار سلبية، على الشرق الأوسط ومقدرة بلدان هذه المنطقة على مقاومة المخططات الأميركية الإسرائيلية لها. ومستقبل تركيا في هذه المخططات ليس أفضل من مستقبل أية دولة عربية أو شرق أوسطية أخرى. فالعود الذي يستعمل لتأجيج النار، لا بد أن يحترق.

---

(٣١) نبيل البرجي، الكفاح العربي، رقم ٣٢ ـ ٩٣٢.

# بنك المَوارد ش.م.ل.

***سجل تجاري رقم ٤٢٦٠٠ بيروت***

***لائحة المصارف رقم ١٠١***


العنوان: المركز الرئيسي: بيروت، شارع عبد العزيز، بناية يارد، الطابق الثالث

صندوق البريد: ١١٣/٦٢٦٠ بيروت، لبنان

تلفون: ٨٦١٩٩٦ – ٨٦١٥٠٩ – ٣٥٠٦١٢/٣/٤ – ٨٦١٤٩٩

الفروع: الحمراء: ٨٦٠١٢٤ – تلكس: ٢٣٣٥٧ – ٢٢٠٢٤

مار الياس: ٨٦٥١٥٤ – عاليه: ٥٥١٥٨١

بعقلين: ٥٠٠٩٠٩ شتورة: ٨٢٦١٣٨ – المناصف – شحيم – القلعة

# حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم

د. محمد المجذوب

إن حق العودة هو حجر الزاوية في أي حل للقضية الفلسطينية. والمقصود بالعودة هنا هو عودة جميع الفلسطينيين إلى ديارهم أو ديار آبائهم وأجدادهم، أي الانتقال النهائي من الشتات الداخلي أو الخارجي إلى أرض الوطن. والعودة هي النقيض المباشر لأكبر خطرين يتهددان الشتات الفلسطيني اليوم: التهجير والتوطين.

لقد عانى الفلسطينيون، منذ خمسين عاماً تقريباً، محنة الطرد من الوطن ومحنة التيه والتشتت في أرجاء الدنيا. وعانوا المحنتين كذلك، ولأسباب تخلو من الشعور القومي أو الإنساني، عندما اضطروا إلى مغادرة الأقطار العربية التي لجأوا أو لجأ نووهم إليها.

وعُرضت قضيتهم على الأمم المتحدة فأصدرت الجمعية العامة في العام ١٩٤٨ قراراً (رقم ١٩٤) أوصت فيه بالسماح لهم بالعودة إلى موطنهم وبدفع التعويضات، لهم ولمن يقرر عدم العودة، عن ممتلكاتهم المفقودة أو المتضررة.

وعندما وافقت الجمعية العامة، في ١١/٥/١٩٤٩، على انضمام إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة ربطت، ربطاً مباشراً ومحكماً بين هذا الانضمام ووجوب تنفيذ القرارين الصادرين عنها: قرار التقسيم وقرار العودة والتعويض. وبذلك كانت إسرائيل (ولما تزل) الدولة الوحيدة التي قُبلت في العضوية الأممية بشرط واضح وارتبط قبولها بتنفيذ بعض القرارات.

وجاء بعد ذلك اتفاق اوسلو، الموقع في العام ١٩٩٣، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، يعد بفتح آفاق جديدة، لأن حلّ القضية الفلسطينية أصبح، في رأي أنصار السلام المهرول، متوقفاً على نتائج المرحلة النهائية من المفاوضات.

---

(*) نائب رئيس المجلس الدستوري.

إن حق العودة يرتبط ارتباطاً عضوياً بالقضية الفلسطينية، بل هو أهم ما فيها. ولهذا الحق أبعاد وجوانب وانعكاسات متعددة يصعب علينا، في مقالة واحدة، الإلمام بها جميعاً. لذلك سنكتفي بالتركيز على الجانب القانوني منها، فنلقي، أولاً، نظرة على المراحل والتطورات التي مرّ بها حق العودة. وندرس، ثانياً، أساسه القانوني وكيفية تطبيقه على الحالة الفلسطينية. ونُحدّد، ثالثاً، موقف إسرائيل من هذا الحق.

## أولاً ـ المراحل والتطورات التي مرّ بها حق العودة

للقضية الفلسطينية أبعاد، وحق العودة أعمقها. وإن كان للفلسطينيين مطالب فحقّ العودة يتصدّرها. ولو بدأنا باستعراض أوضاع هذا الحق، منذ النكبة الأولى، لوجدنا أنه مرّ بمراحل وشهد تطورات يمكننا إجمالها بالنقاط التالية:

١ ـ في العام ١٩٤٨، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٩٤. وهو يعتبر أول وثيقة دولية تُعلن حق العودة والتعويض. والقرار صدر بعد اغتيال الوسيط الدولي، الكونت برنادوت، في القدس على أيدي الارهابيين من العصابات الصهيونية. وسبب النقمة عليه ما ورد في تقريره من مقترحات حول تعديل قرار التقسيم وضرورة تسوية قضية اللاجئين بالسماح لهم بالعودة إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن. ونشير إلى أن الجمعية العامة قد درجت، منذ العام ١٩٤٩، على تبنّي مضمون القرار ١٩٤ في كل سنة. وارتفع عدد الدول الموافقة عليه من ٤٧ في العام ١٩٤٩ إلى ١٦٤ في العام ١٩٩٤. ولم يعارضه، منذ العام ١٩٦١، إلاّ دولة أو دولتان.

٢ ـ لم تتوقف إسرائيل، منذ العام ١٩٤٨، عن تهجير الفلسطينيين أو إبعادهم والاستيلاء على أملاكهم. والتهجير الذي تمارسه لا يأتي نتيجة حروب أو معارك، أو عقاباً لمن تصفهم بالمخربين، بل تطبيقاً لعنصر أساسي من عناصر العقيدة الصهيونية. ويمكن تلخيصه في أمرين: ترحيل السكان، أي تفريغ فلسطين من أهلها بغية ملئها بالمهاجرين اليهود، ثم الاستيلاء على أملاكهم بغية إعمار «أرض الميعاد».

٣ ـ حجبت الأحداث السياسية والعسكرية الكبرى التي عمّت المنطقة حق العودة عن واجهة الاهتمام العربي، فانتهزت إسرائيل الفرصة لصرف الأنظار والأفكار عنه أو لإخضاعه لشروط كفيلة بعدم تطبيقه.

٤ ـ جاءت الانتفاضة تُحيي الأمل في العودة والتحرير بعد أن شُحنت نفوس العرب باليأس والإحباط. ونجاح الانتفاضة أو الخوف منها أدّى إلى تحقيق ثلاثة أمور: فك الارتباط بين المملكة الأردنية والضفة الغربية، واعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة الفلسطينية، وتوقيع اتفاق أوسلو. ومهما يمكن موقفنا من هذه التطورات فلا يسعنا إلاّ الاشارة إلى ظاهرة مهمة، هي إكراه إسرائيل على الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. وعلى الرغم من تأجيل معالجة حق العودة إلى المرحلة

النهائية من المفاوضات، فإن مجرّد إدراجه في نصوص الاتفاق يُشكل اعترافاً بأهميّته وخطوةً باتجاه التزامه.

٥ ـ سعت إسرائيل إلى تغييب حق العودة أو عرقلة المباحثات حوله. ففي البداية أعلنت عدم مسؤوليتها عن خروج الفلسطينيين من وطنهم، واتهمت الدول العربية بتحريضهم على المغادرة. ولكن الباحثين والمؤرخين اليهود (مثل بني موريس) والبريطانيين (مثل النائب أرسكين تشايلدرز) أثبتوا خطل هذا الادعاء ولم يعثروا على وثيقة واحدة تؤكد مغادرة الفلسطينيين وطنهم تلبيةً لنداء أو إيماء صادر عن قائد أو بلد عربي. ولو راجعنا مذكرات اسحق رابين، لوجدنا أنه يتحدث عن خطة صهيونية ترمي إلى تهجير أهل فلسطين بالترهيب والقوة. وكان المدير السابق للصندوق القومي اليهودي، يوسف ويتنر، قد ذكر أن سياسة الترحيل هي إحدى ستراتيجيات المشروع الصهيوني. وعندما تهافتت الاتهامات ضد العرب لجأت إسرائيل إلى ذريعة أخرى، فربطت أو ساوت بين مسألتين: خروج العرب من فلسطين وإخراج اليهود من بلاد العرب، واعتبرت أن هؤلاء اليهود قد تعرّضوا للتهجير، فاضطرت هي إلى استقبالهم، وادّعت أن عددهم يفوق عدد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الدول العربية. وإذا كان للفلسطينيين حق في العودة والتعويض فليس من العدل حرمان اليهود منه، وإن يكن التبادل سيّد الأحكام. وعندما شعرت إسرائيل بهشاشة هذه الحجة، أعدَّت، بالتواطؤ مع الإدارة الأميركية، خطةً لإلغاء جميع القرارات الدولية التي تُطالب إسرائيل بإعادة أهل فلسطين إلى ديارهم. وبرّرت ذلك بالمصالحة التي تمت بينها وبين معظم الأنظمة العربية وبفضيلة النسيان التي يحتاج إليها الإنسان في كل زمان ومكان.

٦ ـ طرأت على موقف منظمة التحرير من حق العودة تقلّبات شبيهة بالتقلبات التي شابت مواقفها من معظم القضايا الأخرى. فبعد أن كانت تطالب بعودة جميع النازحين الفلسطينيين، أخذت، على أثر تقرّبها واقترابها من زعماء الصهيونية، تُقرّ بصعوبة إعادة الجميع. وصرّح أحد كبار المسؤولين فيها العام ١٩٩٠، بأن قيادة المنظمة تعتبر العودة الجماعية أمراً مستحيلاً لأن إسرائيل محت معالم أكثر من ٤٠٠ مدينة وقرية.

والأمر المهم الذي يمكننا استخلاصه من استعراض هذه التطورات، هو أن حق العودة قد أصبح من المقومات الأساسية للمفاوضات، وأن استمرار التشبث بهذا الحق قد أثبت أمرين: صلابة الإيمان بهذا الحق، وفشل الشعارات التي روّجتها الصهوينية، من أمثال: أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

ومع الاقرار بحق العودة وصعوبة تطبيقه في الظرف العربي الراهن المتّسم بالتهاون والارتباك، فلا بد لنا من الإشارة إلى أن هذا الحق قد أصبح يرتكز على أسس قانونية ثابتة ومكرّسة في معظم الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

## ثانياً ـ التعريف بحق العودة والأساس القانوني له وتطبيقه على الحالة الفلسطينية

يمكننا، إذا أردنا التبسيط، تعريف حق العودة بأنه حق كل فرد أو أفراد، وحق ذريّاتهم، في العودة إلى الأماكن التي كانوا يقيمون فيها والتي أكرهوا على مغادرتها، وفي استرداد ممتلكاتهم التي تركوها أو فقدوها، أو في الحصول على تعويضات عنها.

وهذا التعريف يُثير العديد من التساؤلات، وأحياناً الإشكالات:

١ ـ ما هي طبيعة هذا الحق؟ هل هو حق مدني واقتصادي فقط، أم أن له أبعاداً سياسية ترتبط بالمواطنة؟ هل هو حق فردي، أم أنه حق جماعي يتعلق بحقوق شعب بكامله؟ هل بالإمكان تحقيق حق العودة دون السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير مصيره؟

٢ ـ ما هي الأمكنة التي يحق للفلسطينيين العودة إليها؟ إن فلسطين اليوم مقسمة ومكونة من أراضٍ منحها قرار التقسيم للدولة العبرية، وأراضٍ منحها للدولة العربية ثم احتلتها إسرائيل، وأراضٍ خضعت لفترة من الزمن للإدارتين الأردنية والمصرية، واحتلتها إسرائيل ثم تخلّت عن جزء منها. وهناك كذلك منطقة القدس الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي. وإذا سُمح للفلسطيني بالعودة، فهل سيكون في مقدوره التوجه إلى المدينة أو القرية التي طرد منها؟ وما مصيره إن كان مكان إقامته الأصلي قد أصبح من الأملاك التي تنازلت عنها منظمة التحرير لإسرائيل؟ وهل من المتفق عليه حشر النازحين، بعد موافقة إسرائيل طبعاً، في منطقة ما يُسمى بالحكم الذاتي؟

٣ ـ من هم أصحاب الحق في العودة؟ الجواب سهلٌ عربياً، ومثقل بالتعقيد إسرائيلياً. فالعقيدة الصهيونية تقوم على قواعد ثابتة ترمي إلى نفي الآخر أو التنكّر له. وكل مخلوق لا يعتنق اليهودية هو «آخر»، أو «غير»، أو «دون». فهل ستحصل معجزة في القريب العاجل تجعل عودة الفلسطينيين برداً وسلاماً على قلوب الإسرائيليين؟

لقد جرت محاولات لاعتماد التعريف الذي وضعته وكالة الغوث الدولية للاجىء الفلسطيني (الإقامة في فلسطين مدة سنتين على الأقل قبل أحداث العام ١٩٤٨)، فلم يُؤخذ به لأسباب عدة، أهمها أن المخيمات التي تتلقى المساعدات من الوكالة لا تضم جميع الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم. ولعل التعريف الوارد في القرار ١٩٤ أقرب إلى الدقة، فهو لا يشترط، لممارسة حق العدوة أو لمنح صفة اللاجىء، فترة معينة من الإقامة في فلسطين، ويترك للنازح حق الخيار بين ثلاثة احتمالات: إما العودة مع استعادة كامل الأملاك في حال وجودها، وإما العودة مع التعويض عن الأملاك في حال فقدانها، وإما عدم العودة مع الاحتفاظ بحق التعويض.

وإذا كانت العودة إلى الأراضي التي سيتكوّن منها إقليم الدولة الفلسطينية المستقلة

(إن سمحت إسرائيل بقيامها) لا تثير مشكلة، بسبب التلاحم القائم بين الصفتين المدنية والسياسية في حق العودة، فإن المشكلة الكبرى ستُثار عندما يقرر الفلسطيني العودة إلى الأراضي التي أصبحت ملكاً أو جزءاً من دولة إسرائيل.

أ ـ فإذا كان العائد ينتمي أصلاً إلى الأراضي التي منحها قرار التقسيم للدولة اليهودية، فإن اعتماده على هذا القرار الذي نص على نظام قانوني للأقلية العربية، سيصطدم بعقبات، أهمها صعوبة اكتساب الجنسية الإسرائيلية.

ب ـ وإذا اختار العودة إلى هذه الأراضي بصفته أجنبياً، برزت مشكلة التوفيق بين هذه الصفة وصفة المالك.

جـ ـ وإذا كانت له أملاك في الدولة الإسرائيلية وفضل العودة إلى الأراضي التي ستكون من حصة الدولة الفلسطينية، كان أجنبياً له أملاك، أو تعويضات عن أملاك، في دولة أخرى.

والسؤال المهم بعد تعريف حق العودة، هو الأساس أو الأسس القانونية التي يقوم عليها هذا الحق.

لقد اعترفت الأمم المتحدة، بقرارها ١٩٤، الصادر في العام ١٩٤٨، بحق الفلسطينيين في العودة والتعويض، ولكن هذا القرار يشير إلى الفئة التي نزحت بكثافة خلال العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، ووُصفت باللاجئين. ولكن حرب ١٩٦٧ أسفرت أيضاً عن ظهور لاجئين جدد، عُرفوا بالنازحين مع أنهم مُهجَّرون. وعمدت سلطات الاحتلال بعد ذلك إلى طرد المئات أو إبعادهم من الأراضي المحتلة. فهل يشمل قرار الأمم المتحدة هذه المجموعات كلها؟

إن حق العودة، في القانون الدولي المعاصر، يشمل ضحايا الإبعاد القسري عن الوطن. وهناك مبدأ قانوني عام صالح للتطبيق على كل لاجىء أو مهجّر أو مبعد، يتصدر جميع الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ويضمن لكل إنسان الحد الأدنى من الاستقرار في بلده، أي يضمن له حق البقاء في بلده. وحق البقاء يستتبع حتماً حق العودة إذا ما أكره الإنسان على مغادرة بلده.

وهذا الحق يقابله، عادةً، واجب. والواجب قد يكون دَيْناً. فحق العودة هو، إذن، حق كل مهجّر أو مرحّل أو منفي من بلده، وواجب أو دَين على دولة ما، أو على الأسرة الدولية جمعاء، انطلاقاً من روح التضامن والتكافل التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة.

والوثيقة الأساس هي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨ (قبل صدور القرار ١٩٤ بيوم واحد). فالمادة ١٣ منه تنص على «حق كل إنسان في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده». وحق المغادرة والعودة

ويتضمن العهد الدولي، في مادته الثانية، التزاماً مهماً يدل على حرص المشرّع الدولي على تأمين وسائل التنفيذ لتشريعاته. فهذه المادة تؤكد «أن كل دولة طرف في هذا العهد تتعهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالتها لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب». وتؤكد المادة كذلك أن كل دولة طرف تتعهد بأن تتّخذ الاجراءات الدستورية اللازمة لجعل تشريعاتها القائمة منسجمة مع الحقوق المعترف بها في هذا العهد، وبأن توفّر لكل إنسان تُنتهك حقوقه أو حرياته، سُبُل التظلّم الناجعة، وتدخّل السلطة القضائية أو الإدارية أو التشريعية المختصة في الأمر، وقيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة.

وإلى جانب هذه الوثائق الدولية هناك وثائق إقليمية، نذكر أهمها:

١ ـ البروتوكول الرابع من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان. فالمادة الثانية منه تنص على ما يلي:

أ ـ لكل من وُجد بانتظام في إقليم دولةٍ ما الحقُّ في التنقل واختيار مكان إقامته فيها بحرية.

ب ـ إن كل إنسان حرّ في مغادرة أي بلد، بما فيه بلده.

جـ ـ إن ممارسة هذه الحقوق لا يمكن أن تخضع لأي قيود سوى القيود التي ينص عليها القانون، وتشكّل، في مجتمع ديموقراطي، تدابير ضرورية للحفاظ على الأمن القومي، والسلامة العامة، والانتظام العام، ومن أجل اتّقاء الأعمال الجرمية وصون الصحة أو الأخلاق أو حقوق الغير وحرياته.

د ـ إن الحريات المعترف بها في الفقرة الأولى يمكن أيضاً إخضاعها، وفقاً للقانون وفي بعض المناطق المحدّدة، لقيود تبرّرها المصلحة العامة في مجتمع ديموقراطي.

والمادة الثالثة من البروتوكول تنص على أنه:

أ ـ لا يمكن، بتدبير فردي أو جماعي، طرد أحد من إقليم دولة هو أحد رعاياها.

ب ـ لا يمكن حرمان أحد من حق الدخول إلى إقليم دولة هو أحد رعاياها.

٢ ـ الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان للعام ١٩٦٩ (المادة ٢٢).

٣ ـ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب للعام ١٩٨١ (المادة ١٢).

٤ ـ مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي أعدته جامعة الدول العربية (المادة ١٣ و١٤ و١٥).

٥ ـ مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي، الذي أعدّه خبراء في

القانون في العام ١٩٨٦، وتبنّاه اتحاد المحامين العرب في العام التالي (المادة ٨).

ولا بد لنا هنا من إبداء ملاحظتين:

الأولى تتعلق بإقرار جميع الدول بحق العودة. وبفضل هذا الإقرار الجماعي ارتقى حق العودة إلى مرتبة من الوضوح لم تترك مجالاً لإنكاره أو لوضع المزيد من الدراسات عنه. ويبدو أن اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لم تتلق حتى العام المنصرم أية مراجعة حول الموضوع.

والثانية تتعلق بالبعد الجديد لحق عودة الفلسطينيين، فحق العودة الذي تنص عليه الوثائق الدولية والإقليمية التي أشرنا إليها يعالج حقوقاً فردية، أي حقوقاً تطبق على أفراد، لا على جماعات أو شعوب، في حين أن حق العودة للفلسطينيين يمثل حقاً جماعياً يشمل الغالبية الساحقة من أفراد شعب طُرد وهجّر. وهذا البعد الجماعي يجعل من حق العودة ركيزة من ركائز حق الشعوب في تقرير مصيرها. فالتنكّر لحق الفلسطينيين، كجماعة أو شعب، يحول دون ممارستهم حقاً وفّره لهم القانون الدولي المعاصر، وهو حق تقرير المصير.

فالمبدأ معترف به دولياً. وليس هناك أي شك في صلاحية تطبيقه على الفلسطينيين الذين نزحوا أو هُجّروا أو اقتُلعوا أو طُردوا.

وبالنسبة إلى فئة اللاجئين للعام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وفئة المهجّرين للعام ١٩٦٧، هناك سلسلة طويلة من القرارات الدولية التي اعترفت بحقهم في العودة، وفي مقدمتها القرار، رقم ١٩٤، للعام ١٩٤٨، الذي قرر السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى وطنهم بالعودة في أقرب وقت ممكن والعيش بسلام مع جيرانهم، والسماح لمن لا يرغب في العودة بالحصول من الحكومات والسلطات المسؤولة على تعويضات عن أملاكه المفقودة أو المتضررة، وذلك طبقاً لمبادىء القانون الدولي والانصاف.

وهذا القرار الذي تكرَّر إيراده أو الاستناد إليه في العديد من القرارات الدولية اللاحقة، وهو يكتسب أهمية بالغة من ناحية قبوله من جانب الممثل الرسمي لإسرائيل. ففي ١١/ ٥/ ١٩٤٩، وافقت الجمعية العامة على قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة. وتضمن قرار القبول تذكيراً بالقرارين السابقين الصادرين عن الجمعية (قرار التقسيم وقرار إعادة اللاجئين والتعويض عليهم)، وأخذ العلم «بالتصريحات والايضاحات التي قدمها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة بشأن تطبيق القرارين المذكوريت».

وبالإضافة إلى القرار ١٩٤، يمكننا الرجوع إلى عدة قرارات مهمة، مثل:

١ ـ القرار ٣٠٢، الصادر عن الجمعية العامة في ١٩٤٩/١٢/٨، والذي أنشأ وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وهذه الوكالة تطالب كل سنة، في تقريرها السنوي، بتنفيذ حق العودة. وتنتهز الجمعية العامة هذه الفرصة في كل اجتماع سنوي

لها لتأكيد قرارها ١٩٤ (لا سيما بنده المتعلق بحق العودة)، وللإعراب عن أسفها لعدم إنجاز عملية العودة والتعويض، وللتوضيح بأن إنشاء وكالة الغوث لا يسيء إلى حقوق اللاجئين التي وردت في القرار ١٩٤.

٢ ـ القرار ٣٩٤، الصادر عن الجمعية العامة في ١٤/١٢/١٩٥٠، والذي حدّد مهام لجنة التوفيق الدولية المكونة من ممثلي فرنسا والولايات المتحدة وتركيا. وكان من بين مهامها وضع التدابير الخاصة بتقدير ودفع التعويضات التي نص عليها القرار ١٩٤، والكفيلة بإنجاز الأغراض الأخرى التي حدّدها القرار المذكور، وفي مقدمتها حق العودة. ولكن اللجنة أخفقت في مهامها بسبب رفض الطرفين العربي والإسرائيلي معالجة مسألة اللاجئين في شكل منعزل. فإسرائيل أصرّت على جعل هذه المسألة جزءاً من المفاوضات الشاملة حول السلام مع الجيران العرب، والدول العربية اشترطت عودة النازحين قبل البحث في السلام.

٣ ـ القرار ٢٣٧، الصادر بالإجماع عن مجلس الأمن في ١٤/٦/١٩٦٧، والذي اعتبر «أن حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف يجب أن تحترم حتى في الظروف المتقلّبة للحرب»، والذي دعا حكومة إسرائيل «إلى تأمين سلامة وراحة وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال».

٤ ـ القرار الشهير ٢٤٢، الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢/١١/١٩٦٧، والذي أكد «ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»، وذلك بعد احتلال كامل الأرض الفلسطينية وتهجير أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني إلى خارج الوطن.

٥ ـ القرار ٢٤٥٢ (البند أ)، الصادر عن الجمعية العامة في ١٩/١٢/١٩٦٨، والذي أعلن اقتناع الجمعية «بأن خير سبيل لتخفيف محنة المشردين هو تأمين عودتهم بسرعة إلى ديارهم ومخيماتهم التي كانوا يقطنونها من قبل»، والذي طلب من حكومة إسرائيل «اتخاذ التدابير الفعالة الفورية اللازمة لتأمين عودة السكان الذين فروا من المناطق منذ نشوب الأعمال العدائية».

٦ ـ القرار ٢٥٣٥، الصادر عن الجمعية العامة في ١٠/١٢/١٩٦٩، والذي اعترف، في ديباجته، بأن «مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان».

٧ ـ القرار ٢٣٨، الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢/١٠/١٩٧٣، والذي دعا جميع الأطراف المعنيّة إلى البدء فوراً بتنفيذ القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه.

٨ ـ القرار ٣٠٨٩ (البند ج)، الصادر عن الجمعية العامة في ٧/١٢/١٩٧٣، والذي لاحظ «أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد أصرت على اتخاذ اجراءات تعرقل عودة السكان النازحين إلى ديارهم ومخيماتهم في الأراضي المحتلة»، والذي «أكد من جديد حق

السكان النازحين، ومن ضمنهم النازحون نتيجة الأعمال العدوانية الأخيرة، في العودة إلى ديارهم ومخيماتهم»، والذي اعتبر «أن محنة السكان النازحين مستمرة لأنهم حرموا العودة إلى ديارهم ومخيماتهم»، والذي استنكر «رفض السلطات الإسرائيلية اتخاذ خطوات لعودة السكان النازحين، عملاً بالقرارات المذكورة»، والذي دعا إسرائيل، مرة أخرى، وفي الحال، «إلى اتخاذ خطوات العودة للسكان النازحين، والكف عن جميع الاجراءات التي تعرقل عودتهم»، والذي أوضح «أن تمتّع اللاجئين العرب الفلسطينيين بحق العودة إلى ديارهم واسترداد أملاكهم... هو أمر ضروري للوصول إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وللسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير مصيره».

٩ ـ وابتداءً من العام ١٩٧٤، طرأ تغيير على وضع القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، فلم تعد تُدرج في جدول الأعمال تحت بند «مسألة اللاجئين»، بل أصبحت تُدرج بانتظام تحت بند «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»، ثم تحت بند «حقه في إنشاء دولة». وكل ذلك مع إعادة تأكيد حق العودة.

١٠ ـ القرار ٣٣٧٦، الصادر عن الجمعية العامة في ١٠/١١/١٩٧٥، والذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف. ونجحت هذه اللجنة، منذ أن وضعت تقريرها الأول، في تأكيد الرابطة بين حق العودة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، فقد ورد فيه «أن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلاّ في فلسطين»، وأن «ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية». وتضمن التقرير ذاته مجموعة من التوصيات من أجل تحقيق حق العودة وقد تبنّتها الجمعية العامة في قرارها ٣١/٢٠، الصادر في ٢٤/١١/١٩٧٦.

١١ ـ القرار ٤٤٦، الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢/٣/١٩٧٩، والذي طلب من إسرائيل، مرة أخرى، بصفتها القوة المحتلة، أن تلتزم بدقة إتفاقية جنيف الرابعة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي للتركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأن تمتنع بشكل خاص عن نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة.

١٢ ـ القرار ٤٦٥، الصادر عن مجلس الأمن في ١/٣/١٩٨٠، والذي قرّر أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني في الأراضي العربية المحتلة ليس لها أي مستند قانوني، وأن سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي، تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة وعقبة جدّية أمام تحقيق السلام.

ومع قيام الانتفاضة في نهاية العام ١٩٨٧، اتّخذت القضية الفلسطينية منحى جديداً.

فالثورة انتقلت من الخارج إلى داخل فلسطين، والأردن تخلّى عن سلطاته في الضفة الغربية. ومنظمة التحرير الفلسطينية أعلنت قيام الدولة الفلسطينية، وحرب الخليج سمحت بقيام مفاوضات شارك فيها الفلسطينيون. ولكن اتفاق أوسلو عُقد سراً، وعلى هامش مؤتمر مدريد، بين إسرائيل والمنظمة، ومهّد السبيل، كما خُيّل للبعض، لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وعندما نطّلع على اتفاقات الصلح بين إسرائيل والمنظمة، نجد أنها لا تتضمن أية إشارة إلى حق العودة، فكل ما نعثر عليه في البند الثالث من المادة الخامسة من إعلان المبادىء، هو أن المفاوضات اللاحقة حول الوضع الدائم ستعالج عدة قضايا، منها وضع اللاجئين. ولكن المادة /١٢/ تتحدث عن مهجري العام ١٩٦٧ وتنص على إنشاء لجنة تشارك فيها مصر والأردن لمعالجة أمر عودتهم.

وتبقى حالة المبعدين من الفلسطينيين.

إن المادة /٤٩/ من اتفاقية جنيف الرابعة والمواد الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تحظر بشكل صريح عمليات الإبعاد. وهذه المواد صالحة للتطبيق على عمليات الإبعاد التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين. وقد أكد ذلك مجلس الأمن في عدة قرارات صادرة عنه. وعلى الرغم من ادّعاء إسرائيل أن تدابير الإبعاد قانونية لأنها تتعلق بأمنها، فإن هذه التدابير تُعتبر غير مشروعة على صعيد القوانين والقرارات الدولية. وقد أثبت مجلس الأمن ذلك في كل المرات التي قُيّض له فيها معالجة مسألة إبعاد الفلسطينيين. ومنذ العام ١٩٨٠، أصدر المجلس عشر قرارات شجب فيها بشدة عمليات الإبعاد لمخالفتها الإلتزامات النابعة من اتفاقية جنيف الرابعة.

وعلى الرغم من وضوح ما ورد في هذه الصكوك والقرارات الدولية من استنكار لعمليات التهجير والإبعاد، ومن مطالبة بتسهيل عودة النازحين، فإن إسرائيل راحت تبحث عن الحيل وتستنبط الأحابيل وتستقرىء الاحتمالات للتهرب من هذا الإلتزام الدولي والإنساني.

## ثالثاً ـ موقف إسرائيل من حق العودة

إن أساس وجود إسرائيل كدولة، وانضمامها إلى الأمم المتحدة، واعتراف معظم الدول بها، يقوم على تعهّدها باحترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وضمان حق عودته الجماعية إلى وطنه. ولكن إسرائيل اعتادت النكث بالعهد حتى أصبح ذلك من «شيمها الابداعية».

لقد سعت دائماً لاستبعاد حق العودة، أو تأخير البحث فيه، أو وضع شروط تعجيزية للعمل به، أو التسلح بالمناورات التدليسية لاستنزاف المباحثات حوله.

ففي البداية، حاولت التنصل من مسؤولية تهجير الفلسطينيين وإلصاق التهمة بالدول العربية. هذا ما قاله موشيه شرتوك، زاعماً أن الهجرة الفلسطينية الجماعية كانت نتيجة مباشرة للعدوان العربي على إسرائيل. وهذا ما ردده أبا ايبان في أروقة الأمم المتحدة، مدعياً أن المسؤولية تقع على عاتق الدول العربية التي شنت الحرب على إسرائيل.

وعندما فشلت هذه الحجة، انتقلت إسرائيل إلى حجة تشابُهِ الأوضاع أو تبادل التهجير بين العرب واليهود، فادّعت أنها مضيافة كريمة تستقبل يهود العالم بينما تنفر الدول العربية من الترحيب بجماعاتٍ من قوميتها، وأنها امتنعت عن إعادة تصدير اليهود إلى الدول العربية لتمكينها من استقبال الفلسطينيين بدلاً منهم، وأن عدد اليهود المطرودين من الدول العربية يفوق عدد الفلسطينيين في الدول العربية، وأن هناك دولة يهودية واحدة مقابل ٢٢ دولة عربية لا يصعب عليها استيعاب الفلسطينيين.

وعندما لم تُلاق هذه الادعاءات صدى وتجاوباً، هرعت إلى حجة جديدة استقتها من الشروط التي ينص عليها القرار ١٩٤. فهذا القرار يتحدث عن عودة اللاجئين، ويقرر إعادة من يرغب في أقرب وقت والعيش بسلام مع جيرانه، فادّعت أن هذا الشرط يفرض بوضوح قيام حالةٍ من السلام تقضي على أي احتمال للعودة إلى القتال، وأن حل مشكلة اللاجئين تكمن في إعادة السلام إلى ربوع المنطقة، وأن الفقرة المتعلقة بالسلام مع الجيران موجهة إلى الأفراد والدول العربية، وأن ممارسة حق العودة مرهون بإبرام معاهدات صلح مع كل العرب.

وهذا الموقف الإسرائيلي لم يتغير، لأنه نابع من ستراتيجية استعمارية استيطانية ثابتة. وزعماء إسرائيل لا يتورعون عن التبجّح بالادعاءات الكاذبة. فرئيس وزرائها السابق، شمعون بيريز، نشر في العام ١٩٩٣ كتابه «زمن السلام» ونفى فيه تهمة الترحيل عن إسرائيل، وزعم أن بن غوريون لم يأمر بطرد أحد، وأن الجيش الإسرائيلي لم يملك أبداً ستراتيجية لترحيل السكان. وتحدث عن حق العودة فوضع العبارة بين مزدوجين. وردّ يوماً على أسئلة المعارضة فحثّها على أن تجعل من حق العودة «خطاً أحمر».

و«حمائم» إسرائيل التي تصف نفسها بالاعتدال، تذهب إلى أبعد من ذلك عندما ترفض اعتبار حق العودة حتى مجرد حلم من أحلام اليقظة.

وحينما بدأ العد العكسي لتنازل منظمة التحرير، في العام ١٩٨٨، عن بعض الحقوق القومية في فلسطين، اغتنم الإسرائيليون هذه الفرصة وأخذوا، بكل صفاقة، يطالبون المفاوضين الفلسطينيين بالتخلي نهائياً عن حق العودة. ولعل التصرفات غير الرصينة التي صدرت عن كبار القادة في منظمة التحرير هي التي شجعت الإسرائيليين عل طلب المزيد من التنازلات المجانية.

ويبدو أن إسرائيل قد استنفدت جميع الذرائع المتوافرة لديها، فلجأت إلى الزعم بأن حق العودة مسألة معقدة وعصيّة على الحل. حتى أنَّ بيريز يدّعي، في كتابه المذكور، أن

هذا الحق يتناقض مع وجود دولة يهودية ويُعرّض للخطر تركيبتها السكانية والاجتماعية والثقافية وحقها في تقرير مصيرها.

ولكن رجل القانون لا يسعه إلاّ أن يتساءل عن مدى التزام إسرائيل بالوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومنها حق العودة.

إن إلزامها بالوثائق الدولية الإقليمية غير وارد لأنها ليست طرفاً فيها، ومحاولة إلزامها بالاعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تصطدم بصعوبات تعود إلى سببين: الجدل القائم حول القيمة القانونية للإعلان الذي صدر بقرار من الجمعية العامة في نهاية العام ١٩٤٨، والجدل القائم كذلك حول الصفة الإلزامية لقرار صادر قبل انضمام إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة.

والحقيقة أن الوثيقة القادرة على إلزام إسرائيل هي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. لقد وقعته إسرائيل في ١٩/١٢/١٩٦٦، وصدقت عليه بعد ربع قرن، أي في ٣/١٠/١٩٩١.

ومع ذلك حاولت إسرائيل، كعادتها، التملّص من هذا الإلتزام بالتستر وراء مبدأ عدم رجعية المعاهدات، فزعمت أن تصديقها على العهد في العام ١٩٩١ يُعفيها من كل مسؤولية عن الأحداث التي وقعت قبل هذا التاريخ، ومنها النزوح والتهجير.

نحن نعتقد أن هذا الزعم لا يقوى على الصمود أمام أحكام القانون الدولي المعاصر، وأمام اجتهاد الأجهزة الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان.

فالمادة /٢٨/ من اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات، الصادرة في ٢٣/٥/١٩٦٩، والتي حظيت بتصديق إسرائيل، تنص على أن أحكام المعاهدة لا تُلزم طرفاً بفعلٍ أو حدثٍ سابق لتاريخ دخول هذه المعاهدة حيّز التطبيق بالنسبة إليه، ولا تلزمه بوضعٍ زال وانقضى عند هذا التاريخ. وهذا يعني أن المعاهدة تكرّس مبدأ عدم الرجعية بالنسبة إلى الأحداث والأوضاع التي حصلت قبل التصديق، أو توقفت عند التصديق. وإذا اعتبرنا المطالبة بحق العودة حدثاً أو وضعاً وُجد قبل انضمام إسرائيل إلى العهد الدولي المذكور، فإن مسألة استمراره بعد هذا التاريخ لا تحتاج إلى إثبات. وتنكّر إسرائيل لحق العودة، يعني إخلالها بإلتزاماتها النابعة من معاهدة دولية نالت الإجماع.

وجاءت ممارسة الأجهزة الدولية تدعم الاتجاه الذي كرّسه قانون المعاهدات. فهذه الأجهزة تميّز، على غرار ما يفعله قانون العقوبات، بين الانتهاكات الفورية أو الآنية، والانتهاكات المتواصلة أو المستمرة، فتُخضع الأولى للقانون المطبق لحظة حدوثها، وتُخضع الثانية للقانون الجديد الصادر خلال فترة استمرارها، وإن يكن أقسى من سابقه.

واعتمدت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا التمييز وطبقته، لأول مرة في العام

١٩٥٨، عندما فصلت في القضية المرفوعة ضد بلجيكا من قبل مواطن حُكم عليه في العام ١٩٤٧، أي قبل العمل بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في العام ١٩٥٠، بالحرمان الدائم من بعض حقوقه، ومنها ممارسة مهنة الصحافة والكتابة.

واتبعت لجنة حقوق الإنسان التي أنشئت بموجب العهد الدولي المشار إليه، المنهج ذاته. فاعترفت في قراراتها بعدم صلاحيتها للنظر في انتهاكات هذا العهد التي حدثت قبل دخوله حيز التطبيق، غير أنها لم تستبعد قبول المراجعات، «إذا ما استمرت الانتهاكات بعد هذا التاريخ وأحدثت نتائج تشكل بحد ذاتها انتهاكاً لأحكام العهد».

مما تقدم، نستنتج أن إسرائيل ملزمة، قانوناً، باحترام تعهداتها الدولية، وفي مقدمتها تنفيذ حق العودة للفلسطينيين، وأن مبدأ الرجعية يُطبق في نطاق هذا الحق ما دامت المطالبة به مستمرة وسابقة لتاريخ انضمام إسرائيل إلى العهد الدولي.

ويجدر بنا، ما دمنا نتحدث عن موقف إسرائيل من حق العودة، أن نشير إلى المفاوضات الجارية حول الموضوع. فبعد مؤتمر مدريد، عقدت لجنة اللاجئين عدة اجتماعات من دون أن تسجل تقدماً يذكر.

وبعد اتفاق اوسلو، توالت، ابتداءً من شهر آذار ١٩٩٥، اجتماعات لجنة النازحين الرباعية التي تضم ممثلين عن إسرائيل ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية، فلم تُحرز، هي أيضاً، أي تقدم. وكانت مسألة تعريف النازح هي العقبة، فإسرائيل تُصرُّ على تعريفه بأنه الفلسطيني الذي ترك الضفة الغربية خلال حرب ١٩٦٧ وسجّل اسمه في السجلات الإسرائيلية الموجودة على الجسور أو المعابر. أما الجانب العربي فيرفض هذا التعريف لأنه يحرم مئات الآلاف من الفلسطينيين من حقهم في العودة، ومنهم:

ـ من كانوا خارج الضفة أو القطاع قبل هذه الحرب ولم يتمكنوا، بعد الاحتلال، من العودة إليهما.

ـ من غادروا الأراضي المحتلة خلال هذه الحرب من دون المرور بالمعابر، ومن دون أن تسمح لهم إسرائيل، بعد ذلك، بالعودة.

ـ من فروا أو طُردوا من ديارهم بعد هذه الحرب بسبب القهر أو الإبعاد.

ـ من خرجوا من الضفة والقطاع بتصاريح من سلطات الاحتلال، وعندما انتهت مدتها لم يتمكنوا من تجديدها واعتُبروا فاقدين لحق العودة.

ـ الفلسطينيون الذين اضطروا إلى حمل الهوية الإسرائيلية، وسُحبت منهم بعد ذلك من دون سبب، أو لأسباب مفتعلة.

ـ زوجات هؤلاء جميعاً وأبناؤهم الذين وُلدوا في الشتات ولم يتم تسجيلهم لدى سلطات الاحتلال.

وعندما نستعرض الأرقام المطروحة، نجد البَون شاسعاً بين الجانبين، فإسرائيل تؤكّد

أن عدد النازحين لا يمكن أن يتجاوز المئتي ألف، في حين أن الجانب الفلسطيني يقدره بمليون ونصف المليون.

والأغرب من ذلك أن إسرائيل تُبدي استعدادها للموافقة على عودة المئتي ألف، ولكن بمعدل أربعة آلاف كل سنة، وهذا يعني، إذا افترضنا توقّف عملية التناسل الطبيعي، أن عودة المئتين ستستغرق خمسين عاماً.

ومشكلة العودة لا تقتصر على النازحين أو المبعدين منذ العام ١٩٦٧. هناك أيضاً مشكلة من سُمّوا باللاجئين الذين تشردوا في العام ١٩٤٨، وعددهم اليوم يفوق الثلاثة ملايين. وإسرائيل ترفض الاعتراف لهم بحق العودة وتعتبر أن قضيتهم أصبحت في ذمة التاريخ العربي.

وأمام هذا الوضع المعقّد، وفي حال قيام دولة فلسطينية حرة وذات سيادة، ولو على جزء من أرض فلسطين التاريخية، يتقدم البعض باقتراحات يمكن الاسترشاد بها في معالجة قضية اللاجئين، أهمها ثلاثة:

١ ـ اعتماد مبدأ التدرج المرحلي والمنهجي في حل هذه القضية.

٢ ـ منح الجنسية الفلسطينية لجميع الفلسطينيين في الداخل والخارج، من دون التوقف عند مبدأ ازدواجية الجنسية، وذلك أسوة بالإسرائيليين الذين يحملون أكثر من جنسية من دون أن يؤثر ذلك في ولائهم الأعمى لإسرائيل والصهيونية.

٣ ـ قبول مبدأ التعويض من دون التخلي عن حق العودة، وعدم الربط بين الأمرين.

والخلاصة نطرحها في نقاط:

١ ـ إن فلسطين ما زالت أيضاً مغتَصَبة ومحتلة، والعدو الإسرائيلي ما زال صاحب القرار النهائي بشأن حق العودة. وهذا الحق، في المنطق الإسرائيلي، ليس حقاً شرعياً ولا مطلباً إنسانياً، وإنما هو قرار سياسي تتحكم فيه إسرائيل وحدها.

٢ ـ إن القانون المجرد من القوة لا يعيد حقاً، ولا يسترد أرضاً، ولا يُنصف مظلوماً، ولا يسحق باطلاً، ولا يُصلح فساداً، ولا يرد نازحاً إلى وطنه. ثم إن إسرائيل والقانون ضدان لا يجتمعان أبداً.

٣ ـ إن المفاوضات الجارية بين إسرائيل وبعض العرب حول العودة ستبقى، في ظل الظروف العصيبة الراهنة، نوعاً من الترف الفكري أو الجدل الفقهي أو الاجتماعات الترفيهية. ولن يتغير الوضع إلاّ بتغير المواقف. وبما أن التغيير عند إسرائيل يحتاج إلى توراة جديدة، فإن على العرب التحلي بمزيد من الصّبر.

٤ ـ إن مشكلة الشتات الفلسطيني قد تلاقي حلاً، ولو جزئياً، مع تبلور صيغة الوضع النهائي للضفة والقطاع. فقيام دولة فلسطينية تتولى شؤونها حكومة ديموقراطية قادرة على الاشراف وحدها وبحرية تامة على المعابر، قد يسمح بفتح الأبواب لعدد من الراغبين في العودة.

٥ ـ إن حق العودة في القانون الدولي العام لا يموت بالتقادم، أي بمرور الزمن. ولكن الذي يُميته هو اليأس، والتخلي عن الكرامة ونحر العنفوان القومي.

# وضع المرأة من خلال نظريات النظام الأمومي والنظام الأبوي

د. الهام منصور(*)

للإحاطة بهذا الوضع، تقتضينا جدية البحث، أن نرجع إلى الماضي البعيد، إلى غياهب التاريخ، تاريخ الإنسان على الأرض، على ما في هذا التاريخ من غموض وافتراضات وتناقضات، حسبها البعض وقائع ثابتة، بنى عليها نظرياته، في حين وصفها البعض الآخر بالأوهام والأساطير! وعلى الرغم من ذلك، فالباحث المتجرّد، يستطيع تلمّس الحقيقة، أو بعضاً من هذه الحقيقة، من خلال ما تركه لنا المؤرخون والعلماء، من نظريات، يناقض بعضها البعض الآخر في شأن المرأة، وكينونتها.

ففي حين أن أغلب النظريات، على اختلاف منابعها تعترف بسيادة النظام الأمومي ـ Matriarcal ـ في المجتمعات البشرية البدائية، وبتحوّل هذا النظام رويداً رويداً، إلى نظام أبوي ـ Patriarcal ـ نرى أن هناك نظريات أخرى ترفض الاعتراف بمرحلة النظام الأمومي، أي بسيادة المرأة، وتسند رفضها هذا إلى مبررات عدة.

وسنستعرض فيما يلي، هذه النظريات، لنرى، كيف ولماذا كان النظام الأمومي سائداً في المجتمعات البشرية، ثم تحول فيما بعد، إلى نظام أبوي حسبما تزعم النظريات الأولى، ثم نتدارس النظريات الثانية في رفضها الاعتراف بقيام النظام الأمومي في جميع مراحل التاريخ، وفي بعض المبررات التي تؤدي هذا الرفض.

## أ ـ النظريات التي تنطلق من نظام أمومي:

١ ـ انطلاقاً من النظريات التي تقول بالنظام الأمومي، يبدو أن العنصر الوحيد الذي

---

(*) أستاذة محاضرة في كلية الآداب.

يؤمن استمرار الجنس البشري هو المرأة. الأولوية إذا كانت لها ولها وحدها. ومردّ ذلك بالتأكيد إلى جهل الرجل وعدم إدراكه لدوره في علمية التوالد الاستمرارية، واعتقاده أن المرأة سبب التكاثر، وسرّ الحياة، في حين أن المرأة بدورها، كانت تنظر إلى عملية التوالد هذه، وكأنها عملية محض طبيعية، خارجة عن الإرادة. ومن هذا الواقع كانت أولوية المرأة في المجتمعات، قاعدة ويقيناً.

فلو صحّ ذلك، يمكن التساؤل: ما هو دور الرجل في استمرار وبقاء الجنس البشري، وهل لوجوده من مبرر، ما دام وجود المرأة لوحدها، كافياً لاستمرارية الجنس البشري؟

من الواضح أن للمرأة علاقة مباشرة وعضوية بالطفل أو المولود الجديد، فهو منها، وبدونها قد لا يستطيع البقاء، هو بحاجة إليها ليبقى، وهذا ما يبرر أولوية دور المرأة في عملية استمرار الجنس، ذلك أن علاقة الرجل بالطفل المولود، تبدو علاقة هامشية، جانبية، غير مباشرة ونسبية أو تخمينية. إنه والد الطفل حقاً، ولكن ما الذي يجعله يهتم بالطفل ويحنو عليه؟ يقال أن هناك سببين لذلك: الأول، تفكير الرجل اللاواعي بكون هذا الطفل منحدراً منه، والثاني، كون هذا الطفل هو ابن امرأة أحبها، فمن الطبيعي إذاً أن يكون حبه للطفل وحدبه عليه، امتداداً لحبه لها[١]. وبالنظر لجهل الرجل دوره حينذاك في عملية الاستمرار البشري، كان الرجل إذا أحب امرأة ما، يرى نفسه مدفوعاً لحب أولادها وللعمل على تأمين حياتها وحياتهم.

وهنا لا بد من التساؤل عن كيفية الانتقال إلى مرحلة النظام الأبوي. يقول «مالينوفسكي»[٢] ما معناه: «أن البشرية بكاملها مرت بمرحلة أمومية، وذلك بسبب وجود فترة من الزمن، كانت الأبوة فيها غير مكتشفة. والشعور بالأبوة لم يأخذ الطابع الذي هو فيه الآن، إلا بعد اكتشاف الرجل لدوره في عملية التكاثر، عندما أدرك أن الولد يتكون في أحشاء الأم، من زرعه، لذلك نشأت عنده ميول غريزية، دفعته إلى حب السيطرة من جهة، ومن جهة ثانية للصراع مع الموت من أجل الحياة: فهو يرى أن المولود الجديد الذي هو منه، ليس إلا عبارة عن استمراره هو في الحياة. فالابن هو تخليد لأبيه».

اكتشاف الأبوة هذه، كان بمثابة بداية مراحل الانحطاط في النظام الأمومي، وكان من نتائجه أن أصبح الرجل مدفوعاً للتأكد من كون المولود هو من زرعه، لا من زرع غيره، فراح يتوسّل الطرق للتحقق من أمانة المرأة، ولم يجد إلى ذلك سبيلاً إلا في استعبادها. ولكن كيف يستعبدها؟ ـ الجواب! بالقوة الجسدية. ثم رويداً رويداً توصل إلى السيطرة التامة عليها جسدياً وبالتالي معنوياً وروحياً. وهكذا حرّم على المرأة في معظم الحضارات، أي مساهمة فعلية في ميادين الحياة، دورها الأول والأخير قد حصر فقط في تأمين النسل:

---

(١) راسل برتران: «**الزواج والأخلاق**». ص: ٢٦.

(٢) راسل برتران: «**الزواج والاخلاق**». ص: ٢٧.

«هكذا كل النظام الاقتصادي تغير مع هذا الاكتشاف للأبوة، ومرحلة النظام الأبوي بدأت عندما أصبح الرجل يفرض البكارة والعفاف على المرأة التي يريد الاقتران بها»(٣).

**ملاحظة:** لم تظهر لنا هذه النظرية كيف اكتشف الرجل دوره في عملية التوالد.

٢ ـ هناك نظرية ثانية تنطلق من معين النظرية الأولى، أي من الإقرار بأولوية سيادة النظام الأمومي، ومن ثم انتقال هذه السيادة إلى الأب ـ النظام الأبوي ـ لغير الأسباب التي تعتمدها النظرية الأولى. ففي حين كانت هذه الأسباب في إدراك ووعي واكتشاف الرجل لدوره في عملية التوالد، يرى القائلون بالنظرية الثانية، أي نظرية المادية التاريخية Le Matérialisme Historique.- إن أسباباً أخرى هي الكامنة وراء عملية التحول في لعبة انتقال السيادة! فما هي هذه الأسباب؟

تزعم نظرية المادية التاريخية(٤)، أن المرأة في العصر الحجري، كان لها من القوة الجسدية ما مكنها من تحمل أعباء ومتطلبات العيش، أي في قدرتها على ممارسة الأعمال الزراعية البدائية في مرحلة ما قبل الآلة. ففي هذا الوضع، ومن هذه الناحية المادية الصرف، كانت المساواة بين الرجل والمرأة قائمة كوضع طبيعي متكافىء. كما أنه من الناحية الفكرية والاجتماعية كانت هذه المساواة قائمة بينهما لأنه كان للمرأة دور هام في تعايشها مع الرجل، فهي كانت تعتني بالأطفال وتتحمل المسؤوليات الجسام في اتخاذ دور المبادرة ووضع المحرمات (Tabous)(٥).

غير أن هذا الوضع الطبيعي أخذ ينهار شيئاً فشيئاً مع اكتشاف المحراث (Charrue) وظهور فكرة الملكية الفردية، وما نجم عنها من جنوح في تفكير المالك ليس إلى استغلال عمل الغير فقط بل إلى استعباده وأكاد أقول امتلاكه أيضاً.

أما «انجلز» في كتابه «أصل العائلة والملكية الخاصة» فإنه يبرر إخفاق المرأة في الاحتفاظ بمساواتها مع الرجل، بتقلص دورها في عملية الانتاج كما وكيفاً. فهو يقول ما معناه: «في المرحلة الزراعية البدائية»، كانت المرأة تشارك الرجل في الإنتاج إذ كانت تقوم داخل البيت بأعمال توازي من حيث الأهمية عمل الرجل في الخارج. غير أنه مع اكتشاف المعدن (حديد، فولاذ، نحاس...) تطور عمل الرجل فصار يعتمد على الصيد حيناً وعلى الاقتناص عن طريق الحروب حيناً آخر، في حين بقي عمل المرأة محصوراً ضمن إطار البيت بشكل جامد...، الأمر الذي خلق فارقاً بين العملين، إذ استمر عمل المرأة في رتابته البيتية وتطور عمل الرجل إلى الصعاب، فتفوّق الرجل على المرأة في نوعية وكمية عمله وإنتاجه. وكان استعباد المرأة نتيجة مباشرة إذاً لتقسيم العمل ولقيمة الإنتاج...

---

(٣) المرجع نفسه، ص: ٣٠.

(٤) دي بوفوار سيمون: **«الجنس الآخر»**، ص: ٦٧...

(٥) فريقيل جان: **المرأة والشيوعية**، ص: ١٧ ـ ٢٠.

وكذلك فإن «جان فريڤيل»[٦] يقول: «أن اكتشاف المعدن ومن ثم الحروب التي أضحت أهم وسائل المحافظة على الاستمرار وعلى توسيع الملكيات، جعل دور الرجل في استمرار الملكية أرفع شأناً وأكثر أهمية من دور المرأة، لأنها لم تشاركه في ميادين القتال، بل ظلت مستغرقة في أعمالها المنزلية التي أصبحت تحتل دوراً ثانوياً جداً في عملية الاستمرار، من حيث كونها تتطلب جهداً ونشاطاً قام بهما الرجل وحده بدون أن تشاركه فيهما المرأة.

من هنا كانت بداية التحول في النظام العائلي، من نظام أمومي دخل في مرحلة الانحطاط إلى نظام أبوي أخذ يتمركز على أسس مبنية ركائزها على وعي الرجل وإدراكه لدوره في عملية التوالد من جهة وشعوره من جهة ثانية بأنه هو المسؤول الأول عن عملية البقاء والاستمرار. وهكذا انقلب الانتماء العائلي، فصار للأب بعد أن كان للأم، بما مهد لظهور «واحدية الزواج» ـ Monogamie ـ فرضها ليأمن إلى سلامة نسله ويتحقق من استقلاله فيه وفرديته في عملية الانجاب ويحافظ بالتالي على الملكية. الأمر الذي يجعلنا نميل إلى الاعتقاد «بأن بداية الصراع الطبقي في تاريخ الإنسانية كانت صراعاً بين الرجل والمرأة، في نظام عائلي محض، يرتكز إلى واحدية الزواج، وأن بداية نظام الاستعباد الطبقي كانت في استعباد الرجل للمرأة...[٧]» ذلك أن هذا الواقع كي يستقر، ارتكز على مفهوم الإنتاج في ماهيته وفي قيمته، وتوطدت سيادة الرجل انطلاقاً من هذه الأسس.

وفي الكتاب المشار إليه آنفاً، والذي يشرح فيه انجلز أسباب اخفاق المرأة، يقول هذا المفكر ما معناه: «أن العنصر الأساسي في التاريخ هو الإنتاج من أجل استمرارية الحياة المباشرة. والإنتاج هذا على نوعين: إنتاج مادي لضمان مقومات الوجود المادية كالمواد الغذائية والمساكن وما إلى ذلك من أدوات ضرورية للعيش، وإنتاج جنسي لضمان استمرار العنصر البشري. وجميع المجتمعات تخضع لهذين النوعين من الإنتاج».

فإذا ما انطلقنا من هذا التحليل، كيف يمكن تفسير تخلُّف المرأة في وضع توزعت فيه نوعاً ما الأدوار بين الرجل والمرأة؟ لأنه إذا كان الرجل يؤمن توفير مقومات الوجود المادية، فإن المرأة بدورها تؤمن استمرارية العنصر المنتج بالذات، فما الذي أدّى إذن إلى تقلص فعالية دور المرأة وبالتالي إلى استعبادها؟

يبدو أن لسيادة الرجل أكثر من مبرر، رغم مشاركة المرأة له في عملية الإنتاج المعقدة. صحيح أن للمرأة دوراً أساسياً في عملية الإنجاب، غير أن هذا الدور يبدو استهلاكياً بقدر ما هو منتجاً: فالمرأة في فترات الحمل والرضاعة، هي كائن استهلاكي أكثر من إنتاجي، وحتى إنتاجها الذي هو الأولاد يبقى عنصراً استهلاكياً لفترة طويلة من الزمن، مما يجعل المرأة حتى في دورها الأساسي، سبباً لزيادة الاستهلاك المباشر داخل العائلة

---

(٦) فريڤيل جان: «**المرأة الشيوعية**».

(٧) انجلز: «**أصل العائلة والملكية الخاصة**»، ص: ٢٨ ـ ٢٩.

الصغيرة التي تنتمي إليها، ويجعل إنتاجها اجتماعياً أكثر منه عائلياً!.

من هنا نتبين أن اخفاق المرأة لا يعود إلى وضعها الاجتماعي، بل إلى وضعها العائلي الضيق. واستعباد المرأة ما كان إلا نتيجة لتكوين العائلة التي فرضها الرجل لتأمين اشتراكه بصورة حقيقية أكيدة في عملية الاستمرار والتخليد، وعلى هذا يمكننا القول بأن الرجل قد نجح وشارك المرأة في إنتاجها، وخضعت المرأة لمفهوم العائلة دون أن تتمكن من مشاركة الرجل في نوعية نتاجه. ألمّ الرجل بدوره في الإنتاج الذي كان في الأساس من اختصاص المرأة وعمل على توطيد سيادته بمنعها من مشاركته في نتاجه الخاص. وهذا ما يسعى الرجل إلى الحفاظ عليه حتى أيامنا هذه!.

## ب ـ النظريات التي تنفي وجود نظام أمومي في التاريخ:

تنفي «سيمون دي بوڤوار»[٨] وجود أي نظام أمومي في التاريخ وترى أن طبيعة المرأة، أي تكوينها الفيزيولوجي هو المسبب لوضعها الدوني.

ربما! ولكن وفي اعتقادها أن تكوين المرأة الفيزيولوجي بحد ذاته لا يكفي لتبرير وضع المرأة الدوني بالنسبة للرجل، بل هنالك، على ما يبدو لنا، عوامل أخرى، ناجمة بالطبع عن تركيب المرأة ومحيطة به كإطار بالصورة وكمظهر حسي له، أوصلت المرأة إلى الاستعباد. وعديدة هي هذه العوامل وباستطاعتنا ذكر اثنين منها وهما الأكثر أهمية:

أولاً ـ جهل المرأة والرجل على السواء لفترات العقم عند المرأة، وبالتالي لقصر هذه الفترات، الأمر الذي جعل المرأة في حالة تأهب متواصل ومستمر للعمل! كما جعلها مأخوذة بعملية التوالد ونكاد نقول منصرفة إليها كلياً بحيث لم يعد لها وقت للقيام بأية أعمال أخرى، علماً بأن عملية الحمل هذه كانت تتميز بكونها عشوائية، طبيعية ومشابهة تماماً لمثيلتها عند الحيوان.

ثانياً ـ حب الكسل والاسترخاء. نرى أنه باستطاعتنا تعليل وتبرير واقع المرأة بهذا العامل، ولكننا لا ندري إذا كان هذا الكسل ناتجاً عن وعي وإدراك أو أنه كان نتيجة لانزلاق غريزي، أو لانسياق عن غير وعي والاحتمال الثاني هذا، يبدو الأكثر يقيناً، ذلك أن المرأة كانت ترى نفسها مؤمنة من جميع النواحي، وترى أساليب العيش مؤمنة لها... وأساليب العيش هذه لم تكن، كما نعلم، تتعدى العيش المادي، أي إمكانية الاستمرار البيولوجي، مما يوحي بأن المرأة في هذه المرحلة البدائية من الحياة، ربما كانت ترى نفسها وكأنها هي التي تستعبد الرجل.

هذا ما نستنتجه من وضع نفترض أنه كان في بداية الإنسانية، ونعتقد أن هذا التحليل

---

(٨) دي بوڤوار سيمون: «**الجنس الآخر**».

والاستنتاج مفترضان لوضع بدائي كانت له سببية خاصة ووقائع ملازمة لا يمكننا الآن أن نلم بها بكليتها.

فالرجل في هذه المرحلة البدائية، انطلق إلى العمل فعانى المتاعب والمشقات لكي يؤمن العيش والراحة له وللمرأة. فمن مجابهة الطبيعة والسير في المخاطر والإقدام على الصعاب من الأعمال، تتولد الحيلة للتغلب على هذه الصعاب، والحيلة بنت الفكر. وهكذا راح الرجل يفكر ويبحث فانعتق شيئاً فشيئاً من عبوديته الأولى وسار في طريق التحرر. وهكذا أدرك الرجل دوره، في حين بقيت المرأة في شبه غياب عن هذا الواقع، فأخذت الفوارق بينهما تتكابر وتزداد: هو الذي ينتج وهي التي تستهلك، فصارت مملوكة له إذ لا سبيل لها للعيش من دونه، وراح هو يعوض عما يعانيه من متاعب ومشقات في سبيل العيش بسيطرته عليها، فالمتاعب والمشقات تهون أمام فكرة السيادة...

وهكذا انغمست المرأة واكتفت من الحياة بالعيش بينما انطلق الرجل في التفكير والبحث، فكوّن عالمه الخاص واعتبر المرأة فيه، مجرد آلة أو شيء. وارتضت المرأة دورها هذا، فهو سهل لا معاناة فيه ولا تعب. ولكننا نظن أنه يجب تجريد كلمة «ارتضت» مما تنطوي عليه من طابع الإرادة، لأن المرأة، في هذا الدور، أخذت تفقد إنسانيتها تدريجياً لتعيش «التشييء» الذي طبّعها به الرجل وأراده لها ظناً منها أنه دورها الأساسي... هكذا دخلت المرأة إلى عالم الرجل، العالم الذي كوّنه لنفسه، ووجدت نفسها فيه مقيدة كل يوم بقيد جديد، فتراكمت عليها القيود بسبب عدم تطورها بصورة متوازية مع تطور الرجل.

غير أننا نعتقد أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، إيماناً منا بسنّة التطور وسببيته. فالرجل جابه الحياة وتولّدت عنده فكرة الحرية والسيادة، ومن وضع مماثل تماماً وجدت المرأة نفسها فيه، تكونت عندها أيضاً فكرة التحرر... فقد كانت الحروب والثورات الاجتماعية بمثابة نقاط انطلاق للحركات التحررية عند المرأة[٩]، ذلك أن المرأة في فترات الحروب وجدت نفسها، وقد غاب عنها الرجل، مرغمة على العمل لتتمكن من سد حاجتها المعيشية. فأخذت تعي ذاتها وتتذوق طعم الحرية... فإذا ما عاد الرجل يوماً وقعت بينهما المجابهة... وهذا ما سنراه في دراسة التطور التاريخي لهذه الناحية.

قلنا سابقاً أن نظرية «سيمون دي بوڤوار» تعتمد على تركيب المرأة الفيزيولوجي، وتنفي وجود نظام أمومي في التاريخ. ولإثبات هذه النظرية أخذت صاحبتها تعللها فلسفياً: فهي ترى أن وضع المرأة الآن هو غير وضع الرجل وتوضح أسباب هذا الاختلاف بين الوضعين فتقول ما معناه: «في حال تواجد فئتين من البشر في آن واحد، كل منهما تريد فرض سيطرتها على الأخرى، وفي حال التعادل، ينشأ بينهما، إن في العداوة أو في الصداقة، ولكن دائماً في جو من التوتر، علاقة متبادلة. وإذا كان لإحدى الفئتين امتياز

---

(٩) تاريخ التطوّر الحضاري والعلمي للإنسانية.

معين، تصبح هي الرابحة، وتستعمل كل قواها لتخضع الفئة الثانية لها. من هنا نفهم أن الرجل، عبر التاريخ، أو منذ نشأة التاريخ، أراد أن يفرض سيطرته على المرأة. ولكن ما هو الامتياز الذي سمح له أن يفرض هذه السيطرة؟»(١٠).

وتجيب «سيمون دي بوڤوار» عن هذا السؤال بجواب ذي شقين: فمن ناحية تعلل سيطرة الرجل بما عنده من مقومات إيجابية، ومن ناحية ثانية تعلل هذه السيطرة بما عند المرأة من جوانب سلبية، وتقسم المراحل التاريخية إلى ثلاث:

## ١ ـ مرحلة البداوة:

في هذه المرحلة، كانت المقوّمات الإيجابية عند الرجل تتركز في قوته الجسدية، وهذه القوة الجسدية تفترضها «سيمون دي بوڤوار» كمعطى أساسي. فهي تقول ما معناه: «في بداية الإنسانية كان الإنسان لا يستعمل إلا أعضاءه أو جسمه لمجابهة الطبيعة. إذ كانت الطبيعة في أوج قوتها تجاه الإنسان الذي لم يكن لديه الآلة بعد. ففي زمن كهذا كان للقوة الجسدية الأهمية الكبرى، وهذا ما جعل للرجل بعض الأفضلية على المرأة»(١١).

إذا كان هذا التحليل صحيحاً، فكيف نستطيع اليوم أن نفسِّر وجود بعض القبائل البدائية كقبيلة «التشمبلي»(١٢) حيث نجد وضعاً يتعارض مع الوضع الذي تستند إليه «سيمون دي بوڤوار»، أي أن المرأة في هذه القبائل، تقوم بالأعمال التي نعتبرها في مجتمعنا الحالي من أعمال الرجل، وهو الذي يقوم بالأعمال المنزلية التي هي في نظرنا من اختصاص المرأة؟ يجيب العلامة جان روستان عن هذا السؤال بما معناه: «وجود هذه القبائل يدفعنا إلى التحفظ في القول بأن الفوارق النفسية بين الجنسين ترتكز أصلاً على أسس عضوية».

أما الجوانب السلبية عند المرأة، أي التي تستند إليها «سيمون دي بوڤوار» لتبرر نظريتها، فتستنتجها الكاتبة من دراسة التطورات التاريخية لقضية المرأة في القبائل البدائية. هذه القبائل لم تكن تعير مسألة التكاثر كبير اهتمام، ذلك لأن عدم تعلقها بأرض معينة نتج عنه غياب تمثلها لفكرة الاستمرار وعدم إيمانها بالخلود. هذا الواقع الذي تعيشه القبائل البدائية، جعلها لا ترى أي رابط بين الأصل والفرع ولا تعترف بأي علاقة بينها وبين ذريتها. فالأولاد كانوا بمثابة عبء على القبيلة وهذا ما كان يبرر قتل الأطفال. ومن الطبيعي أن المرأة في واقع كهذا وفي نطاق هذه الذهنية لم تكن في وضع تستطيع فيه أن تفخر بدورها الفيزيولوجي. وما كان يحدث عندها ما هو إلا نتيجة لقوى غامضة

---

(١٠) دي بوڤوار سيمون: «الجنس الآخر»، ص: ٧٩.
(١١) دي بوڤوار سيمون: «الجنس الآخر»، ص: ٨٠.
(١٢) روستان جان: «الإنسان»، ص: ١٠٠.

تفعل فيها وتؤلمها. وبالتالي إلى اعتبار إنتاج المرأة غير ذي أهمية وإظهار كونه نتاجاً سلبياً.

ولكن إذا درسنا مفهوم قتل الأطفال ـ Infanticide ـ في الحضارات المختلفة، نرى أن هناك، لقتل الأطفال أسباباً عديدة غير التي أوردتها «سيمون دي بوڤوار»: ففي بعض القبائل كان قتل الأطفال لتسوية العدد بين الذكور والإناث، وفي بعضها الآخر يعود قتل الأطفال إلى انصراف الأم إلى مشاغل خارج المنزل وداخله، الأمر الذي كان يحد من قدرتها على الاعتناء بكل الأطفال. وفي البعض الآخر يعود قتل الأطفال لأسباب محض اقتصادية، أي إلى عدم توفر الإمكانيات المادية لدى الأهل لتأمين العيش لكل الأطفال(١٣).

هذا من ناحية، أما من ناحية ثانية، في المرحلة البدائية التي تتكلم عنها «سيمون دي بوڤوار» أي مرحلة البداوة، فلم يكن عدم تعلق الإنسان بالأرض وتنقله المستمر لنفي فكرة الاستمرار، بل لإثباتها. ففي هذه المرحلة، وتلبية لغريزة البقاء، كان الإنسان يترك الأرض المجدبة وينتقل إلى أرض مخصبة ليؤمن الحياة، وإلا فما كان عليه إلا البقاء حيث الأرض المجدبة والفناء فيها إذا لم تدفعه قوة الاستمرار الحيوي. إذاً، فعدم تعلق الإنسان بأرض معينة لا ينفي فكرة الاستمرار ولكنه ينفي فكرة الخلود. لأن الإنسان كان يريد الاستمرار الفردي وهذا ما جعله يتنقل. أما فكرة الخلود التي تعني الخلق فكانت لا واعية لديه: فهو يجابه الطبيعة بجسده لا بعقله.

## ٢ ـ مرحلة الصيد:

بعد مرحلة البداوة هذه، انتقل الإنسان إلى نوعية ثانية من الحياة، وهي المرحلة التي ترتكز على الصيد. وفي هذه المرحلة، تركيب المرأة الفيزيولوجي فرض عليها البقاء في المنزل، والاعتناء بالأطفال. فحياتها كانت تنحصر بالتكرار و«الآنية» - Immanence -. أما وضع الرجل فكان مغايراً تماماً لوضع المرأة هذا، فهو الذي يؤمن العيش لأفراد العائلة، وهذا العمل «كان يتم بواسطة نشاط فعلي ناتج عن استعلائه على الطبيعة الحيوانية. الخلق عند المرأة هو أمر طبيعي، والخلق عند الرجل هو ضد الطبيعة، أي، لإرغامها على طاعته»(١٤).

فالرجل لم يعمل للإستمرار المادي فقط، عمله كان لتفجير الحواجز الطبيعية، ولفتح المجالات أمام المستقبل. فالحياة ليست القيمة المثلى أو الغاية النهائية بالنسبة للرجل، بل هي الوسيلة التي عليها أن تخدم أهدافاً أهم منها. وهنا تقول «سيمون دي بوڤوار» ما

---

(١٣) كلينبرغ أوتو: «**علم النفس الإجتماعي**»، الجزء الأول، ص: ٩١.

(١٤) دي بوڤوار سيمون: «**الجنس الآخر**»، ص: ٨٤.

معناه: «ليس بإعطاء الحياة بل بالمخاطرة بها يرتفع الإنسان عن الحيوان، نفهم إذاً، أن الأهمية في العالم ليست للجنس الذي يعطي الحياة بل للجنس الذي يقتلها، ومن هنا عظمة الرجل»(١٥).

وفكرة الكاتبة هذه هي واقع قد أثبته التاريخ البشري: ففي كل الحضارات وفي كل المجتمعات كانت السيادة دائماً للفئة الطاغية والمنتصرة في الحروب، إذاً للقوة! وهذا ما رآه أفلاطون وحاول طوال حياته أن يغيره فلم يستطع: أراد الحكم للعقل وإذا به دائماً بيد القوة.

## ٣ ـ مرحلة الزراعة:

في المرحلة التاريخية التي كانت تعتمد فيها الإنسانية على الصيد، كان وضع المرأة هامشياً بسبب عدم مساهمتها فيه. وفي مرحلة الزراعة، أي عندما اعتمد الإنسان على زراعة الأرض، أخذت المرأة دوراً مهماً. وهذا الدور لا يعود إلى نشاط المرأة بالذات، ولكنه يعود إلى الأسباب نفسها التي جعلتها في المرحلة السابقة كائناً ثانوياً. وهذه الأهمية كانت تفسّر بتقييم الطفل في حضارة ترتكز على الزراعة.

مرحلة الزراعة هذه تنقسم إلى قسمين: مرحلة الزراعة البدائية، غير الآلية، والتي كانت تشارك فيها المرأة الرجل مشاركة فعلية، ومرحلة الزراعة الآلية التي منها انطلقت فكرة الملكية. ومن فكرة الملكية هذه انبثقت فكرة الاهتمام بالطفل، فأصبحت الأمومة عملية مقدسة. وفي هذه المرحلة كان الرجل لا يزال جاهلاً دوره في عملية الانجاب. ولهذا السبب كان الطفل يأخذ اسم الأم، ويتبع قبيلتها هي. وسيادة المرأة في هذه المرحلة كانت تعود إلى تشبهها بالأرض. فالأرض، كمورد وحيد للقبيلة كانت تنتج القوى الغامضة نفسها التي كانت تنتج بها المرأة.

إن انتماء الطفل إلى الأم، حمل بعض العلماء على الاقرار بمرحلة أمومية. وهنا تتفق «سيمون دي بوڤوار» مع «ليفي ستروس» على هذه التحليلات نفسها: أن إنتماء الطفل إلى عائلة الأم لا يشكل مبرراً كافياً لذلك، فالمرأة لم تكن سيدة العائلة. السيادة كانت تعود لخال الأطفال، أي لأخيها، إذاً للرجل.

وتتفق أيضاً دراسة «سيمون دي بوڤوار» مع دراسة «ليلي برون»(١٦) فكلتاهما تركزان على دور المرأة الفيزيولوجي الذي كان سبباً لإبقائها في عناية الطفل، ولاختفائها عن أي نشاط اقتصادي، أو سياسي، أو فكري. «مصيبة المرأة، هي انها، بيولوجياً وجدت

---

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) برون ليلي: «مشكلة المرأة».

لتكرر الحياة، بينما، في نظر المرأة، الحياة لا تحمل مبرراتها الذاتية، هذه المبررات التي هي في اعتقاد المرأة، كما في اعتقاد الرجل أهم من الحياة نفسها»(١٧).

إن خطأ «سيمون دي بوڤوار» لا يقع في التسلسل التاريخي لقضية المرأة. ولكنه يقع في نقطة الانطلاق. فهي تقول ما معناه: «الإنسان لا يكفر بذاته ـ مقولة التماثل أو الهو: Le même ـ دون أن يضع مفهوم أو مقولة الآخر ـ L'autre ـ كانت المرأة تمثل الآخر النسبي قبل المرحلة الزراعية، ثم أصبحت تمثل الآخر المطلق بعد هذه المرحلة. وذلك لأنها أصبحت هي أرض الرجل ومركز إخصابه.

هنا، تنطلق «سيمون دي بوڤوار» من الفلسفة الوجودية، أي من، سارتر الذي وضع هذه التحليلات النظرية. وما قاله سارتر عن الإنسان بوجه عام، طبقته «سيمون دي بوڤوار» على قضية المرأة. الخطأ إذاً، هو في جعل الرجل يستقطب كل مفهوم الإنسانية. والفلسفة التي كانت مع سارتر فلسفة الإنسان قد تحولت معها إلى فلسفة الرجل وحده. فهي تقول: «تجسد المرأة إيجابياً النقصان الذي يحمله الكائن في قلبه. ويحقق الرجل ذاته بالاقتران بها»(١٨). لقد أصبحت المرأة هنا نقصاناً وليس وجوداً، والحلول التي تصل إليها الكاتبة هي نتيجة هذا المنطلق: إمَّا الرضوخ وقبول مفهوم الآخر أو النقصان، أما التمرد، وذلك بوضع الرجل بمثابة النقصان، ووضع الذات بمثابة «التماثل أو الهو». لقد أخفقت «سيمون دي بوڤوار» في دراستها، لأنها لم تجد أي إمكانية لقاء بين المرأة والرجل. فهي لم تصل إلى وحدانية الجوهر الإنساني في الرجل وفي المرأة على السواء.

## المراجع:


- RUSSELL Bertrand **«Le Mariage et la Morale»**. Traduction de Gabriel Beauray: 21e ed.
- De BEAUVOIR Simone. **«Le Deuxième Sexe»**. (Idées N.R.F.).
- FREVILLE jean: **«La Femme et le Communisme. Antologie des Grands Textes du Marxisme»**. éd sociales.
- ENGELS: **«l'Origine de la famille et de la Propriété privée»**.
- **«Histoire du Developpement Scientifique et Culturel de l'Humanité»**. (U.N.E.S.C.O.)
- ROSTAND Jean: **«l'Homme»** (idées. N. R. F).
- KLINEBERG Otto: **«Psychologie Sociale»** (R.U.F.) Paris 1963. Traduit de l'anglais pa R. Avigdor. Coryell. (2 Tomes).
- BRAUN Lily: **«Le problème de la Femme, son Evolution Historique, son Aspect Economique»**. (1er Tome).
  Traduit de l'allemand par Madeleine Mourleu-Edmond Berheim-S. Braun-L. Réan-Ch. Adler.
  Publication de la société de librairie et d'édition.


---

(١٧) دي بوڤوار سيمون: **«الجنس الآخر»**، ص: ٨٥.

(١٨) المرجع نفسه، ص: ١٩١.

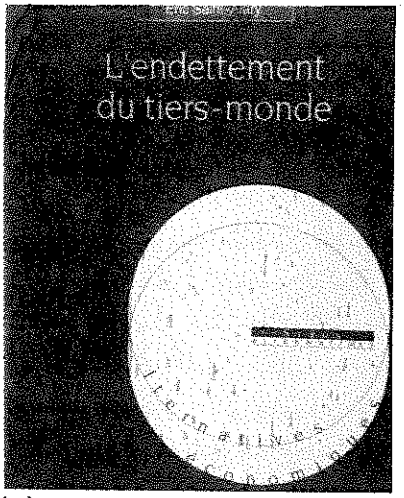


## قراءة كتب

# «مديونية العالم الثالث»

د. غسان العزّي(*)

يرى البعض في مشكلة ديون العالم الثالث خطراً يسيطر شبحه على الاقتصاد العالمي، وهي ناتجة أساساً عن أخطاء وممارسات حكومات فاسدة أو عديمة الرؤيا. في المقابل ينظر محللون آخرون إلى هذه المشكلة على أنها مظهر من مظاهر الامبريالية المعاصرة التي يرزح تحتها العالم الثالث. ويتفق جميع المحللين على أن هذه المشكلة جزء لا يتجزأ من المشهد الاقتصادي العالمي مثلها مثل ارتفاع سعر البترول في السبعينات أو البطالة التي لا تقاوم منذ الثمانينات.

وفيما يتخطى الشعارات السهلة والبحث عن «مذنبين» يتساءل الباحثان الفرنسيان فيليب نوريل واريك سانتلري عن هذه البنية الاقتصادية العالمية التي سمحت بصعود هذه الديون إلى أكثر من ١٣٠٠ مليار دولار؟ كيف كان ذلك ممكناً؟ كيف تركت المصارف والدول المتطورة نفسها تتورط في حملة خطيرة إلى هذا الحد؟ على أية ضرورة تجيب الاستدانة، تحديداً منذ منعطف الثمانينات؟ ألا تشكّل قروض العالم الثالث، قبل كل شيء، جزءاً مما يسميه بعض الاقتصاديين «اقتصاد ديون عالمي» تبدو فيه الولايات المتحدة الأميركية (مع دين صافي يتخطى مبلغ ٧٠٠ مليار دولار) المثل البارز الأوّل؟

يحاول الكاتبان الإجابة على هذه التساؤلات فيقولان بأن أصول تكوّن هذه المديونية لا تشرح كل شيء. فإذا أردنا فهم الجذور التي تكشف القناع عن هشاشة البناء الاقتصادي العالمي توجب علينا أولاً قياس النتائج والآثار؛ لأن ارتفاع المديونية يفرض اليوم إعادة هيكلة كاملة لدفق الرساميل العالمية. وفي الوقت نفسه فان التحويلات المالية الصافية باتجاه العالم الثالث، والتي أصبحت سلبية منذ العام ١٩٨٤، تقود الاقتصاد العالمي،

(*) استاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

وبشكل أولوي، نحو انكماش مُعمَّم. فالدين يستتبع تحولات في النظم الانتاجية للبلدان المديونة حيث أن السياسات التي يفرضها «صندوق النقد الدولي» تقلب ستراتيجيات التنمية رأساً على عقب. والسؤال المفروض طرحه: هل أن النتائج المترتبة على المديونية هي في أهمية النقائض ومواطن الضعف التي سبّبتها؟: يجيب الكاتبان بأن الاقتصاد العالمي في بداية التسعينات، والذي صيغ وتشكّل على الدين، لا علاقة له البتّة بالاقتصاد العالمي السائد منذ خمس عشرة سنة...

اللاعبون الرئيسيون في هذه اللعبة الكونية هم المصارف التجارية والمؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) والدول (سواء من الشمال أو الجنوب)؛ وهم ينتجون بشكل متواصل ومستمر قطعة مسرحية ليست مكتوبة سلفاً بالضرورة. وحتى لو سعى «صندوق النقد الدولي» لأن يكون كاتب المسرحية فإن البروز غير المنتظر للولايات المتحدة الأميركية والبنوك وكذلك لمبادرات بعض زعماء الدول المديونة، قد دفع هذا الصندوق للاكتفاء بموقع المخرج، وهو موقع غير مشرّف على الاطلاق.

ويسرد الكاتبان على سبيل المثال مواقف «آلان غارسيا» رئيس البيرو و«جوزيه سارناي» رئيس البرازيل اللذان رفضا تطبيق تعليمات الصندوق وبيّنا عن النية بمعارضته علناً وبشدة فشكّلا بذلك سابقة يمكن أن تقلّدها دول نامية أخرى؛ الأمر الذي ربما يغيّر من موازين القوى التي كانت سائدة. لذلك يدعو الكاتبان إلى محاولة فهم هذه اللعبة المتحركة بغية فك رموز عقدة المسرحية، ويشكّل ذلك أحد أهداف الكتاب.

ويتساءل الكاتبان: في حال فهم عقدة المسرحية هل نستطيع توقّع ما سيتبع من أحداث؟ الجواب سلبي لأن السيناريو لا يعرفه أحد ولا حتى اللاعبون أنفسهم. بالرغم من ذلك فالوضع يجبرنا على تعلّم دروس أزمات الديون من الماضي إذا أردنا إيضاح المستقبل. فعدا عن دراسة المسائل النقدية العالمية وتطور أزمة الشمال فان تاريخ الاستدانة، منذ أكثر من قرن، هو الذي يسمح لنا بفهم رهانات الساعة. فهذه الهيكلية الحالية لمسألة الاستدانة ليست معاصرة ولم تنشأ من التطور المتسارع الحاصل منذ منعطف السبعينات. إن أول القروض الدولية تعود إلى بداية القرن التاسع عشر، الشيء الذي يفرض على الكتاب عودة ولو سريعة إلى هذا التاريخ.

وهكذا يمحور الكاتبان موضوع دراستهما حول مفاصل ثلاثة: القسم الأول يحاول أن يعرض المشكلة بواقعها الحالي فيقدم وصفاً لها عبر عدد من الأرقام والحقائق (احصاءات الديون، طبيعة الدائنين والمديونين، تشكيلة الديون المختلفة...) وترتيب مسبّبات ونتائج الدين واستخراج المفارقات الرئيسية. القسم الثاني من الكتاب يحدّد معطيات اللعبة بين كبار اللاعبين عبر تقييم مخاطرها بالنسبة للمصارف ودول العالم الثالث وعبر عرض المحاولات الأخيرة الهادفة

للتصدي لهذه المخاطر (اتفاقات إعادة جدولة الديون؛ السوق الثانوية للاستحقاقات المشكوك فيها؛ تخفيض الديون؛ تحويلها إلى استثمارات...). أخيراً يحاول الكتاب التعرّف على رهانات الساعة الحقيقية والسبل الممكنة نحو حلّ نهائي لمشكلة ديون العالم الثالث.

يقدّر الكاتبان ديون العالم الثالث اليوم بما يزيد عن ١٣٠٠ مليار دولار. ويتوزع هذا الدين بين دائنين من القطاع العام (٤٣ في المئة) وآخرين من القطاعات الخاصة (٥٧ في المئة)؛ ١١ في المئة من هذا الدين هو لأجل قصير و٨٩ في المئة منه لأمد طويل. ولكن في ما يتعدى الأرقام المعترف بها حالياً يجب التساؤل عن المناهج والطرق المستعملة من قبل الأجهزة والمؤسسات المختلفة التي تموّن هذه المعطيات وتقدمها. هناك ستة مراصد اقتصادية عالمية دون حساب البنوك وبعض المعاهد الخاصة التي تحسب وتنشر أرقاماً متباينة جداً. هذا التباين يجد شرحاً له في الطرق المختلفة لتجميع الأرقام والمعطيات الجزئية الجاهزة والاختلافات في تحديد طبيعة الدين المحسوب وكذلك تباين العينّات المتأتية من البلدان المعنية.

بعد أن يعلن الكاتبان هذا الحذر المنهجي يقدمان الأرقام السائدة في عقد الثمانينات، المتعلقة بالديون القصيرة الأجل وطويلته الصادرة عن «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE» و«صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي». كما يقدمان جداول بيانية وإحصائية عن توزيع هذه الديون بين خاصة وعامة بملايين الدولارات. بعد ذلك يرسمان التوزيع الجغرافي لهذه الديون فيبرهنان على أن المكسيك فالبرازيل فالارجنتين فالهند فمصر ثم أندونيسيا والصين وكوريا الجنوبية وتركيا واليونان ونيجيريا وفنزويلا هي البلدان الاثني عشرة الأكثر مديونية في العالم، بحساب مجموع الدين الرسمي.

البلدان الأكثر مديونية في العالم نسبة إلى ناتجها الداخلي القائم (في المئة) هي بالتدريج: غويانا؛ موزمبيق، موريتانيا؛ ساو تومي؛ غينيا ـ بيساو؛ نيكاراغوا؛ الكونغو؛ مدغشقر؛ زامبيا؛ غامبيا؛ لاوس؛ ساحل العاج.

البلدان الأقل مديونية في العالم نسبة إلى ناتجها الداخلي القائم (في المئة) هي بالتدريج: البهاماس؛ الصين؛ فانيوتو؛ كوريا الجنوبية؛ الهند؛ رواندا؛ البرازيل؛ سوريا؛ غواتيمالا؛ الكاميرون؛ سان ـ فنسان؛ نيبال.

أما البلدان الأكثر مديونية نسبة إلى صادراتها من السلع والخدمات (في المئة) فهي بالتدريج: نيكاراغوا؛ الصومال؛ موزمبيق؛ غينيا ـ بيساو؛ السودان؛ لاوس؛ تانزانيا؛ ميانمار؛ مدغشقر؛ ساو تومي؛ بوتان؛ بوليفيا.

البلدان التي يتوجب عليها دفع مبالغ سنوية ضخمة إزاء صادراتها من السلع والخدمات (في المئة) فهي على التوالي: الجزائر؛ غانا؛ البرازيل؛ المكسيك؛ أوغندا؛

الأورغواي؛ مالاوي؛ بوليفيا؛ كولومبيا؛ أندونيسيا؛ الأرجنتين؛ تركيا.

هذه الأرقام تتكلم وحدها بدون تعليق ولكن باختصار ماذا يعني ذلك؟ هذه البانوراما الجغرافية تبيّن لنا عن ثلاث فئات من البلدان المديونة:

ـ البلدان المديونة جداً بحساب الدين المطلق (المكسيك؛ البرازيل؛ الأرجنتين؛ أندونيسيا؛ تركيا...) والتي تعاني من صعوبات فعلية في تسديد ديونها بسبب عدم كفاية عائدات التصدير.

ـ البلدان حيث يبقى الدين المطلق ضعيفاً ولكنه يمثّل نسبة مهمة من الناتج المحلي القائم أو عائدات التصدير (نيكاراغوا؛ موزمبيق...).

ـ البلدان المديونة بمستوى معقول، على الأصعدة كلها، لأسباب عديدة (رواندا؛ نيبال...).

ما هي أسباب هذا الدين؟

يجيب الكاتبان بأن السببين الأكثر وروداً في وسائل الاعلام هما: جشع البنوك لتحقيق مكاسب على حساب البلدان الأشد فقراً وارتفاع أسعار النفط. لكنهما يضيفان أسباباً أخرى من مثل فساد حكومات العالم الثالث وحاجات التنمية الملّحة أو أيضاً عجز نخب الجنوب عن الادارة العقلانية لمالياتها الخ... لكن ما هي الأسباب البنيوية أي الخاصة بمنطق النظام الاقتصادي؟

في الحقيقة لا يجيب الكتاب مباشرة على هذا السؤال الأخير ولكنه يعالج كل سبب من الأسباب المذكورة على حدة ويقول بأنها موجودة كلها وقد ساهم كل منها، بحصة معينة، في تعقيد المشكلة. كما يقول الكتاب بأن تحليل مختلف أسباب تسارع هذا الدين تبيّن في الوقت نفسه عن الضرورات البنيوية التي أجابت عليها هذه الدينامية (أزمة الشمال؛ انحلال النظام النقدي العالمي؛ برامج التنمية...). والعوامل المحتملة الطارئة التي أفرزتها (نسب الفائدة؛ سعر البترول...). وفي كل الأحوال فإن صعود دين العالم الثالث يعكس فيما يعكس عملية هروب إلى الأمام لاءمت جميع اللاعبين خلال اثنتي عشرة سنة.

أما عن تناقضات ونتائج مشكلة الاستدانة فيعتقد الكاتبان بأن المسألة ليست في إيجاد المسؤول بل تكمن، في غالب الظن، بفهم آلية تطور هذه الاستدانة في البلدان المضطرة لدفع مبالغ ضخمة لتسديد ديونها. هذا التسديد ليس حيادياً بمعنى أنه يقود إلى انفتاح خارجي واسع بغية الحصول على عملات صعبة ضرورية لدفع الاستحقاقات. هذا الضغط وحده يؤدي إلى بعض التداعيات التي تفرض إعادة هيكلة جذرية للاقتصادات المديونة. وعندما يأتي عمل «صندوق النقد الدولي» ليزيد الطين بلة فان ستراتيجية التنمية (المؤسَّسة على التصدير، وخصوصاً المواد الأولية، مهما كلّف الثمن وعلى حسر السوق الداخلي) المفروضة تقوم بهيكلة الاقتصاد بطريقة لا رجوع فيها.

هل من الممكن تسديد هذه الديون بفضل عائدات التصدير بدون التعرض بالأذى للاقتصاد الوطني وبدون التضحية

بالتنمية؟ يجيب الكتاب بأن البلدان التي توصلت حقيقةً إلى حل للمعضلة بهذه الطريقة قليلة جداً. ولكن إخفاقات الأكثرية الساحقة من البلدان المديونة يجب أن لا تؤدي إلى خلاصات واستنتاجات متسرعة.

أما عن سياسات «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» موضوع القسم الثاني من الكتاب فيقول الكاتبان أنها تقع في قلب الجدال المحتدم حول استدانة العالم الثالث بسبب نمط التنمية الذي تدفع إليه هذه المؤسسات وما يمثّله من إخضاع لبعض البلدان. هاتان المؤسستان العالميتان تديران ديون العالم الثالث بطريقة يسودها التنسيق وعملهما كركيزتان أساسيتان من ركائز النظام النقدي الدولي يجد نفسه مدعوماً بعمل المصارف الاقليمية للتنمية.

يفصّل الكتاب بالشرح والتحليل والنقد عمل هاتين المؤسستين بأسسهما النظرية وفلسفتهما وسياساتهما العملية. ويخلص إلى أنهما يعطيان الأولوية لانفتاح بلدان العالم الثالث على التجارة الدولية عبر انتاج «السلع الممكن تبادلها» في السوق الدولي. والهدف هو التوصل إلى تخصّص هذه البلدان بانتاج سلع معينة تتمتع فيها بميزات تجعلها متفوقة على بلدان أخرى تنتج السلع نفسها. وحسب «صندوق النقد الدولي» فإن خفض العجز الحاصل في الموازنة وفي ميزان المدفوعات يجعل بلدان الجنوب قادرة على تحقيق نمو إنتاجها ومدخولها الوطني. لذلك يحاول الصندوق فرض فلسفة هادفة إلى دعم نوع من «أرثوذكسية التوازن النقدي والميزانيّ» على حكومات العالم الثالث. هذا الأمر يقود لاحقاً إلى فرض معايير إنتاج واستهلاك غريبة حتى لو أدى الوضع، خلال وقت طويل، إلى أن تستفيد أقلية ميسورة وحدها من ذلك.

أما عن إدارة المصارف للمخاطر فيقول الكتاب أنه بالرغم من أن التدفقات المالية الجديدة نحو العالم الثالث، منذ العام ١٩٨٥، هي في جلّها من القطاعات العامة، فان وزن القروض المتأتية من المصارف والبنوك هو الذي يشكّل الخطر الكمي الأكبر على النظام المالي الدولي (باستثناء الدين الخارجي الأميركي). هذا الخطر ظهر جلياً في آب/ أغسطس ١٩٨٢ عندما توقفت المكسيك عن تسديد ديونها مما أجبر مجموع النظام المصرفي إلى صياغة اتفاق إعادة جدولة على أربع عشرة سنة وبنسب فائدة تفضيلية. ولكن بعد عقد كامل لم تجد المشكلة حلاً لها في العمق. فالمصارف التجارية بدأت تتبادل، وبخسارة، الاستحقاقات المشكوك بملاءتها، وترفض تقديم القروض لعدد من البلدان (الأفريقية خصوصاً) المشكوك بقدرتها على التسديد، وتكرّس مؤن واحتياطات جوهرية لمواجهة خسائر محتملة في السوق الخارجي. هذا النمط من الادارة، المؤسس في الغالب على المدى القصير، أساسي لأنه يؤثر بنسبة كبيرة في استقرار النظام المالي العالمي وفي قدرة البلدان المديونة على إيجاد طريق نمو صحيح ومتوازن لاقتصاداتها.

ويعترف الكاتبان بأن تخفيض الدين

الذي بدأ فعلاً عام ١٩٨٩ يبقى بعيداً عن حلّ المشكلة. فبالنسبة للمكسيك أو فنزويلا، لم يؤدِ ذلك إلى تخفيض فعلي لوزن الدين العام إلا بنسبة ١٠ إلى ٢٠ في المئة حسب طريقة الحساب، ولكنه أعطى جرعة هواء خفيفة ساعدت البلدان الأشد مديونيةً على التنفس قليلاً. هذه البلدان تبقى وستبقى شديدة المديونية طالما أن الرساميل الموضوعة في الخارج لم تعد الى البلد للمساهمة في تسديد الدين. فقط كوستاريكا، هذا البلد الهامشي (حتى لو كان مهماً بالنسبة للولايات المتحدة من الناحية الستراتيجية) نجح في إحداث تخفيض مهم لعبء الدين بالاستفادة من شراء مباشر لدى البنوك بسعر ١٧ ـ ٢٠ في المئة لنسبة ثلثي ديونه المصرفية.

ويعتقد الكاتبان في كلامهما عن ستراتيجيات البلدان المديونة، ان الستراتيجية المثلى للبلدان التي تواجه تصاعداً متسارعاً للدين هي بتبنّي نموذج تنمية يستفيد الاستفادة القصوى من الاستدانة، أي يسمح لها باستخراج موارد تقوم بتسديد هذا الدين، وذلك بطريقة مستمرة ومنتظمة، وفي نفس الوقت الاستثمار بطريقة عقلانية معقولة. لسوء الحظ فما عدا تايوان وربما، منذ فترة قصيرة، كوريا الجنوبية، قليلة هي الاقتصادات التي تستطيع الادعاء بأنها سلكت هذا الطريق. الكثير من هذه الاقتصادات لم تعد تقدر على تحمل عبء الدين بدون عدد من اتفاقات إعادة الجدولة وبعض الأعمال المحتملة في السوق الثانوية و«خبطات البلف» حول احتمال إعلان الافلاس أو اتفاقات ثنائية مع قوى الوصاية.

في المحصلة فان ادارة الدين مع ما يتبعها من مفاوضات ومصاعب وتراجعات ظاهرة وخضوع حقيقي... أصبحت جزءاً أساسياً من ستراتيجيات التنمية في البلدان المديونة حيال الدائنين.

## مآزق الادارة الدوغمائية للدين

يبرهن الكاتبان كيف أن مختلف اللاعبين على ساحة الدين العالمي تبنّوا ستراتيجيات جزئية لمحاولة حلّ مشكلة الدين أو على الأقل للحد من آثارها ومفاعيلها السلبية. في هذا الإطار يتابع «صندوق النقد الدولي»، وفقاً لموقعه ومهمته، سياسة صارمة هادفة إلى هيكلة الاقتصادات المديونة في إطار تقسيم دولي للعمل في خدمة القوتين أو الثلاث الأعظم. وقد قامت الدول المتقدمة، من جهتها، باعادة هيكلة استحقاقاتها في إطار «نادي باريس» (المؤلف من الدول الدائنة) بادئةً بتخفيض الدين الرسمي للبلدان الأشد فقراً (٤٢ بلداً خصوصاً في أفريقيا السوداء).

الدائنون من القطاعات الخاصة، من جهتهم، حاولوا بكل الوسائل والمناورات المالية السعي لتحقيق الأرباح في مجال كانت خسارتهم تبدو لا تعوّض فقاموا بتخفيض وزن الدين في دفاترهم على الأقل. وإذا استطاعت بعض البلدان المديونة الاستفادة من وجود سوق ثانوي للاستحقاقات فحوّلت ديونها الى

استثمارات أو حصلت على تخفيض لها في إطار «مخطط برادي» فإن مشكلة الدين لم تجد حلاً بالرغم من ذلك.

ما هو «مشروع برادي»؟

في آذار/ مارس ١٩٨٩ طلب «نيكولا برادي» وزير الخزينة الأميركي، من المصارف الدائنة قبول تخفيض قيمة الديون المستحقة على العالم الثالث أو على الأقل بلدان هذا العالم التي تتقدم للمفاوضة حول هذا التخفيض. ردة فعل المصارف على هذا الخطاب كانت باردة بدايةً لكن الحرارة بدأت تدب فيها عندما وضعت الحكومة الأميركية ثقلها في الموضوع بتأييد من «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي». بعد ثلاثة أشهر بدأت المفاوضات بين البنوك والمكسيك لتؤدي، في أقل من سنة، إلى توقيع خمسة اتفاقات، والتحقت بلدان أخرى بالركب: الفيليبين؛ فنزويلا؛ كوستاريكا والمغرب.

انهيار الأسعار في السوق الثانوي للديون (مما يعني انخفاض القيمة الحقيقية للدين نسبةً إلى قيمته الرسمية) وارتفاع نسبة مؤن واحتياطات البنوك (مما يعني أن هذه الأخيرة تستطيع امتصاص خسارتها) وتزايد المبادرات التي تسمح للمديونين بالاستفادة من فرق السعر (مما يعني أنه يمكن شراء الدين بسعره السائد في السوق تقريباً) جعلت مشروع برادي يندرج في منطق اقتصاد الاستدانة العالمي. بعد أن اهتمت الحكومة الأميركية بالمحافظة على مصالح الدائنين عبر لعبة إعادة الجدولة بين ١٩٨٢ و١٩٨٨، في وقت كان الدائنون يخشون اتحاد المديونين ورفضهم للتسديد، اختارت، بعد ست سنوات على ذلك، الإهتمام بمصالح الاقتصاد. فالتناقض القائم بين ضرورة أن تستوفي المصارف قروضها لإرضاء الحيّز المالي في الاقتصاد العالمي واستحالة حصول هذا الاستيفاء مع المحافظة على نمو اقتصادي قوي (إرضاء الحيّز الاقتصادي) فرض مشروع برادي المذكور. هذا المشروع وجد الحل الوسط فتحمّلت المصارف جزءاً من العبء وأُنْقِذَت البلدان شديدة المديونية من الاختناق الاجتماعي والسياسي الخطير.. وتمت حماية الاقتصاد. بالرغم من كل ذلك، يقول الكاتبان، فإن خفض الدين لم يحلّ المشكلة إطلاقاً حتى لو خفّف من حدتها بعض الشيء.

وفي معرض بحثهما عن الحلول الممكنة لمشاكل ديون العالم الثالث يتساءل الكاتبان، في ما يتعلق بصندوق النقد الدولي هل المطلوب «إعادة ترتيب هيكلي» بديلة أم بديلاً عن «إعادة الترتيب الهيكلي»؟

هذا النقاش الدائر منذ أكثر من خمس سنوات ما زال يشغل الاقتصاديين داخل وخارج صندوق النقد الدولي. وقد ارتفعت الأصوات من جهات عديدة لتقترح سياسات «إعادة ترتيب هيكلي» مختلفة عن تلك التي يحمل الصندوق المذكور لواءها.

على الصعيد الرسمي نشرت مجلة الصندوق «مال وتنمية» مقالات عديدة تنتقد سياسته بوضوح. وفيها نشر

الاقتصادي «نيكولا كالدور» وهو «كينزي» يتمتع بشهرة عالمية واسعة، مقالاً يتعرض فيه بالنقد العميق لمبادىء تخفيض قيمة النقد بغية تحقيق توازنات خارجية. وفي رأيه يجب تحديد سعري صرف للنقد واحد رسمي والآخر مخفّض يهدف لدعم التبادلات الصناعية وتشجيع أكثر السلع الصناعية. بهذه الطريقة يصبح انتاج وتصدير هذه السلع أكثر جاذبية من إنتاج وتصدير السلع الأوّلية التي تُبقي على سوء التنمية والتخلف. هذه الآراء «البنيوية» تهدف إلى تشجيع النشاطات ذات القيمة المضافة الأعلى من القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الزراعي.

كذلك فقد دعا صندوق النقد الدولي إلى حلقة دراسية دولية لاقتصاديين وحكام مصارف مركزية أفريقية في أيار/ مايو ١٩٨٥ تم فيها تداول الآراء حول إيجاد بدائل للسياسة الحالية التي يتبعها الصندوق. وحسب بعض وجهات النظر الرسمية الأفريقية يبدو، مثلاً، من المهم اعتبار استراتيجيات التصدير الوطنية كبدائل للاستيراد على المستوى الاقليمي. بوضوح أكبر يمكن قبول تشجيع الصندوق على التصدير شرط أن يتم ذلك على مستوى السوق الاقليمي وأن يحفز اندماجاً اقتصادياً بين بلدان فقيرة. ولكن الأستاذ الجامعي الكندي «ج. لوكسلي» هاجم بعنف سياسة الصندوق نفسها مؤيداً خفض قيمة العملة فقط بطريقة انتقائية مدروسة وفقط عندما تسبق المساعدات المالية التخفيض المذكور وذلك بغية مضاعفة حجم التصدير حتى لا ينقطع حبل النمو. فوق ذلك كله يجب الحفاظ على مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي ودعمه مع تطبيق سياسة واضحة وعلنية هادفة إلى توزيع أكثر عدلاً للثروات. بهذه الطريقة يمكن حماية القاعدة الاجتماعية التي بدونها لا يمكن للصادرات أن تحقق قدرة حقيقية على موازنة الواردات. ويؤيد الأستاذ الكندي المذكور بقوة المساعدات على المدى الطويل والاقتصاد المختلط حيث أن تدخلات الدولة تحلّ، وبشكل ذكي مدروس، محلّ هفوات سوق ما زال في مرحلة التكوّن وذلك بدون إعاقة العملية التنموية.

خارج إطار صندوق النقد الدولي ناقش اقتصاديون وخبراء عالميون بشكل موسّع البدائل الممكنة. ويشدّد بعض المؤلفين (مثل «بيتر كورنر» و«جيرو ماسّ» و«توماس سيبولد» الخ..) على عناصر ثلاثة في تبنّيهم لأطروحة تسديد الدين بالعملات المحلية مع استعمال المساعدات للتنمية فقط. العنصر الأول هو ضرورة أن لا تتحمل البلدان المديونة وحدها إجراءات الترتيب الهيكلي بل تساعدها البلدان الدائنة أيضاً في تحمل العبء: أليست هذه فكرة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في مواجهة عجز الولايات المتحدة حيال اليابان وتايوان؟ يطرح الكاتبان السؤال ويتابعان بالقول بضرورة إحداث إصلاح جذري لطرق تدخل صندوق النقد الدولي: توسيع تسهيلات التمويل التعويضي (الهادفة للتصدي لانهيار أسعار المواد الأولية): زيادة الأموال المقدمة كقروض؛ تليين شروط التسديد وجعل أجهزة القرار

أكثر ديمقراطية. وأخيراً تطبيق عوامل شرطية موّجهة نحو تنمية حقيقية تجيب على إشباع حاجات أساسية ومؤسَّسة على الاستهلاك الكثيف.

حتى اليونيسيف تعرّضت بالانتقاد لسياسة صندوق النقد الدولي عندما نشرت عام ١٩٨٧ كتاباً يدعو إلى «ترتيب هيكلي» أكثر إنسانية. وقد كرست الكتاب لمناقشة مسائل الصحة والتربية وشروط الحياة الاجتماعية التي تتضمنها برامج إعادة الترتيب التي أقامها السوق. وعرضت بدائل لهذه السياسة تتضمن الحفاظ على الخدمات الاجتماعية الأساسية وضمانة مستويات غذائية كافية للسكان الأكثر هشاشة ومراقبة الوضع الاجتماعي والغذائي لهؤلاء خلال فترة إعادة الترتيب هذه. وانتقاد اليونيسيف هذا مهم جداً ويحمل معاني عميقة خصوصاً أنه صادر عن الأمم المتحدة التي يرتبط بها صندوق النقد الدولي.

بالرغم من كل ذلك فلم تفرض أية سياسة بديلة نفسها على صندوق النقد الدولي. فالتناقضات التي وقع فيها اللاعبون حيال مشكلة الدين جعلت ظهور برنامج شامل مختلف عن برنامج الصندوق أمراً صعباً. ثم ان فكرة أن البلد يجب أن يتأقلم ويرتّب أموره حسب محيطه هي فكرة محبطة: وهكذا فالبلد المعني، على العكس ممّا يُتوقع، «يلعب بمحيطه» فيستعمله بذكاء وأحياناً بحمائية وبنوايا سيئة وإجراءات مثل التخفيضات التنافسية... ماذا فعل اليابان إذن منذ عام ١٩٤٥؟

ثم إن فكرة الاستلهام من النموذج الكوري، في بعض عناصره على الأقل، من أجل تعريف سياسة تنموية (وليس إعادة ترتيب هيكلي) تبقى مرتبطة بمدى إمكانية إعادة إنتاج العوامل التي يُعزى إليها النجاح الكوري. إعادة الانتاج هذه ليست ممكنة في كل الأمكنة والظروف. وهنا تُطرح مسألة معنى التنمية نفسها ومعنى الخضوع والمنافسة الدولية، وهذه الأخيرة هي المسألة المفروضة بشكل أساسي.

ويعتقد الكاتبان أن «اعادة ترتيب» بمعنى صندوق النقد الدولي أو اليونيسيف تبقى ضرورية طالما أن الاقتصادات المديونة الواقعة في عجز ما تزال تحت سيطرة النموذج التنموي الغربي. ولكنهالن تعود ضرورية عندما تقوم الشعوب، وليس الخبراء، بأخذ زمام الأمور في أيديها فتحدث انقلابات صاعقة غير منتظرة.

أية مخارج ممكنة لدين العالم الثالث يطرح الكاتبان مجدداً السؤال:

تنظيم وضبط اللعبة عبر السوق الثانوي؛ سياسة جديدة لصندوق النقد الدولي أو انتظام ديناميكي للستراتيجيات التنموية الموجودة حالياً: إمكانيات عديدة على المدى الطويل لكن من غير المستطاع، على المدى القصير، إيجاد حلّ للمشكلة التي يطرحها دين العالم الثالث. على المدى القصير فان «مشروع برادي» وتخفيض الاستحقاقات المتأتية من القطاعات العامة تحمل جرعة هواء لكن لا تتيح حلاً نهائياً للمشكلة. العالم المالي يعيش منذ عقد كامل

والسيف مسلطاً فوق رأسه: الخوف من أن تتكون جبهة مديونين ترفض تسديد الديون في العالم الثالث، أو أن يتوقف دفق الأموال إلى بلدان هذا العالم، أو أن تؤدي أزمة حادة في سوق القطع إلى إنهيار قيمة هذه الاستحقاقات والديون. ويدعو الكتاب إلى تصور حلّ ممكن للمشكلة مع عدم نسيان حقيقة أن هناك عجز فعلي عن رسم مستقبل وضع يتغير بصورة سريعة وفجائية غالباً.

يقول الكاتبان بأن مشكلة الديون عرفت تاريخياً أزمة مستعصية مرتين: ديون مرحلة الثورة الصناعية في أوروبا وحوض المتوسط (١٨٦٠ ـ ١٩١٨) وديون مرحلة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) وخصوصاً ديون ألمانيا المهزومة وديون فرنسا وبريطانيا وبلدان أوروبية أخرى حيال الولايات المتحدة وديون بلدان أميركية لاتينية.

ديون المرحلة الصناعية أفادت الاقتصاد العالمي لأنها ساهمت في زيادة الانتاجية وتوسّع الرأسمالية. أما ديون ما بعد الحرب العالمية الأولى فقد ساهمت في ولادة النازية والفاشية قبل أن يمتصها التضخم الناتج عن الأزمة الاقتصادية الكبرى ثم الحرب الكونية الثانية.

أما اليوم فالوضع يختلف إذ أن مشكلة الديون هي نتيجة للأزمة وليست مسبباً لها. هذه المشكلة هي اليوم من أسباب الركود وليس التضخم. فقد عرضت البلدان البترولية، حسب الكتاب، ذهبها الأسود في السوق العالمي عام ١٩٨٦ بأسعار زهيدة وراحت الدول المديونة تتنافس في ما بينها لبيع المواد الأولية فانهار سوق هذه المواد منذ عام ١٩٨٤ وركدت أسعار السلع المصنّعة في السوق العالمي. وتوقف تدفق الأموال نحو بلدان العالم الثالث خفّف من قدرتها على تسديد الديون على المديين القصير والطويل.

ويحذّر الكتاب من أن الأزمة الحقيقية ما زالت أمامنا وليست وراءنا، فالظروف أصبحت ناضجة لظهور أزمة عميقة شبيهة بأزمة الثلاثينات من هذا القرن. وليس الانهيار المالي في البورصة العالمية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ الذي تبعه الكساد الذي نعرفه سوى شاهدان بسيطان على ذلك.

لكن يعود الكاتبان عن تشاؤمهما هذا فيقولان بأن الظرف الحالي يختلف عن ظروف الثمانينات في نقاط عديدة. أولاً، وقد تبيّن «مشروع برادي» عن ذلك، فان السلطات المالية تعي تماماً المخاطر التي تحملها النزعات الانكماشية ويبدو أن الجميع قد تلقنوا دروس مرحلة ما بين الحربين العالميتين. ويبدو جلياً أن انكماشاً شبيهاً بركود ما بين الحربين الكونيتين غير محتمل الحدوث بسبب السعي للمحافظة على مستوى الدخل الحقيقي من الدول الغنية. في الوقت نفسه تعي حكومات الدول المتقدمة استحالة ترك أسعار النفط تنهار في المستقبل خوفاً من التسبب في أزمة شرق ـ أوسطية تنعكس سلباً على الصناعات الغربية. وقد بيّنت الحرب مع العراق عن هذه النزعة.

بالرغم من ذلك يعتقد الكاتبان بأنه لا يمكن تفادي الركود العالمي إلا بتنظيم حقيقي، في العلن أو في الخفاء، لتسديدات تناوبية أو تعاقبية للديون (أو حتى إعفاءات من هذه الديون). هذا الحل الواقعي ينمو بشكل براغماتي مع تحويل الاستحقاقات إلى استثمارات، تدل على ذلك الأذون المعطاة لبوليفيا والتشيلي من دائنيهم من القطاعات الخاصة لإعادة شراء ديونهم في السوق الثانوي. ونشاهد ذلك أيضاً في الاتفاق الموقّع بين البيرو ومصارف انكلوساكسونية يسمح لهذا البلد بالتوقف عن تسديد ديونه مقابل ثلاث أضعاف قيمتها من المنتجات التي يصعب عليه تصديرها بالسبل التقليدية. وأخيراً يستشهد الكتاب بما حدث من تخفيض للديون وبعض الاعفاءات الحاصلة.

ويختتم الكاتبان كتابهما برسم لوحة الديون في عقد التسعينات والتي تبيّن عن أن بانوراما ديون العالم الثالث اليوم اختلفت كثيراً عما كانت عليه في السابق. فالعائدات التي كونتها المصارف أصبحت في وضع تمنع حصول إنهيار مالي عالمي. وإدارة الديون تبدو الآن وكأنها تعيش ساعة الحقيقة. فرنسا بدأت تطبيق مقررات تورنتو وداكار عندما قررت إعفاء الديون العامة للبلدان الاثنتين والأربعين الأشد فقراً. في الوقت نفسه تحاول بلدان فقيرة أخرى البحث عن وضعية تسمح لها بالاستفادة من تخفيض الدين بناءً على «مشروع برادي». باختصار هناك اتجاه عالمي شديد نحو التخلص من مشكلة الديون بطريقة أو بأخرى والتوجه بالجهود نحو التنمية.

يتأرجح الكتاب بين التفاؤل والتشاؤم حيال مشكلة دين العالم الثالث ومصير الاقتصاد العالمي. وفي كل مرة يقدم حججاً فيها الكثير من عوامل الإقناع، ربما لأن اللوحة نفسها معقّدة ومتأرجحة ولا تسهّل رؤية المستقبل واستشرافه. لكن الكتاب، وهو دراسة علمية رصينة، يحيط بهذه المشكلة من جوانبها العديدة إلاّ جانب العلاقات السياسية الدولية الذي يمر عليه مرور الكرام فيوزّع المسؤوليات على اللاعبين بالتساوي تقريباً بالرغم من أن هدفه المعلن ليس البحث عن المذنب المسؤول بقدر ما هو البحث في أصول وجذور ومسار هذه المشكلة وحلولها المطروحة والممكنة.

# TOUJOURS MIEUX!

## UN PRIX IMBATTABLE!

## $ 16.750

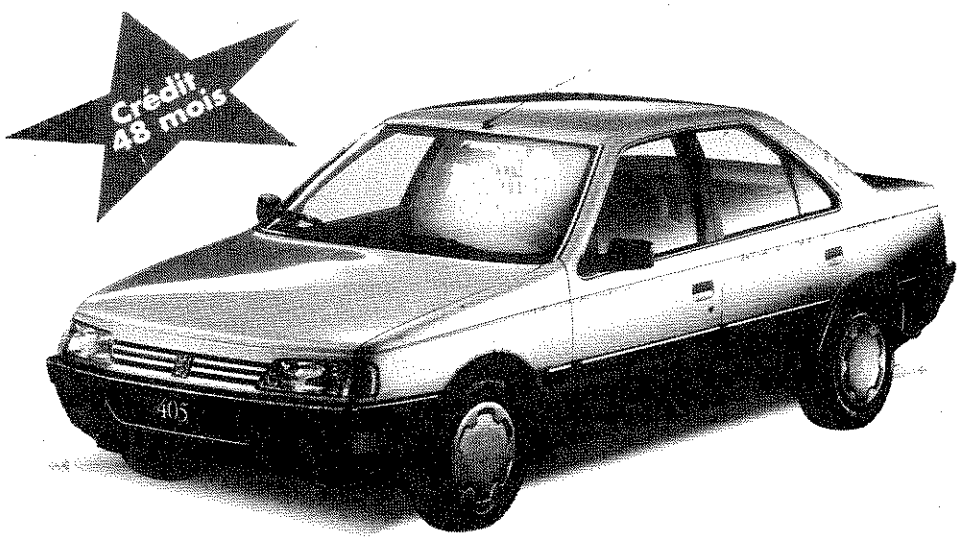


## Equipements de base:

Moteur 1.8 i / Boîte Aut.
Direction assistée.
Air conditionné / Vitres teintées.
Vitres électriques avant.
Verrouillage centralisé + plip.
Couleur métallisée / Radio Cassette.

**Livraison immédiate**
**Possibilité de Reprise** *de votre ancienne voiture.*

**LA NOUVELLE**

# 405

*Prestige*

**Millésime**

**1996**

**405**

PEUGEOT

## S.I.D.I.A. s.a.l *Concessionnaire*

**Beyrouth - Corniche du fleuve Tél: (01) 444656 - 443231 - 446087**

**Salles d'exposition ouvertes jusqu'à 18h**

TEAM

| Aley | Jounieh | Mazraa | Sid El Baouchrieh | Saida | Tripoli | Zahlé |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Rue Piscine | El mina El Jadida | Corniche Mazraa | Rue Principale | Boulevard Maarouf Saad | Rue Méléin | Al Maalka |
| Tél: (05) 554166 | Tél: (09) 910375 | Tél: (01) 316028 - 318189 | Tél: (01) 881943 | Tél: (07) 720474 | Tél: (06) 614723 | Tél: (08) 807424 |

## قراءة كتاب

# الولايات المتحدة: الجناح التابع

د. عبد الله فرحات(*)

يعالج الكتاب النظريات المتعددة التي سيّرت سياسة الولايات المتحدة في الجزء الآخر من قارتها، ألا وهو أميركا اللاتينية الوسطى والجنوبية، إنه بحث تاريخي في تطور الفكر الجيوسياسي للإدارة الأميركية في هذه المنطقة منذ نظرية مونرو العائدة لعام ١٨٢٣. قوام هذه النظرية تصد لأي نوع من التأثير أو التدخل الأوروبي أو غيره في منطقة لا يمكن إلا أن تتبع الفكر السياسي والنظام الليبرالي الأميركي، لأن قيام سياسة مناهضة للتوجه العام للولايات المتحدة في تلك البلاد يؤثر سلباً على مصالحها الاقتصادية والجيوستراتيجية. ومنذ تشييد مضيق بناما الذي يصل المحيط الأطلسي بالمحيط الهادي، عمدت الولايات المتحدة على إقامة ودعم أنظمة إن لم تكن موالية فعلى الأقل غير معادية لها، وذلك بغية حماية تجارتها البحرية داخل القارة الأميركية وحرية تنقل أساطيلها الحربية.

إن التاريخ الاستعماري لأميركا اللاتينية الوسطى والجنوبية وتقربها من بعض الثقافات الأوروبية يجعلاها عرضة لتأثيرات قد تعود سلباً على مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية الأمر الذي حملها لتصدّ دائم للسياسات والحركات الخارجية عن تأثيرها. ولكن مع تفاقم الوضع الاقتصادي في دول أميركا اللاتينية إلى حد أصبح الفقر هو القاعدة، نشأ في تلك الدول شعور بالأجحاف، حمّل أميركا الشمالية مسؤولية تردي الوضع الاجتماعي، ودفع بتلك الشعوب نحو مواقف جماعية معادية لتوجّه الولايات المتحدة ونفوذها.

لقد انعكس الوضع العام الخارجي على الوضع الداخلي في الولايات المتحدة، إذ عرفت الحقبة اللاحقة لثورة كوبا نشوء تيارين فكريين: الأول داعي لحماية الديمقراطية بمفهومها الأميركي بكل

(*) دكتور في الحقوق ـ محام بالاستئناف.

الوسائل، والثاني رافض لكل تدخل مسلح خارج حدود الولايات المتحدة، ويعتبر الرأي الأخير أن بعض المواقف الايديولوجية المعادية للولايات المتحدة في بلاد أميركا اللاتينية، مددها تردّي الوضع الاجتماعي الناتج عن جهل تلك الدول كيفية تطبيق السياسات الاقتصادية اللازمة. ووجودها في حالة من التبعية بالنسبة للدول الصناعية. يتجاذب إذاً السياسة الخارجية الأميركية تياران، الأول قائل بأن العلاقات بين الدول تقوم على صراع المصالح وبالتالي القوة، والتيار الثاني يقول بأن بتطبيق المبادىء الخلقية الفردية على العلاقات بين الدول، والسعي لحماية الحريات وحقوق الإنسان هو الطريق الأقرب للسلام والتوافق العالميين وبالتالي الحماية الأسلم لمصالح الدول عامة والولايات المتحدة خاصة. إنما يبقى لنظرية الرئيس ترومن ومن تبعه من الرؤساء تأثير أكيد على السياسة الخارجية. تعتبر النظرية تلك، أن كل تدخل للولايات المتحدة في العالم وإن اتخذ شكلاً اقتصادياً أو سياسياً، فهو يعكس ولا شك موقفاً ايديولوجياً، ولعل في تلك النظرية تبرير لبعض المواقف الأميركية الشمالية في تعاطيها مع دول أميركا اللاتينية.

وانطلاقاً من نظرية مونرو تشرع الكاتبة في عرض تاريخي تحليلي مسهب للتطور السياسي الاقتصادي والاجتماعي والأحداث الحربية في دول أميركا الوسطى والجنوبية فتتوقف عند ثورة كوبا والصراعات الحديثة لتحلل النظريات السياسية والايديولوجية التي رافقتها.

## نظرية الرئيس مونرو: وهم أم حقيقة

دعا الرئيس مونرو صراحة منذ عام ١٨٢٣ إلى مقاومة محاولات الدول المستعمرة سابقاً لبلاد أميركا اللاتينية بغية فرض نفوذها في تلك المنطقة مجدداً، متهدداً بالمقابل الامتناع عن مساعدة وتحريض الشعوب في سائر المستعمرات على الثورة والتحرر.

أعطى الدعم البريطاني لنظرية الرئيس فعالية دولية ولولاه لبقيت حبراً على ورق. فالصراع البريطاني الاسباني التاريخي انعكس على المنطقة الأميركية وساعد في تقلص النفوذ الاسباني وتعاظم النفوذ الأميركي الشمالي على الدول اللاتينوأميركية.

منذ بداية القرن العشرين صارت تدخل الولايات المتحدة سافراً: ففي سنة ١٩٠٣، دعمت وزارة الخارجية الأميركية ثورة في بناما، وكانت يومها جزءاً من الأرض الكولومبية فعلى أثر استقلال بلدها سارعت الحكومة البنامية على عقد معاهدة مع الولايات المتحدة تنازلت بموجبها عن ملكية الأراضي المحاذية للمجرى البحري.

وتتابعت التدخلات: في الجمهورية الدومينيكية سنة ١٩٠٥، في كوبا سنة ١٩٠٦ فبلغت ما يقارب العشرين تدخلاً حتى سنة ١٩٦٥ أعطت الولايات المتحدة لنفسها حق التدخل السياسي والعسكري

للأهمية التي تعلقها على سلامة الانتقال البحري من شواطئها على البحر الأطلسي إلى شواطئها على البحر الهادي.

## اختلاف المسارين التاريخيين:

تختلف المسيرة التاريخية لأميركا الشمالية اختلافاً جذرياً عن مسيرة أميركا اللاتينية فأميركا الشمالية وإن كانت سابقاً مستعمرة بريطانية فسكانها من الأوروبيين الذي أموها بحثاً عن الحرية. وقد أدت سيطرة للعرق الأبيض إلى نوع من الاستقرار السياسي، من جهة كما ساهمت وسعة الأراضي وتوفر مقومات اقتصاد زراعي وصناعي ثابت في بحبوحة واستقرار اقتصاديين واجتماعيين.

وقد نجم عن توافد المهاجرين الأوروبيين إلى تلك الأصقاع بحثاً عن الغنائم والثروات طبقية عرقية بين العرق الأبيض والهنود المحليين، إضافة إلى التفاوت في الثقافة والرقي والتحضر بينهما. إنما بقي الوضع السياسي والاجتماعي على شيء من الثبات وعرف وحدة وطنية دعمتها الثورة على الاستعمار البريطاني والتأثر المباشر بالثورة الفرنسية. انعكست هذه الأحداث تيارات تحررية في البلاد الأميركية ـ الاسبانية إنما الأحداث الأكثر خطورة اندلعت إثر احتلال نابوليون لاسبانيا وتنصيب جوزف أخاه الأكبر ملكاً عليها. إذ خف النفوذ الاسباني في تلك الدول ونشبت حروب أهلية بين الداعمين لعائلة البربون ـ الملوك التقليديون من جهة، والذي اغتنموا فرصة وصول جوزف بونابرت للعرش للمطالبة بإنشاء جمهوريات ليبرالية والسعي لتحرر اقتصادي من جهة ثانية.

نشأت إذاً الجمهوريات اللاتينية في القارة الأميركية في أجواء عاصفة من الحروب والثورات وفيض من الدماء. إن النتيجة الحتمية للتفاوت هذا بين الوضع التاريخي، الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي بين الأميركيتين أدى إلى تقلقل في العلاقات واختلاف في المصير. فكان لتلك الأحداث التاريخية التأثر السلبي المباشر عن نظرية الرئيس مونرو.

ولعل أحداث نيكاراغوا والتغييرات السياسية في كوبا ومن ثم مجرى الأحداث في معظم الدول اللاتينية في القارة الأميركية رسخت الاقتناع بعدم جدوى نظريتي مونرو وروزفلت إذ لم تحقق أي من الأهداف العامة لتلك النظريتين.

## أميركا اللاتينية بين الشرق والغرب وتأثير الحرب الباردة عليها

لفترة طويلة من الزمن كانت الصراعات في جنوب القارة الأميركية بمعزل عن التأثيرات الخارجية وأسبابها العامة كانت محض داخلية. وكانت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة صاحبة قرار الفصل في تلك المنطقة. إن نجاح الثورة الكوبية أدى إلى تغيير واضح في ميزان

القوى، ودفع الاتحاد السوفياتي إلى ولوج ساحة الصراع، ففرض وجوده كقوة عظمى فاعلة في أميركا اللاتينية. ولعل التقارب بين الاتحاد السوفياتي من جهة وكوبا وغيرها من الحكومات أو القوى الفاعلة في المنطقة الأميركية الجنوبية مرده ولا شك إلى العداء المشترك للولايات المتحدة. تختلف هذه الدول تماماً عن الاتحاد السوفياتي ولا تربطها به أية علاقة جغرافية أو ثقافية أو اقتصادية إنما شهدت دول أميركا اللاتينية في النصف الأخير من القرن العشرين إلى تغييرات ديمغرافية واقتصادية مهمة، أتت بمجملها سلبية. وبما أنه كان لا بد من سبب يفسر التردي الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول فقداعتبرت شعوبها أن الولايات المتحدة هي المسؤولة المباشرة عن مشاكلها. مما حدا بكثير من الحكومات إلى إقامة علاقات ديبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي كالبرازيل سنة ١٩٦١ والشيلي سنة ١٩٦٤ ودول الأند الخمسة بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٧٠ وكوستاريكا سنة ١٩٧١. استتبع تلك العلاقات الديبلوماسية علاقات اقتصادية وأعمال استيراد وتصدير بلغت قيمتها التجارية سنة ١٩٧٠ سبعين مليون روبل سوفياتي وسنة ١٩٧١ ماية وأربعة ملايين بعد أن كانت سنة ١٩٦٠ ثلاثين مليون.

إنما التقارب مع الاتحاد السوفياتي لم يكن خالياً من الثغرات، فحتى الرئيس كاسترو قد تمسك دوماً باستقلالية قراره ولم ينصع بشكل أعمى للتأثير السوفياتي.

ولعل مداخلة شي كيفارا أثناء الاجتماع التي عقدته في الجزائر منظمة التضامن الأفريقية ـ الآسيوية معبرة في هذا الاطار، إذ شبه التعامل التجاري مع الاتحاد السوفياتي بالتعامل التجاري مع الولايات المتحدة. اشتدت الأزمات في دول أميركا اللاتينية بشكل مقلق بعدما شهدته بعد عام ١٩٤٥ من انتعاش ويسر. ولطالما اعتبر أهل الشأن في تلك الأقطار أن بلاد أميركا اللاتينية جزء من العالم الغربي المتحضر. والأكيد أن عشية الحرب العالمية الثانية كانت الأرجنتين مثلاً من الدول الغنية.

**أولاً:** الديمغرافيا المتزايدة بشكل مقلق: تقدر الزيادة السكانية بمعدل ٣٥٪ كل سنة، بينما النمو الاقتصادي غائب تماماً.

**ثانياً:** إن الشعوب الأميركية الجنوبية فتية فحوالي ٦٠,١٪ منها لا يتجاوز عمره الرابعة والعشرين مما يعسّر تعميم التربية والتعليم العام، ويزيد من الأمية وبالتالي البطالة والفقر.

**ثالثاً:** الوضع الزراعي السيء العائد لتفرد الطبقة الغنية بتملك أراضي شاسعة ولتصدير القسط الأوفر من المردود الزراعي. بينما المساحة الزراعية الممتلكة من الفلاحين هي جد صغيرة وغير كافية إطلاقاً.

**رابعاً:** البطالة التي تدفع بالشباب إلى الهجرة نحو أميركا الشمالية.

**خامساً:** عدم الخبرة الفنية وتقهقر الطاقات العلمية أو هجرتها.

**سادساً:** الهجرة من الأرياف والتقوقع السكاني في المدن وذلك في إطار من الفقر المدقع ودون أي تنظيم أو تخطيط. فالمدن عامة غير مهيئة لاستيعاب هذه الأعداد من الوافدين اليها مماأوجد معضلة اجتماعية تتفاقم وتتفاعل مع المعضلات الاقتصادية.

**سابعاً:** الأزمات المتعددة الأنواع والأشكال أوجدت نقمة اجتماعية وولدت نزعة ثورية، حالت دون التقدم وبناء المؤسسات في معظم دول أميركا اللاتينية.

في ضوء هذه المعطيات فهمت الادارة الأميركية الشمالية أن مناهضة التيارات الداعية إلى إحلال المساواة والعدالة الاجتماعية تحت أي شعار لا تخدم مصالحها البتة. ومن هنا دعت إلى التحالف من أجل التقدم عارضة مساهمتها في إعادة العافية الاقتصادية إلى بلاد قارتها الجنوبية. وبالتالي مع مساعداتها الاقتصادية بإرساء أواصر التعاون على كل الصعد.

إنما صراع الجبارين الأميركي والسوفياتي انعكس سلباً على الوضع العام في أميركا اللاتينية وزاد مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية تفاقماً. من جهة أخرى حملت حرب الفيتنام وفضيحة واترغات وما استتبعهما من مشاكل داخلية، حملت الولايات المتحدة على اتباع سياسة غير مستقرة في بعض الدول كالشيلي بحيث عمد الكونغرس والصحافة إلى انتقاد لسياسة الحكومة الشيلية الحليفة، بينما لم يعارضا سياسة الحكومة الشيلية المعادية.

## سياسة الرئيس جيمي كارتر الأخلاقية في الحكم والعلاقات الخارجية

رغم الأكثرية الضئيلة التي أوصلته إلى سدة الرئاسة (٥٠,١٪ من الأصوات) وخبرته المحدودة بالسياسة الفيدرالية وانحصار نشاطه في ولايته الأم جورجيا ـ فقد عمل الرئيس كارتر إلى تغيير مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فبرأيه وحسب تصريح عائد لشهر أيار ١٩٧٧ «لا يجوز أن تحمل الحرب الباردة الولايات المتحدة على دعم بعض الدول قسراً. كما نادى بانتهاء الحرب الباردة منذ أوائل ولايته. كان برأيه على الولايات المتحدة أن توقف سياسة الحرب الباردة أو تحجمها وبالتالي تهدئة الصراعات الجيوستراتيجية بهدف العودة إلى دورها الأساسي، الكوني وصون أخلاقية السياسة الدولية، ولا يتم ذلك إلا بدعم وتنفيذ توجيهات وقرارات منظمة الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان.

من هنا الدعوة إلى التحالف والتكاتف الدولي للتطور واحلال السلام. ومع توسع ونمو الجامعات الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية وتوافد الأساتذة والطلاب الشماليين إلى بلاد أميركا الجنوبية انتشرت أفكار علمية تقدمية ونظريات اقتصادية جديدة أدت في ما أدت إليه إلى تخطي بعض المعضلات المستحكمة منذ زمن تلك الدول. إنما بقي الحل الجذري مستعصياً لكثرة المشاكل وتشعبها وارتباطها بأسباب مختلفة.

## مضيق بناما وما أثاره من جدل

إن أهمية مضيق بناما بالنسبة للولايات المتحدة حال دون إعادته والمنطقة المحيطة به إلى السلطات البنامية. غير أن لدى الادارة الأميركية الاقتناع الراسخ بوجوب تسوية معضلة المضيق. مما حمل الرئيس كارتر إلى توقيع في ١٩٧٥/٩/٧ معاهدتين مع السلطات البنامية، المعاهدة الأولى تعترف بسيادة بناما على المضيق وتلزم الولايات المتحدة بمساعدة سنوية لهذه الأخيرة تتفاوت بين ٥٠ و٧٠ مليون دولار أميركي. بالمقابل تحتفظ الولايات المتحدة حتى تاريخ ١٩٩٩/٩/٣١ الحق بحماية المضيق والاشراف عليه بواسطة لجنة مؤلفة من تسعة أعضاء (خمسة أميركيين وأربع بناميين).

أما المعاهدة الثانية وقد أطلق عليها اسم معاهدة الحياد فقد أعطت الولايات المتحدة الحق الدائم بفرض أي وسيلة كانت حياد المضيق. أثار كل من المعاهدتين جدالاً في الكونغرس أعاق التصديق عليهما وقد احتج وعارض المعاهدتين التيار المحافظ. إنما كان للجدل هذا ضمن المؤسسات الدستورية أثراً ايجابياً. إذ انه حمل وللمرة الأولى الكونغرس على إجراء تعديلات على معاهدة دولية. ولم تعد تحاك السياسة الخارجية الأميركية في كواليس الادارة ومن صنيع أقلية فيها. ولعل الأزمات اللاحقة ومعالجتها، أن في نيكاراغوا والسلفادور أو غيرها دلت أولاً على هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة الأميركية وداخل إدارتها كما دلت ثانياً على تكرار في سير الأحداث، وذلك لأن الأسباب واحدة ولم تتغير، إنما ترتدي في كل حقبة حلة جديدة، ومن البديهي إذاً أن تؤدي إلى النتائج عينها.

ومن أهم الصراعات بين الولايات المتحدة والتيارات اللاتينية المناهضة كان الصراع مع الساندينيين الذي اتخذ أشكالاً عدة واستحوذ حله على جهود كبيرة. وكل محاولات إرساء أواصر تعاون محتمل أو على الأقل وقف لحالة الصراع الدائم باءت بالفشل. حتى ان سياسة التفهم والاعتدال والمساعدة التي اعتقدت الادارة الأميركية الشمالية أنها اتبعتها لم تبلغ النتائج المرجوة وأثرت سلباً على شعبية الرئيس كارتر في الانتخابات الرئاسية اللاحقة.

واللافت أن معظم الانتقادات التي وجهت لسياسة الادارة الأميركية الخارجية آنذاك تعود لسماحها بقيام حكومات ذات توجه مختلف في القسم الجنوبي من القارة الأميركية إذ كان لاعتدالها الأثر السلبي على شعبيتها.

## صراع التيارات داخل ادارة الرئيس رونالد ريغن

تضارب تياران سياسيان في إدارة الرئيس رونالد ريغن: يقول الأول بوجوب اتخاذ مواقف عملية تجاه الصراعات في أميركا اللاتينية حتى ولو كان ذلك على حساب المبادىء العامة التي توجه السياسة الأميركية.

أما التيار الثاني فسعى للمحافظة على الوجه السياسي التقليدي للولايات المتحدة الأميركية وبالتالي رفع الصراع إلى مستوى

المبادىء وهنا تدخل الكاتبة كواليس النزاعات والصراعات في أميركا اللاتينية أثناء ولاية الرئيس ريغن ومواقف إدارة هذا الأخير منها، وتتوقف عند التغييرات السريعة لتلك المواقف وانعكاسها بشكل أو بآخر على توازن القوى في الجزء الجنوبي من القارة الأميركية من جهة وخاصة على السياسة الداخلية الأميركية من جهة أخرى.

لقد استحوذت السياسة الداخلية على اهتمام الرئيس ريغن أكثر من غيرها ولعل هذا الاهتمام أدى إلى تفاقم الوضع في بلاد أميركا اللاتينية. مرده سياسة المراوحة بين الاندفاع والتراجع، وذلك حسب الأجواء الداخلية في الولايات المتحدة. أما إدارة الرئيس بوش اعتمدت سياسة المساعدة الاقتصادية وعدم الدخول في متاهات الصراعات في أميركا الجنوبية. لما أحدثت من نتائج سلبية في الولايات المتحدة. والواضح أن الذي أنجح التوجه الأخير هو التقارب الأميركي الشمالي السوفياتي. فقد انعكس استقراراً في بلاد أميركا اللاتينية وتجميداً للصراعات وخاصة ارتياحاً ورخاء اقتصاديين.

## الاتجاه الأخير للوضع العام في أميركا اللاتينية

انحسرت حالياً الصراعات السياسية في دول أميركا اللاتينية واتخذت أوجهاً اقتصادية واجتماعية وبالفعل أن المشاكل التي تواجه الحكومات في القارة الأميركية حالياً، هي مشاكل اقتصادية تؤثر في تركيبة المجتمعات وتحكم مصيرها. لعل المشاكل الحقيقية، كانت ولم تزل: الديمغرافيا، الهجرة، التجارة، التغذية... فهمت الولايات المتحدة أن الحل هو في اعتماد سياسة المساعدة الاقتصادية للحؤول دون تفاقم الوضع وتدعيم الاستقرار الاجتماعي في تلك البلاد وانفاذاً لهذا التوجه اتبعت سياسة «المبادلة للأميركيتين» والهدف منها فتح باب التعاون الاقتصادي بشكل عام والتبادل التجاري بشكل خاص، تتناغم هذه السياسة والانفتاح الاقتصادي نحو كندا، واستراليا وإنشاء منطقة تبادل تجاري حر وقد ترجمت هذه السياسة بتوقيع معاهدتين الأولى مع كندا والثانية مع المكسيك.

توجه حالياً الولايات المتحدة نفسها نتائج سياستها مع دول أميركا اللاتينية وعدم الاستقرار الذي ساد تلك الدول مدة طويلة من الزمن كما تواجه مشكلة الهجرة الكثيفة نحوها من المكسيك وغيرها من الدول، نحو البحبوحة والاستقرار عندها، فالحل إذاً هو اقتصادي أولاً برأي الكاتبة فإذا عاد الاستقرار الاقتصادي مع إنشاء نوع قد تشهد أميركا اللاتينية انتعاشاً واستقرار اجتماعيين أكيدين إذا ما أنشأت السوق المشتركة بينها، وأقيم تعاون اقتصادي راسخ بين الأميركيتين تشجع الاستثمار وتستجلب الرساميل.

# FERUM

## NAVIGATION LINES LTD

# LIMASSOL

AND THEIR GENERAL AGENTS WORLDWIDE

## HERIMAR MANAGEMENT CO. LTD

**(Athens)**

ARE PLEASED TO AANOUNE THEIR MONTHLY REGULAR BULK

SERVICE WITH 4 FULLY OWNED VESSELS FROM

## CANADIAN GREAT LAKES,

## ST. LAURENCE RIVER AND EC. USA

TO

## BEIRUT - LATTAKIA - ALEXANDRIA

AND VICE-VERSA

For information and bookings please contact:

GENERAL AGENTS IN LEBANON: SPEMAR SHIPPING AGENCIES S.A.R.L. (BEIRUT)
**Beirut,** Phone : 1/44 27 12 Fax : 1/58 56 15 Tlx: 41784

GENERAL AGENTS IN CANADA: SEACHART MARINE INC.
**Montreal,** Phone : (514)874-1999 Fax : (514)874-0407 Tlx : 05-24396
**Sorel,** Phone : (514) 742-3374 Fax : (514)742-3373
**Toronto,** Phone : )905)602-7775 Fax : (905)602-7393

GENERAL AGENTS WORLD WIDE : SHERIMAR MANAGEMENT CO. LTD (ATHENS)
**Athens,** Phone : 1/95 70 561 Fax : 1/95 65 219 Tlx : 210920
E-Mail : SHERIMAR a PROMETHEUS. HOL. GR

| | Hamilton | Sorel | Halifax | Alexandria | Beirut | Lattakia |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Blue Moon (dwt 11600) | 17/06 | 24/06 | 03/07 | 21/07 | 28/07 | 31/07 |
| Blue Bay (dwt 22300) | 25/06 | 01/07 | 10/07 | 28/07 | 04/08 | 08/08 |
| Blue Marine (dwt 15106) | 20/07 | 26/07 | 30/07 | 16/08 | 21/08 | 23/08 |
| Blue Breeze (dwt 16549) | 20/08 | 25/08 | 02/09 | 15/09 | 21/09 | 27/09 |

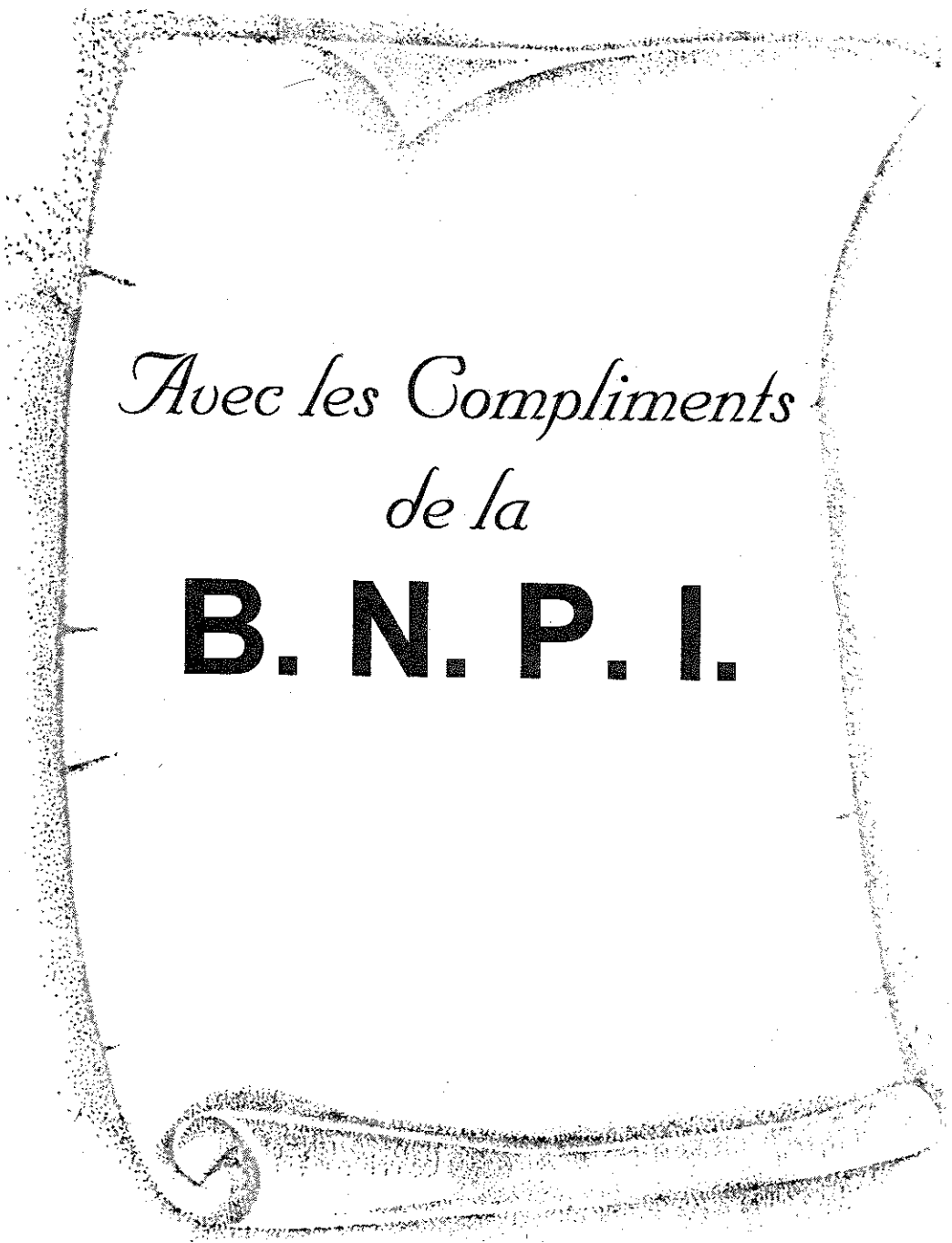
Avec les Compliments
de la
B. N. P. I.

moins de cinq ans. Cela veut dire, et c'est terrible, que le modèle de croissance de l'Occident coûte aujourd'hui au Sud l'équivalent d'un Hiroshima tous les deux jours! On ne peut imaginer une gestion plus désastreuse de la planète. La barbarie, la voilà!

**Q: Le sionisme ne semble pas très présent dans les pays de l'Extrême-Orient. Pensez-vous qu'une union entre ces pays et les pays arabe puissent à moyen terme mettre fin au sionisme ?**

R: C'est la seule solution, et c'est ce que j'ai appelé le nouveau Bandung, qui ne serait plus dans les conditions historiques du premier où il y avait deux blocs et où il s'agissait de s'aligner sur l'un ou sur l'autre. Maintenant il ne reste plus qu'un seul bloc et le problème c'est de réaliser l'unité contre ce bloc. Et ce nouveau Bandung est la clé de tous les problèmes contemporains.

**Q: Quel est le modèle idéal de la démocratie, et quel pays selon vous se rapproche le plus de ce modèle actuellement?**

R: Aucun. Déjà Rousseau le grand théoricien disait: "il n'y a jamais eu de démocratie et il n'y en aura jamais". Et il donnait deux raisons à cela: premièrement l'accumulation des fortunes d'un côté et de la misère de l'autre interdit la formation de la volonté générale, idée clée de son système; deuxièmement, et on l'oublit très souvent, le fait que les individus, dans la théorie occidentale, se considèrent chacun comme le centre de la mesure de toute chose. Rousseau exigeait que chaque citoyen prête serment devant un magistrat de sa croyance dans son Dieu, c'est en d'autres termes l'accord sur des valeurs absolues. Quand il n'y a pas ces accords, chacun est le centre de la mesure de toute chose, et nous somme donc voués à une guerre de tous contre tous, car comme disait Rops: "l'homme est un loup pour l'homme".

**Q: Ce n'est donc pas, de toute évidence, en Occident qu'il faut chercher le modèle d'une vraie démocratie?**

R: Certainement pas. On nous donne en Occident comme modèle de démocratie la démocratie athénienne au temps de Périclès, or l'on oublit qu'il y avait 21 000 citoyens libres pour 110 000 esclaves sans droits, cela s'appelle une oligarchie esclavagiste!

Quand la déclaration française des droits de l'homme dit dans son préambule: "tous les hommes naissent libres et égaux en droits" c'est magnifique!, seulement c'est en théorie . Et la déclaration universelle des droits de l'homme de 1948 énonce, en paroles uniquement, le droit au travail: qu'est-ce que cela signifie lorsqu'il y a des centaines de millions de chômeurs dans le monde. Dans cette déclaration on dit: "égalité des hommes devant la loi", bien-sûr, un milliardaire ou un chômeur n'ont pas le droit de voler un pain, il est cependant peu probable que le milliardaire se trouve dans cette obligation; l'un est l'autre ont également le droit d'acheter une société de production cinématographique ou un journal, il est peu probable que le chômeur puisse jouir de ce droit. Ceux sont là encore des principes de démocratie, d'égalité, de droits de l'homme théoriques mais qui ne vont jamais dans la réalité. En ce qui concerne les droits de l'homme, actuellement dans le monde, 80% des ressources naturelles sont dans le tiers-monde; elles sont contrôlées et consommées par 20%. Résultat: 45 millions d'êtres humains chaque année meurent de faim, de malnutrition ou de maladies aisément guérissables dont, ajoute l'UNICEF, 15,5 millions d'enfants de

très bonne; mes enfants sont tout à fait d'accord avec moi, mes petits enfants aussi puisque je suis même arrière-grand-père. De ce côté, tout s'est bien passé. Par contre il est vrai que les réactions des autres gens ont été très violentes. Ainsi, le libraire qui a Paris fait la distribution de mes livres a été agressé: on lui a détruit sa librairie et on lui a cassé la figure et il a passé plusieurs jours à l'hôpital. C'est leur seule façon de répondre. De même, avec l'abbé Pierre, ils sont arrivés, à force de l'asaillir, profitant de sa faiblesse physique et à coups de pression morale, à le réduire au silence. Nous subissons vraiment une violence permanente; les menaces de mort, n'en parlons pas: "Tu ne passeras pas le printemps" etc., le printemps est d'ailleurs passé, l'été aussi.

**Q: D'autres personnes dans votre famille se sont-elles également converties à l'Islam?**

R: Non, dans ma famille en général, ils sont plutôt athées, mais ils n'ont pas du tout désapprouvé ma démarche, qui n'est en rien exclusive. Je n'aime pas le terme de conversion comme si j'avais renié le passé. Etre musulman n'empêche pas que Jésus reste le centre de ma croyance, comme il est dit dans le Coran d'ailleurs.

**Q: On peut donc dire que vous avez embrassé en plus la religion musulmane...**

R: Voilà, et j'ai enervé tout le monde lorsque j'ai reçu le prix Fayçal en Arabie Saoudite et que j'ai dit: "j'entre en Islam avec l'Evangile sous un bras et le Capital de Marx sous l'autre".

**Q: Les pratiques et les pressions des lobbies juifs vont à l'encontre de la liberté d'expression que garantit la Constitution française; les autorités françaises et notamment le Conseil des Sages ne peuvent-elles prendre aucune initiative pour garantir ce droit sacré?**

R: Non. Il est inscrit dans la Constitution et dans la Loi française que l'on a un droit de réponse en cas de diffamation publique, or là il y a eu diffamation publique et ce droit de réponse nous a été refusé, à tous les deux, même à l'abbé Pierre qui est pourtant la personnalité la plus respectable et la plus respectée de France. Comme le général De Gaulle l'avait d'ailleurs lui-même déjà remarqué, et je le cite: "le lobby sioniste israélien dispose en France d'une influence excessive sur les moyens d'expression en premier lieu".

dont les médias font la publicité autour de Bernard-Henri Lévy, de Vidal-Naquet et quelques autres qui ont déversé les pires infamies contre nous en pensant nous faire du tort. Et je vais vous donner un exemple amusant: on m'a interviewé pour la télévision canadienne et on m'a dit, "vous savez, nous essayons d'être objectifs, donc après vous il y a quelqu'un qui a un point de vue divergent, et c'est M. Vidal-Naquet", et je leur ai dit de remercier de ma part M. Vidal-Naquet pour les déclarations qu'il a faites dans le journal "le Monde". Il a dit: "il ne faut surtout pas donner la parole à ces gens parce que s'ils parlent, ils ont gagné d'avance". Quel aveu! Alors je leur ai dit que s'ils voulaient me faire taire , la seule solution était de me tuer.

**Q: Quelle est concrètement la nature des pressions que vous avez rencontrées en France et à l'étranger, avant et après la publication de votre livre "Les Mythes fondateurs de la politique israélienne"?**

R: Les pressions ont été, premièrement dans la presse, de critiquer le livre sans même l'avoir lu. On m'a prêté les choses les plus farfelues et quelqu'un est allé jusqu'à dire que je niais l'existence des camps de concentration, alors que j'ai vécu trente-trois mois dans un camp de concentration. Ensuite j'ai été la cible des diffamations les plus incroyables; un journal a osé écrire que l'abbé Pierre avait sur le sionisme les opinions du K.G.B., tout simplement parce que son ami Garaudy qui a été un dignitaire du Parti communiste pouvait lui fournir les informations de la police secrète. On ne peut imaginer plus ignoble diffamation, et ni l'un ni l'autre n'avons eu la possibilité de répondre à cela; c'est pourquoi maintenant nous publions une brochure droit de réponse et nous lançons franchement un appel de soutien à tous les pays qui veulent lutter contre cette infamie.

**Q: A part l'abbé Pierre, avez-vous reçu le soutien d'autres personalités publiques en France ou à l'étranger?**

R: Les soutiens sont très nombreux, mais n'osent pas se montrer, parce que tout le monde n'a pas eu le courage qu'a eu l'abbé Pierre de se prononcer aussi clairement qu'il l'a fait.

**Q: Y-a-t-il eu des changements dans votre environnement familial et social après la publication de vos idées sur le sionisme et suite aux pressions exercées par les lobbies juifs?**

**Et quelle a été la réaction de votre famille, de vos amis et de vos relations?**

R: La relation avec mes amis, ma famille et mes relations a toujours été

la plus sectaire; c'est donc une définition du juif basée sur un critère racial ou confessionnel, c'est du moyen-âge, voyons!

**Q: La cohabitation d'un état palestinien et d'un état israélien est-elle viable sur le territoire actuel, ou bien Israël devra-t-il continuer son expansionisme?**

R: Israël continue et continuera son expansionisme. Dans la Bible dont je vous parlais, préfacée par le grand rabbin des armées, on montre une carte du Grand Israël et on présente toute la Bible comme étant l'histoire d'Abraham, père de la nation juive et la protégeant dans tous ses combats, Dieu étant de leur côté, exactement comme dans les réçits mythiques de la conquête de Canaan par Josué.Tous les exégètes, qu'ils soient catholiques, protestants ou même juifs ont montré qu'en aucun cas on ne pouvait fonder la politique actuelle d'Israël sur la promesse mythique.

**Q: On entend de plus en plus parler de terrorisme, mais personne n'a vraiment cherché à définir clairement ce qu'est le terrorisme et à faire la différence entre les actes terroristes et la lutte pour la libération de sa terre occupée.**

**Pourquoi cet amalgame et quelle est votre définition du terrorisme?**

R: C'est très simple, on appelle terrorisme la violence des faibles; le maintien de l'ordre et la lutte anti-terroriste la violence des forts.

**Q: Que pensez-vous du massacre de Cana et de l'opération "les raisins de la colère"?**

R: Il n'y a aucune justification à cette opération car il s'agissait d'un soldat israélien qui a été tué non pas en Israël mais dans les territoires occupés. Si l'on emploie le langage de la résistance qui était le nôtre, un occupant a été tué par un résistant, et dans ce cas il n'y avait aucune raison d'aller bombarder le Liban. Même Hitler ne faisait pas cela; quand celui qui est devenu le Colonel fabien a tué en plein Paris un colonel allemand, on a fusillé quarante communistes, c'est vrai, mais on n'a pas bombardé Paris! Alors là on fait pire. C'est ce que M. Zimmermann appelle le judéo-nazisme. Je n'ai jamais employé cette expression mais c'est un écrivain israélien qui l'a employée.

**Q: Quelle a été l'écho du massacre de Cana dans le milieu des intellectuels français?**

R: Vous savez, ce qu'on appelle les intellectuels ce sont une petite bande

il y aurait un appartheid des morts, où les uns seraient supérieurs aux autres car ils feraient partie d'un projet divin, comme la mort du Christ ou sa résurrection.Non, moi quand j'ai vécu dans les camps, je n'avais pas l'impression d'exécuter un dessein de Dieu, je faisais simplement mon devoir d'homme en disant non à Hitler, c'est tout.

**Q: Les trois grandes religions monthéistes, la religion juive, chrétienne et musulmane ont de tout temps coexisté au Moyen-Orient, et aujourd'hui avec l'intrusion du sionisme dans le coeur même du monde arabe, des séditions confessionnelles et religieuses ont lieu dans différents endroits de la région.**

**Est-ce dû à votre avis au ségrégationisme juif ou sioniste?**

R: Pas juif, sioniste. Je n'ai absolument rien contre les juifs. Quand j'étais dans les camps de concentration, j'y étais avec le fondateur de la Licra française (Ligue contre le racisme) Bernard Lecache et nous faisions des cours sur les prophètes d'Israël. Ce qui est dangereux c'est le nationalisme et surtout le colonialisme propres au sionisme. Et c'est assez curieux car d'après les statistiques de l'état d'Israël lui-même, seulement 15% des juifs seraient pieux, et croiraient donc en Dieu. Herzl était un athée, Ben Gourion également. Cependant Ben Gourion a imposé l'instruction religieuse pour utiliser des mythes bibliques comme celui de la terre promise etc. qui permettent aujourd'hui de faire des plans de désintégration de tous les pays voisins, depuis l'Euphrate jusqu'au Nil, à partir d'une lecture intégriste de la Bible. Et dans mon livre j'essaye de montrer que toute la politique israélienne est fondée sur une lecture intégriste de la Bible et sur une lecture falsifiée de l'histoire, lorsqu'il s'agit de l'histoire récente.

**Q: Donc les séditions confessionnelles et religieuses qui ont lieu dans le monde arabe et musulman seraient dues en grande partie au ségrégationisme sioniste, n'est-ce pas?**

R: Israël est un état raciste, comme l'avait déclaré d'ailleurs l'ONU, jusqu'au moment où les Etats-Unis, après la guerre d'Iraq ont réussi à imposer la suppression de cet article. Il s'agit donc bel et bien d'un état raciste. Et c'est un israélien, professeur à l'université hébraïque de Jérusalem, M. Israël Shahak qui l'a écrit dans son livre, "Le Racisme de l'état d'Israël". Il n'y a pas de constitution en Israël mais une loi fondamentale, et dans la loi du retour, la définition d'un juif est la suivante: "pour être juif, il faut avoir une mère juive ou bien être converti selon la hallaka", formule de conversion

**Q: Quels seront à coup sûr les conséquences de la politique sioniste d'Israel?**

R: Je crois que le pire ennemi d'Israël, c'est le sionisme. Si Israël s'était intégré aux pays du Moyen-Orient avec l'ensemble de la famille abrahamique dont sont les chrétiens, les musulmans et les juifs , cela se serait très bien passé. Mais ils sont venus comme un bastion avancé, et c'était l'expression de leur fondateur spirituel Théodore Herzl, "un bastion avancé de la civilisation occidentale contre la barbarie orientale", c'est-à-dire pour continuer une politique coloniale. De ce point de vue, les empires n'ont jamais duré indéfiniment, celui de Napoléon a duré une trentaine d'années, celui d'Hitler en a duré une dizaine, et je pense qu'il arrivera un moment où les israéliens seront obligés d'arriver à composition, à traiter non pas en colonialistes mais en gens qui veulent s'intégrer honnêtement au Moyen-Orient, et pour cela il faut détruire le sionisme. Il faut "désioniser" Israël, et ce n'est pas là uniquement une idée d'un ennemi; le rabbin Moshé Menuhin, le père du grand violoniste, dans un des plus beaux livres que j'ai lus sur Israël intitulé "Decadence of Judaism", déclare que le plus grand ennemi d'Israël, c'est les sionistes. Il dit "vous êtes la trahison de nos prophètes", et le rabbin Menuhin conclut que le plus grand résultat du sionsime c'est d'avoir déjudaïsé les juifs d'Israël. Le sionisme n'a rien à voir avec la religion d'Israël, il s'en sert, mais en réalité c'est un emprunt au nationalisme et au colonialisme européen du 19ème siècle.

**Q: Certains juifs eux-même remettent en cause la théorie des chambres à gaz. Pourquoi leur voix à eux ne se font pas entendre?**

R: Le problème n'est pas uniquement celui des chambres à gaz, en fait on a construit de toutes pièces l'histoire d'Israël, et maintenant beaucoup d'Israéliens protèstent. Un grand professeur israélien a étudié 107 manuels scolaires israéliens et montre dans son rapport comment on a falsifié l'histoire. Il y a donc maintenant en Israël, et nous devons nous en réjouir, tout une école qui dit "nous avons bâti notre politique sur des mythes". Le repentant le plus évident étant le professeur Zimmermann de l'université hébraïque de Jérusalem, spécialiste de la langue allemande, de l'histoire allemande et de l'histoire de l'hitlérisme et qui dit lui-même: "nous avons vécu sur des mythes".N'allons pas dire qu'il nie les crimes d'Hitler, Zimmermann reconnaît simplement qu'ils ont d'une part été exagérés et d'autre part on leur a donné une signification religieuse en employant par exemple le terme "holocauste", qui est un terme théologique. Par conséquent

sionistes, la presse entière, tout le monde s'est mis sur son dos, on a essayé de le diffamer; et par conséquent il a été momentanément obligé de se retirer de cette lutte, c'est tout.

**Q: Ce n'est pas un abandon?**

R: Non. Je ne me sens pas du tout abandonné. Je viens d'ailleurs de lui envoyer un recueil de poèmes en cadeau pour sa fête qui tombe le 5 août, puisqu'il a à peu près le même âge que moi.

**Q: Le Liban avait un rôle important quand il était le carrefour des civilisations; la situation s'est ensuite détériorée lorsqu'il est devenu le théâtre d'un conflit des civilisations.**

**Comment à votre avis le Liban pourrait-il récupérer ce rôle?**

R: Vous savez ce n'est pas un conflit des civilisations au sens où l'entend M. Huntington. En réalité, à partir du moment où l'Union soviétique a implosé, il fallait chercher un autre diable pour justifier d'une part l'aide à Israël qui jusque-là était chargé de contenir l'Union soviétique sur vos frontières et d'autre part, il fallait à l'échelle mondiale justifier la montée de la course aux armements. Alors on a changé de diable, ce n'était plus le bolchévisme mais c'est devenu l'Islam.

**Q: Et comment à votre avis, le Liban pourrait-il récupérer son rôle?**

R: A travers la céation d'un nouveau Bandung* regroupant les pays arabes, l'Asie et les pays du tiers monde et basé sur des échanges Sud-Sud sans passer par les monnaies couramment utilisées mais suivant un système de troc.

*** Bandung: ville d'Indonésie. En avril 1955, la conférence afro-asiatique de Bandung rassembla pour la première fois 29 pays du tiers monde et condamna le colonialisme.**

**Q: Avez-vous recu un écho favorable à la création de ce nouveau Bandung dans les pays arabes?**

R: On ne m'a encore rien proposé. Il faudrait qu'il y ait deux ou trois hommes qui prennent cela en main, mais d'une manière très large. Pas seulement dans les pays arabes, mais également dans certains pays de l'Asie, comme la Malaisie, l'Indonésie qui suivra, et surtout il faudra aller voir du coté de la Chine, qui est notre plus grand espoir.

par l'intermédiaire de la CNN. Cela veut dire qu'il y a un moyen de pression et de manipulation, de modelage et de lavage de cerveau que l'on n'avait vu à aucune époque.

**Q: Actuellement il n'y a pas de contrôle sur l'Internet, vous pouvez donc y faire circuler vos idées en toute impunité, n'est-ce pas?**

R: Pour le moment il n'y pas de contrôle, et encore. C'est vrai que l'on peut mettre nos idées sur Internet, cependant quand vous cherchez une information quelconque, vous avez 92% des matériaux qui sont américains.

**Q: Les médias occidentaux et notamment les médias sionistes tentent de créer un ennemi du nouvel ordre mondial, et cet ennemi est supposé être l'Islam et le monde arabe.**

**Quels sont les moyens qui peuvent être utilisées face à ces tentatives sionistes, quand on sait que la plupart des états musulmans et arabes font partie de ce nouvel ordre?**

R: C'est vrai que nous avons ce mouvement unanime et nous en avons un exemple en France. Nous venons d'avoir à propos de mon livre "Les Mythes fondateurs de la politique israélienne" une polémique or, ni moi-même, ni l'abbé Pierre malgré l'autorité qu'il a, n'avons eu la possibilité de répondre en direct à nos détracteurs. Pour vous donner un exemple, même le plus grand journal français, "Le Monde", avait promis à l'abbé Pierre de lui publier une page, et quand il leur a envoyé sa page, on le lui a refusée, en lui proposant de remplacer sa page par une interview. Or vous savez comme moi, que dans une interview on vous fait dire ce que l'on veut!

**Q: Evidemment, sauf bien sûr en ce qui concerne notre interview. Et quelle a été la réaction de l'abbé Pierre?**

R: Il a refusé de faire l'interview avec le journal "Le Monde", et il a eu tout à fait raison de refuser.

**Q: Dernièrement, et selon un article paru dans la revue catholique française "La Croix", il vous aurait retiré son soutien. Qu'en est-il exactement?**

R: Il ne m'a pas retiré son soutien, il a simplement demandé à ce que l'on sépare son nom des polémiques sur ce livre, car il a été vraiment assiégé, et cela ne change en rien sa position fondamentale. Il continue à m'écrire en signant "ton frère" etc. et cela ne modifie en rien nos rapports ni ses propres idées. Mais c'est vrai qu'en ce moment il est tellement assailli: l'Eglise, les

# ROGER GARAUDY

*Interview exclusive réalisée*

*par* **Mayane Choucair**

Ancien essayiste marxiste, membre du parti communiste français, M. Roger Garaudy, 83 ans, a effectué un parcours pour le moins hétérodoxe. Après une conversion au christianisme, il a embrassé l'islam, et s'attaque maintenant aux "Mythes Fondateurs de la Politique Israélienne", titre de son dernier livre, qui lui a valu des démêlés avec la justice française pour avoir osé violer l'un des sacro-saints tabous politiques français: l'holocauste, la "shoah".

M. Garaudy, essaye de démontrer dans son livre, documents à l'appui, que le génocide perpétré contre les Juifs d'Europe, par les Nazis, n'a pas l'ampleur que la propagande sioniste a bien voulu lui donner.

Par cette interview exclusive, j'ai cherché surtout à mieux connaître ce personnage haut en couleurs, à travers ses prises de positions sur l'Histoire, joujou moderne de nos despotes contemporains.

**Q: Les médias ont un pouvoir de plus en plus puissant et apparent. Est-ce caractéristique de notre ère, ou bien cela a-t-il toujours existé?**

R: C'est caractéristique de notre ère, car à aucun moment nous n'avons eu autant de systèmes de communication, que ce soit le fax, le téléphone et surtout, maintenant, les autoroutes de l'information qui, malheureusement sont entièrement aux mains des Etats-Unis.

90% des serveurs de l'Internet sont aux mains des Etats-Unis, cela constitue donc un moyen de pression et de domination comme nous n'en avons jamais vu. Sans compter la télévision, comme CNN par exemple. Personne n'a su ce qui se passait réellement pendant la guerre avec l'Iraq sauf

than others. Moreover, corruption thrives on its own reputation. The more people believe that it is ubiquitous, the more it spreads; and the more they believe it is under control, the more they hesitate to resort to it.

In devising means to combat corruption there can hardly be a final word. Imagination, Ingenuity, determination, and the willingness of the society to achieve a just government are the basic amalgam from which a viable state could be formed and maintained. No structural improvements nor any severe punitive measures can eliminate corruptionor reduce it if the society lacks the willingness to cast away is ultimately damaging to its institutions and moral values. Willingness without constructive action by the elite-who know well the destiny of society if it persists in giving private interest precedence over public interest-leads to more frustration and despair which may break into violence, at the point where the general public loses hope in reform. If Lebanon is to avoid a breakdown in its Bureaucracy, something exceptional must be done to improve administrative capacity in dealing with the immense current societal problems.

Although the claim has beem made here that the Mahsubiyya system and its implications and the cultural value of ostentation are two major causes of corruption, there is no claim to belittle the effect of other causes. However, most of those thrive on the Mahsubiyya system which allows officials to be more daring in their corrupt entanglements since it provides some security against prosecution if and when corrupt officials are discovered and their activities publicized(14).

Some of the platitudes often used in Lebanon as the causes of corruption are overemphasized. Outstanding among them are the charges that colonialism, lack of education and sectarianism are responsible for the existence and prevalence of corruption. As to colonialism, its role is being exaggerated; furthermore, the tendency of individuals or nations to blame others for their personal ills or miseries is not uncommon. The argument against the platitude that education is the cause and the «remedy» for corruption has been presented earlier. It is important to point out again, however, that various reports of the Civil service Commission have asserted more than once that some highly qualified and well-educated officials use their «talents» and education to conceal their corrupt activities. Finally, the most often repeated platitude in Lebanon is that sectarianism in the cause of all evils, of which Lebanon is one. Sectarianism may be responsible political tension, thereby certain religious leaders come to ask for their equal share in appointments and for allowing certain political leaders to retain their weakening influence; but contrary to the claims, it is the major cause of corruption. Even where certain top administrative positions are traditionally and habitually «allotted» to particular religious sects, it is not necessary that a position go to the most honest and qualified individual of that particular sect. Instead, it usually goes to a Mahsub belonging to a leading influential of that sect. Such a pattern of appointment to top positions is not confined to any particular sect but exists among all(15). While corruption has no «religion» and «favors» no sect, all sects are equally guilty of if.

Although it is true that there is no single cause or three main causes of corruption, within certain cultural contexts certain causes have more weight

(14) For an informative discussion of the significance of face-to-face relationships and family ties in averting prosecution in a small African nation, see L. Gus Liebenow, Liberia: The Evolution of Priviledge. (Ithaca: Cornell University Press, 1969), pp. 131-147.

(15) It is common for political leaders in Lebanon to ask for the «fair» share of their sects in public appointments of a well known Mhsub belonging to the sect of the «concerned» political leader.

and its implications of success illustrate best the «image» which the Lebanese emigrant likes to emulate.

The typical «success» story of the Lebanese emigrant begins when a humble villager sells his few belongings, which do not bring him enough to pay his fare, borrows a little from a relatively «well-to-do» village shopkeeper and boards a ship. Whereas, until the late 1920's, his destination was often determined by the captain of the ship rather than by him and he could end up in Africa, South America or even Australia, today he chooses where to go. The hardships which he usually faces in a foreign country, where he cannot verbally communicate with the people, are considerable. Nervetheless, in a few years news circulates back in his village, telling of his great financial success. By the time he decides to pay a short visit to lebanon (usully more than one or two decades later), the «image» he or his relatives have built for him is enormously magnified. Once he arrives in the home country, he is expected to live up to the established image. If his behavior the first few days does not convey the impression of success and affluence, he is usually instructed by his relatives to behave otherwise. This means that he must dress elegantly and expensively; buy or at least hire a brand new car for the duration of his visit; give generous tips to waiters, porters, shoeshiners, etc.; donate charitably to mosques, churches and organizations; and give a few dinner parties for notables including the shopkeeper from whom he had borrowed money to pay for his fare several years ago. Such dinners, in particular, serve to show not only his financial achievement, but the elevation of his social status as well.

Some emigrants, particularly those who chose the United States for settlement, are influenced by the Protestant ethic and come to cherish the value of thrift. When they return to visit their mother country, they find themselves obliged to abandon their acquired values temporarily and behave quite ostentatiously. Many play their expected roles willingly and spend lavishly the money which they have earned by sweat and tears. Those emigrangs who have actually done well tend to make an exaggerated show of their success. While competition for achievement and success has almost led to the evacuation of several villages in Lebanon through emigration, ostentatiousness has led to he construction of hundreds of luxurious and expensive villas in these villages by emigrants who may occupy them for one summer month and then leave them vacant for several years[13].

(13) Mizyara, a town in North Lebanon, is crowded with luxurious villas owned by its emigrants who live in Affrica and who occasionally pay a short visit to Lebanon.

examined and initial purge of 240 officials was carried out. Then political, sectarian and social pressures were applied to bring the purge to a sudden halt. The officials were not brought to trial, not given reasons for their purge, and not allowed to defend themselves. They were, however, given all the financial benefits of legal dismissal to which they were entitled. The justification for not bringing them to trial was summed up by a statesman: «This is a small country in which each official knows many influentials and can get enough pressure to save his neck»[11].

## OSTENTATIOUS CULTURE.

Manifestations of ostentation take two forms: actual or presumed wealth and actual or presumed social status. In the case of presumed wealth, the individual tends to put up a facade of affluence usually expressed by driving expensive cars, wearning expensive clothes or owning and/or living in a luxurious home. In the case of presumed social status, the individual attempts to associate with prominent figures in society, to invite them to his home, to be invited to their homes or merely to be seen now and then in their company. In either case, the individual finds himself either spending more than he ligitimately earns or providing «special» services to the prominent figures with whom he wishes to associate. To keep up appearances therfore, an official usually has no other alternative than to abuse his power either through graft and bribery or by providing legitimate and illegitimate services to prominent figures.

Ostentatious manifestations are abundant and may be observed at any social level and in most daily activities and social interactions. At the bureaucratic level, top officials «rely greatly on style, mannerism, praise, immediate impact, impression, momentary satisfaction, deferential treatment, and the like». The upper level bureaucrat is overconcerned with forms, status and image and «considers himself a bey, and effendi, a za'im-not an anonymous public servant[12].

On a societal level, manifestations of ostentation are best illustrated by behavior of Lebanese emigrants upon paying a short visit to the home country after several years of hard work aborad. A tradition of emigration which is centuries old has helped in creating an achievement-oriented society and culture. The American ideal «from the log cabin to the White House»

---

(11) Ibid.

(12 Elie Salem, «**Modernization without Revolution**». (Bloomington: Indiana University Press, 1973), p. 114.

applied, and, consequently, that it is always more advantageous to remain within the partenal system than to depart from it.

The government, the statesmen and other wielders of power play the roles of father, benefactor, patron, the protector and disciplinarian. Each citizen represents a client, mediator, favored son, one discriminated against or any combination of these, the role being determined by spatial, temporal and circumstantial factors. As the father of the nuclear family may discriminate in favor of on child and gainst others for reasons other than qualifications and talents, so does the wielder of power in the bureaucracy or other subsystems. Just as the father does not disinherit his son in the end either because of sentiment or under pressure from mediators, so does the state behave towards officials who misuse their authority. Severe punitive measures, even when in order, are not applied to officials guilty of corruption either because of face-to-face relationships or due to the pressure of mediators who are available to any Lebanese(10). Just as the discontented son clings to the nuclear family and, not fearing punishment, tries to take advantage of it, so does the discontented or corrupt official cling to the bureaucracy. Just as a father expects reciprocity in services, so does the wielder of power in the political system. Just as children are forgiven for their misconduct, so are officials with the right «contacts». Just as all the memebers of the nuclear family may dislike the «abnoxious» behavior of one member and yet come to his support when he is in serious trouble, so do bureaucrats and citizens support corrupt officials. Just as members of the nuclear family may be disrespectful to the father and lax in their behavior, so officials may behave towards the state and the citizen.

The administrative «purge» of 1965-66 illustrates the «soft» manner in which the state handles Bureaucratic abuse of power. With the beginning of President Helou's regime in 1964, an anticorruption campaign was launched as intensive as that at the beginning of an regime since independence. President Helou and waged «phychologied warfare» against buraucratie corroption his entourage and advocated a total purge of all corrupt elements in the Bureaucracy, often summing up their policy with the slogan, «The Reform Regime». During the «labor period» of the campaign, it was announced that thousands of corrupt officials would be purged. Committees were formed to carry on the operation, files of individual officials were

(10) The availability of influential «mediators» to ordinary citizens was well expressed in a private interview with Raymond Edde: «Any ordinary citizen can reach the President of the Republic, through mediators. Lebanon is a small country and people know each other.» March 1970.

Lebanon[9]. The bases of the Mahsubiyya system are exactly those of a patron-client system in which each Lebanese is affiliated with either a prominent family, sect, or powerful individuals, each of whom favors a group of clients (or Mahsubs) to further their interest. While the form of association has remained intact, the services and goods exchanged have undergone considerable changes in conformity with the changes in the political and social structure of the society. Nevertheless, circumstances peculiar to Lebanon have allowed the system to survive essentially unchanged.

The small size of the country and the proximity of living quarters, as mentioned earlier, have made of the Lebanese, irrespective of religion or wealth, one large family, within which the rules and norms of the nuclear family are generally recognized. The manner in which discipline, obedience or disobedience to authority, laxity in behavior or irresponsibility, etc. are usually handled in the nuclear family has been juxtaposed on the larger family. This analogy needs further development.

The nuclear family in particular and the extened family in general are governed in Lebanon by a set of norms and velues that have passed from one generation to another with little modification, in comparison with other social changes. The father, who presides over the nuclear family, is expected to look after the welfare of his children, arrange for their careers as adults and discipline the unruly among them. In return, he expects his children to treat him with deference and to reciprocate in providing services needed in sickness and old age. While the father might favor one child over another, he would not disinherit any of his children, no matter how disturbing or irresponsible they might be. His severe punitive measures do not last long, and forgiveness ultimately replaces anger. The change is often enhanced by the interference of mediators, people who might be members of the immediate family, (mother, brothers and sisters, particularly those who are favored) or friends, neighbors and acquaintances, who need not be of the same religious affiliation, wealth or educational level.

Furthermore, while the unfavored son is certainly discontented, he tends to remain the parental system of power, authority and favoritism; tries to make the best of it; and, along the way, competes for ostentation with his brothers, even if he exceeds the accepted norms of behavior. Such behavior is encouraged by his conviction that severe punitive measures are unlikely to be

(9) For an interseting discussion of the role of Mahsubiyya in Lebanon, see Kamal Salibi, **«Lebanon Since the Crisis of 1958»**, World Today 17 (1961, pp. 32-42.

According to Friedrich, a number of conditions may induce the corruptor to bribe an official, such as his feeling that a certain rule is endangering a very important interest for him, that he is powerless in the face of a system which he does not understand, or that the rules of this system are either wrong, vicious, obsolete or not operative. As to the corrupted, he may also be induced to be bribed either by his belief that the rules are not operative or that he is underpaid (which may be real or imagined), or simply by greed.

These speculations on the causes of corruption not only confirm our assertion that there is no single cause for corruption, but also show that corruption is ubiquitous in all nations, though it varies in intensity and differs in form. It is hardly possible to find a nation in which a number of the above-mentioned «causes» do not exist. The question, therefore, should not be whether or not corruption exists in most nations or what might be the general causes of corruption, but rather what makes corruption more prevalent in some countries than in others.

In spite of warning against «dwelling too much on a single cause», it seems that in the case of Lebanon there are at least two cases which stand out more than others–the patron-client system and ostentation. However, this does not eliminate or belittle the effects of other causes such as low salaries, the structure of government and the discretionary power given to officials.

Lebanon and the Lebanese differ from many other countries and people in two important respects: one, relating to the size of Lebanon and the proximity of living quarters, villages, towns and cities, combined with a rather high degree of «sociability» has served to turn the Lebanese community into one «large family». This «large family» is linked and interconnected by face-to-face relationships and recognition as well as by competition for ostentation, which might be considered a «negative» link. The small size of the country and its implications have served to maintain, though in modified form, a heritage of the feudal era-the Mahsubiyya system (patron-client ties), which is one of the major cases of corruption in Lebanon. Ostentatious competition among the Lebanese, the other major cause of corruption, has forced them to live at a higher standard that their actual income permits and to act in a manner which gives the impression of affluence.

## The Mahsubiyya Groups and Implications

The Mahsubiyya groups, which represent in many ways the major feudal and loyalty groups, were and still are of great political importance in

him, go hand in hand with corruption. Each indicates an underdeveloped social conscience «for which personal profit and private loyalty take precedence over public duty».

Although Venkatappiah's list of causes is extensive and helpful in postulating possible causes of corruption, it is imprecise in the sense that it does not specify which factors are more effective than others in inducing corruption. This is not the case with Gunnar Myrdal who examines the issue of corruption in South Asian countries. As an economist, Myrlad emhasizes the economic factors in explaining not only the causes of corruption, but also the norms involved in resorting to it(6).

Myrdal contends that there is a difference in mores between South Asian and developed Western countries with respect to «where, how, and when to make personal gain»(7). He adds that profit motives and market behavior are applied in the West to the economic shere and suppressed in the sphere of public responsibility and power. It is difficult in South Asia to «introduce profit motives and market behavior into the sector of social life where they operate in the West»; and at the same time, it is difficult to eliminate motivations of private gain from the public sector. As such, Myrdal contends that officials in South Asia, irrespective of their ranks, ministers and below, exploit their positions to make gains for themselves, their family or social group.

The prevalence of corruption in South Asia, says Myrdal, is due to fragmentation of loyalties and in particular to the lack of loyatly to the community as a whole. The strong loyalty in South Asia to family, caste, ethnic, religious and class groups, «invites the special type of corruption we call nepotism and tends in general to encourage moral laxity». He further adds that the prevalence of corruption is one aspect of the «soft state» which generally implies a low level of social discipline.

Another investigator, Carl Friedrich, presents compact argument on the causes of corruption. Two primary conditions, he maintains, promote corruption: «one relating to the corruptor, the other to the corrupted»(8).

---

(6) Gunnar Myrdal, **«Corruption as a Hindrance to Modernization in South Asia»**, in A.J. Heidenheimer, Political Corruption. (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1970), pp. 229-39.

(7) Ibid., pp. 237-38.

(8) Carl Friedrich, **«Political Pathology,»** Political Quarterly 37, (January-March, 1966), pp. 74-75.

his society for «having deranged his moral faculties». Such a belief «destroys the sense of personal responsibility on which the legal and edifice of most nations is constructed».

9 - The structure of government alone induces corruption. This platitude has been proven false by the historical experience of the United States, where structural reforms introduced proved ineffective; and the was little faith in form «unless personal virtue infused it with a moral quatlity».

10 - Bureaucratic corruption is a «transitory malaise which appears whenever value systems are undergoing radical change». While social upheavals may contribute to corruption, it must be kept in mind «that value systems are constantly undergoing change» and that each adult generation considers the changes of its time as severe and traumatic.

11 - The cause of corruption is due to the absence of sequestrated men, trained from early youth for a lifetime career in government. Among the various arguments Braibanti uses in refuting this platitude is that no matter how «compressed, moulded, indoctrinated or brainwashed» an individual, he cannot be made into an angle «so long as stuff is of the eartly firmament».

12 - Bureaucracy is only a reflection of society, and its morals cannot be better or worse than those of the total society. This, says Braibanti, «is a dangerous half truth», and «it is too pessimistic to conclude that governmental corruption cannot be eliminated until the total society is pure».

Acquaintance with the «causes» stipulated by a number of other investigators does, however, provide furhter insight into the possible causes and remedies of corruption. B. Venkatappiah argues:

Corruption is not an isolated phenomenon. In the first place, it is fostered by certain kinds of social environment, including in that term a whole variety of political, social, economic, administrative, and ethical factors such as the size, form, and functions of the state; th degree of power the state wields over the citizen and his daily life; the level and spread of education, the prevalent values and loyalties; the efficiency of the administration; and the traditions of the civil service. Second, it is allied to a number of other forms of misuse of official power and tends to occur along with them(5).

The other forms of misuse of authority to which Venkatappiah refers are favoritism, nepotism, sectarianism and communalism, which, according to

(5) B. Venkatappiah, **«Office, Misuse of,»** International Encyclopedia of Social Sciences, ed. D.L. Sills (1968), p. 275.

causes of corruption, we present them here point by point with Braibanti's comments(4).

1 - The doctrine of concentrically radiating virtue, which emphasizes the personal virtues of leaders and which is best expressed by the proverb «as the wing blows so bends the reed». Agreeing with James Madison that «men are not angles», a carefully contrived and delicately balanced administrative machine can «elevate virtue by diffusing and checking power».

2 - Education is the answer to corruption; this implies that the absence or low level of education is its cause. Education in modern times is devoid of much moral content and does not «conduce necessarily to purity».

3 - If men would follow the teaching of their religions, there would be no corruption. While one can not deny the validity of this platitude, it has little utility in dealing with the real problem since for more than 2,000 years men have been asked to follow their religious teachings; and few have.

4 - Corruption is caused by colonialism, under which citizens developed an attitude of irresponsibility and «felt obligated to thwart government in every possible way including cheating». Since corruption exists in may states which have not been under colonial rule such as Thailand and Japan, colonialism «is not a factor which adequately explaints bureaucratic corruption».

5 - Poverty is the cause of corruption. Poverty is relative in kind and is related to individual aspirtions; and as such, «we commonly find the so-called 'rich' who are corrupt and the so-called 'poor' who are uncorrupt».

6 - The absence of «severe punitive measures» is the cause of corruption. It is doubtful, that scientific investigation would prove that the fear of severe punishment would prevent corruption. Certain overt forms of corruption may b reduced or eliminated under severe punitive measures, but «corruption in more subtle and more insidious forms usually flourishces».

7 - Bureaucratic corruption is «merely a stage in a nation's political development» which disappers with political modernization or maturity. Forms of corruption «may change in subtlety and sophistication» with modernization, and if corruption is curbed or eliminated, it will not be the inevitable result of modernzation.

8 - It is man who is at fault if he is dishonest, but rather his environment or

(4) Ralph Braibenti, **«Reflection on Bureaucratic Corruption,»** Public Administration (Winter, 1962), pp. 91-102.

# What Breeds Bureaucratic Corruption?

Maroun Kisirwani(*)

Two natural questions may be asked regarding the widespread bureaucratic corruption in both developed and developing nations. First, what makes one society more corrupt than another, and second, are there particular causes of corruption which are peculiar to certain countries?(1) While these two quetsions cannot be answered conclusively, we will first examine the arguments presented by various scholars in relation to the former question and then delineate and analyze the major causes of corruption in Lebanon(2).

In an article entitled «Reflections On Bureaucratic Corruption», Ralph Braibanti suggests that corruption is a «terribly complex phenomenon» for which there is no simple cause, «nor are there two or three sole causes». While refusing the idea of «sole causes» of corruption, Braibanti examines a dozen «platitudinous injunctions» which are in common circulation in Pakistan and elsewhere and which form elements in a complicated matrix of causes, each of which is of varying importance depending on spatial, temporal and circumstantial factors(3). Braibanti believes that each of the dozen factors is a determinant of corruption, and he rightly warns against dwelling too much on a single cause. Since the majority of these «platitudes» are also in common circulation in Lebanon and have been often suggested as

(*) Faculty Member. American University of Beirut.

(1) See Maroun Kisirwani, **«Patron-Client Politics and Bureaucratic Corruption»**. (Bloomington: International Development Research center, 1974).

(2) In 1957, The Economist challenged political scientists and economists to work out a general theory of the «toxic and tonic effects» of corruption on the body politics. Following that challenge, several theoretical, but contradictory arguments have appeared.

(3) A. Inayatullah, ed., **«Bureaucracy and Development in Pakistan»**. (Pashwar: Academy of Rural Development, 1962), p. 114.

one consideration - out of many others - why the United states insists on handling this conflict directly and outside the channels of the United Nations.

The record of the United Nations in the area of achieving salam leaves much to be desired. That is why many controversies develop that are not submitted to the United Nations but are handled through other means. This reluctance to use United Nations channels may result as much from a desire by the parties to maintain their freedom of action as it does from a lack of confidence in United Nations processes. The ability to resist international serious is abundanity demonstrated by the number of unresolved issues that remain on the agendas of United Nations organs for prolonged period of time(15).

In light of its inherent weaknesses, the record of the United Nations in finding salam is not encouraging. Of more than 200 disputes considered, approximately 10 percent remain as persistent longrange problems defying final solution. some have been resolved by action of the parties in a suloh but not salam manner. In other cases the use of peacekeeping forces were generally been exerted to prevent escalation or to stabilize the situation to a minimum level of conflict.

The irony in this respect is that the united states is not utilizing better means for solving the Arab-Israeli conflict. If we are to speculate on whether the experience of the Arab Israeli peace process gives us any hope that salam in going to be the ultimated result, one has to look on something more than simply dominance or mutual deterrence. In doing so, we break the bonds of reaslist assumption about the inevitability of the pursuit of power leading to violent conflict. We will be thinking like idealists in the search for hints of what alternative situation might look like, yet thinking reaslistically - in the sense of asking whether conditions that already exist in part of the Arab world might be extended further. The problem here is the difficult economic situation of these states. Most of them have experienced abrupt drops in their national incomes, as they have lost their former supplies, and especially, as they move painfully from state oriented economy to free-market ones.

The prospect for Salam are worrisome for Israel, partly because it is by far the strongest and oppressive in its policy, In addition, democratization and the creation of a market economy have further to go in the Arab world, with a lower level of previous achievement.

---

(15) Ibid., p. 140.

Several explanations have been offered for this striking phenomenon of democracy. This one emphasizes perception of individual rights, expectation of limited government, shifting coalition, the culture perceptions and practices that permit the peaceful resolution of conflicts of interest without the threat of violence within democracies come to apply across national boundaries toward other democratic countries.

Another explanation argues that institutional constraints - a structure of division of powers, checks and balance - make it hard for democratic leaders to move their countries into war.

## Suloh in perspective

There is little doubt that Suloh as a term and as a situation correspond more towards a process of settlement of disputes than to general peace and normalization of relationships. Both the league of Nations and the United Nations were created near the end of the greatest wars of the century primarily to act as instrumentalities for eliminating armed conflict and for strengthening means for conflict control and resolution. In a way, arms reduction and control and the development of world law might serve as means for promoting suloh. In other words a collective action against threats to or breaches of the peace which on occasions might be the keystone of the formula for avoiding international and regional violence.

Suloh does not solve the problem of fear and intentions of future violence because it does not diminish the possibilities of the use of weapons. The size of stockpiles of weapons in a suloh situation increase frequency of civil and regional conflict.

A comprehensive account of United Nations activities in the area of pacific settlement of disputes is provided in a book by Bennett[14] in which he provides a table of 200 disputes debated by the Security Council and General Assembly during a period of forty-seven years. The majority of these cases were solved and led to a suloh situation which either ended an armed conflict or a potential one but these kind of settlement did not lead to a normalization of relationship between the parties at conflict. this means that the possibility for such conflict to reoccur is very high.

In the Middle East example, putting an end to the Arab Israeli Armed conflict using the suloh process does not lead to salam in the region. That is

(14) A. Le Roy Bennett, **International Organnizations: Principles and Issues,** sixth edition, (New Jersey, A Simon and Schuster Company, 1995), pp. 110-122.

although democracies were as likely to be involved in war as were countries with other kinds of governments, the experience of democracies did stand out in one respect: Democratic countries almost never made war on each other. They also were very unlikely even to have serious militarized disputes, short of war, with each other(10).

It is this particular form of government that seems to matter. If similarity of form of government in general were enough, then we would expect to have seen peace between the soviet union and China and between China and Vietnam. Despite important differences in political values and organization among the communist countries, they were much more like one another, especially in values of ideology, than like the democracies or even like the right-wing dictatorships. Yet, war or the threat of war between these countries was commonplace(11).

In his book, The New Middle East, Shimon Peres expressed the interest of Israel and the need to democratize the whole of the Middle East:

«Nothing can better serve the Arab world, and particularly the Palestinian people, than genuine democratization. The greatest error of the Arab people in the twentieth century - an error that has not yet been rectified - has been their affinity for totalitarian militaristic or presidential regimes. These regimes may talk persuasively about the people and the general good, but they do very little for them(12)».

Peres adds on this provocative statement to say:

«From a political viewpoint, nothing can ensure peace and stability in the Middle East more than neighborly relations between states that differ in their national identities and heritage, but are united by the rule of democracy. Democracy is not just a method to ensure equality every problem, but also a method to ensure equal rights to be different.

... The democratic way is the best method of bringing economic prosperity, stable peace, and freedom to every individual and every people(13)».

---

(10) Stuart A. Bremer, «Dangerous Dyads: Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War, 1816-1965», **Journal of Conflict Resolution,** 26 (June 1992), pp. 309-341.

(11) Russet and Starr, **World Politics,** p. 342.

(12) Shimon Peres, **The New Middle East,** (New York: Henry Holt and Company, Inc., 1993), p. 178.

(12) Ibid., p. 179.

(13) Ibid., p. 179.

communities», security communities that include several independent countries without a common supranational government.

Certainly a high level of economic activity and a high rate of economic growth are the prominent objectives of Israel. This is Israel's answer to the steady stagnation of the economic growth that is recently been experienced. As it is perceived by Israel, many of the Arab states are losing their potential in an effort to maintain their own balance of payments. Because they adopted varios protectionist measures to restrict imports from neighboring countries for political reasons. The result was a set of neighbor negation policies that reduced Middle Eastern trade and led to a further decline in every one's income. Conflicts over economic policies were a major cause of Middle Eastern tension and contributed to Iraqi, Yemeni, Iranian, and Turkish political and military actions as non-exclusive examples. These examples are a good indicator of low or negative growth severely damaging the prospects of peace.

Social and pontical Science theories about the causes of violence place important role on economic growth and they stress the role of prospective of expected economic development. One of these theories illustrate the need for joint economic reward. On this ground the Middle Eastern countries of the past 45 or 50 years did not fare well. Even the oil producing countries did not live up to their potential given to them by the petroleum boom.

Potential economic cooperation for Israel does not mean equality, after all equality is not regarded as sufficient condition for peace. Economic inequality does not explain the Arab Israeli problem, where conflict is based on religious, national and cultural differences. However on the other hand, these differences are not enough to indicate that economic equality is irrelevant to peace. It still may matter in important ways. Without equality, a state of «non war» is likely to be imposed by the rich over the poor. Thus the trade relations between rich and poor countries may be significant, but they are not seen as producing equivalent rewards on both sides, and they will not promote peaceful relations.

5 - Despite its aggressive policy towards the Arabs Israel is hoping that peace could be resulted from the widespread conversion of all Middle East governments into institutions of consitutional democracy. Relatively speaking Except for Turkey, Lebanon and Israel non of the other Middle Eastern countries have Institutional democracies.

With respect to international relations and globally speaking, studies of the frequency of war over the past two centuries have shown clearly that

another and for identifying one's interest with those of others. The idea is that one can not help to meet the needs of another without knowing what those needs are; that is without a large continous flow of information. Israel is hoping to create a social fabric between itself and the Arabs in the hope that it could build from such bonds as communication, travel and tourism a cultural and educational exchange. A review of the literature on international exchange and attitude change by Herbert Kelman concluded:

«These are not necessarily changes in general favorableness toward the host country, but rather changes in the cognitive structure; for example in the complexity and differentiation of images of the host country. Such changes are probably more meaningful in the long run than total approval of the country would be; they indicate a greater richness and refinement of images and a greater understanding of the other society in its one terms»(8).

However, Israel should know that though they usually seem to bind nations or social groups together, trade, tourism, and social communication can also serve as irritants. the most important qualification is that the exchanges must be mutual and on a basis of relative equality.

Another problem the the Israelis have to face in their process of developing social communication with the Arab world is the fact that contacts between very disparate cultures are also as likely to arouse conflict as to bring the cultures together. Contacts that are involuntary for one party are not facilitative, nor are highly status-conscious relations, such as those between employer and employee. Tourists from rich countries to poor countries, for instance, may create animosities among their hosts and distress in their own minds. The nature of Israeli contacts with the Arab states must be examined as a special case before any firm conslusion can be made; ties between nations that are not culturally similar though geographically close are more likely to be non-favorable.

4 - Israel is hoping that peace (salam) could be achieved from the attainment and continued expectation of substantial economic benefits. This hope is similar to Deutsch;s findings that conditions that promote a security community include superior economic growth, the expectation of joint economic rewards, and a wide range of mutual transactions(9). Duetsch found these conditions «helpful» to what he called «pluralistic security

(8) Herbert Kelman, ed., **International Behavior** (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965), p. 573.

(9) K. Deutsch, «National Integration...», p. 35.

The sense of external threat felt by the Israelis, probaby, is one of the principal element that allows for the peace settlement initiative between Israel and its neighbors to continue. That is why when Israel was able to achieve a settlement with Egypt, Jordan and the Palestinians, the Israelis started to feel more secure. Thus a decline in the speed of the peace initiative with Syria and Lebanon is being observed. The Israelis now feel more confident about their security and the more secure they are, the less concessions are willing to offer.

2. Israel is trying to politically institutionalize their relations with the Arab World especially those that have had peace treaty with in th hope that this will lead to develop joint economic institutions in the future. For some reasons there is the believe among Israelis that institutions can forcibly keep the peace. They are the wielders of the only legitimate instruments of violence and as a result can common good.

Perhaps Israel hopes from creating joint institutions with the Arabs to achieve what David Mitrany expressed in the early work of Ernst Haas:

"Specific institutions attending to particular needs or functions of society can create habits of obedience and cooperation"(5).

In this respect Israel hopes by creating joint economic institutions with the Arabs a deal that will trasfer loyalties to these new institutions rather than simply allow for Arabs focusing on animosity alone. Perhaps the importance of Economic institution building is the spill over of activities from some functions (economic cooperation), creating the impetus toward domination within a situation of salam. Of course Israel Knows that this objective is not going to be attained overnight. As Keohane and Hoffmann(6) said.

Cooperation and collaboration can not be built in a day nor as part of some over-all design. It will be built through practical achievements that first create a sense of common purpose.

3. Israel is trying to establish social communication with the Arabs. The importance of this is strongly emphasized by Deutsch(7) who says in this regard that communication links become facilities for attention to one

(5) Ernst Haas, **The Uniting of Europe** (Stanford, California: Stanford University Press, 1957), pp. 4-7.

(6) Robert O. Keohane and Stanley Hoffmann. «Conclusions: Community Politics and Institutional Change», in William Wallace, ed., **The Dynamics of European Integration** (London: Pinter, 1990), p. 276.

(7) Karl W. Deutsch, «National Integration: Some Concepts and Research Approaches», **Jerusalem Journal of International Relations,** 2 (1977), p. 1-29.

federation or a European entity which in turn creates a common economic union(4).

This kind of thinking in Europe (which is more or less now shared by the Israeli political and economic planners) led to the economies and ultimately governments to be bound inextricably by economic cooperation, making war «unthinkable». From an Israeli perspective Europe and the Middle East share a common experience not only with regard to prolonged conflicts among them but also the terrible economic destruction and deprivation that was concomitant of the different wars.

Analysts in Israel say that Europe and the Middle East and for long suffered from each state putting various trade restrictions. Europe in the past was similar to conditions now prevailling in the Middle East states. This severe limitation on commerce among the different states. This have divided both regions into small markets. A situation which contrary to what led to the American experience of efficient enterprise in the enormous US. markets.

From the time of its establishment, Israel has been negated as a state in the Arab world politically, economically and culturally. This policy of negation and restrictions against Israel handicapped the state and society and limited its potentials, not to mention the ongoing economic depression that Israel has been facing.

Prosperity as a matter of fact, require creating large markets without state barriers. For such market to work effectively, a wide range of controls on goods, capital, and labor has to be coordinated.

Israel is aware that the Middle East market has the potential to grow to a remarkabl size, and with minimal political barries to the movement of goods, finance, and business entrepreneurs, Israel could prevail and benefit the most.

Scholars of politics have offered many explanations for why Israel wants peace in the Middle East. Some of these explanations are presented below.

1. Most, though not all of the citizens of Israel feel a security threat from the Arab and Islamic regimes. A desire for changing this situation was in high demand. The perceived need to find alternatives to stalemate state of conflict between Israel and the Arab world helped produce a determination to overcome differences within the Middle East and to give some concessions especially territorial concessions.

(4) Ibid.

achieved through deterrence or a one-way rather than a mutual relationship between two hostile parties.

The central distinction between stable peace under conditions that are generally acceptable to both sides and a situation of non war maintained only by threats is clear enough. It corresponds roughly to the Arabic term Salam (سلام) , which means an enduring peaceful relationship based on mutual respect, and Suloh (صلح) , which means only the end of hostilities or a truce(2).

The question that imposes itself in this respect: What is it that the Americans on the one hand and the Israelis on the other want in the Middle East? Is it Salam or Suloh?

As it looks, the Israelis are urging to achieve Salam with their rivals the Arabs but this urge becomes odd and agressive when one realizes that their conditions for this Salam is through enforced deterrence and, with the help of the USA, by making the Arabs fear violent retribution.

## Salam in perspective

Achieving peace in the Middle East, as the Israeli schemers wish for it to be, could be perceived through anology with Europe after World War II. In this sense integrating smaller units into larger ones has its merit as a basic objective of peace. Following the devastation of the two World Wars, Robert Schuman, foreign minister of France announced in May 1950:

The French Government proposes to put the whole of the Franco-German coal and steel production under a joint High Authority, in an organization which is open for the other European countries to enter... It will change the destiny of these regions which for so long have been used for making weapons of war of which they have been most frequently the victims. The solidarity between the two countries established by joint production will show that a war between France and Germany becomes not only unthinkable but materially impossible(3).

In the same token another French leader, Jean Monnet, announced:

There will be no peace in Europe if countries build up their strength on a bases of national sovereignty (economic assure their people the prosperity that modern times afford... Larger markets are needed. Prosperity and vital social development are inconceivable unless the countries of Europe form a

(2) Bruce Russet and Harvey Starr, **World Politics: The Menu For Choice** (New York: W.H. Freeman and Company, 5th ed., 1996), p. 328.

(3) Ibid., p. 330.

settlement of conflicts could find the causes of peace among friendly societies, then a key could be provided to promote peace over a wider area, even in the Middle East.

## Peaceful settlements: Are They Salam or Suloh

To Americans, peace is simply the absence of war, or the absence of organized violent conflict. For the Arabs and the Israelis (though they have contradictory vieus) that is not enough. One can not impose non-violence by force and call it peace, nor can one eliminate the military potential for arms struggle and pretend the achievement of peace.

The kind of peace that could be applicable in the Middle East is not the establishment of a situation were every individual, group or state who could conceivably resort to violent conflict is simply destroyed. That would leave no one but the few who are extremely pacifists.

What is needed in the Middle East is to achieve a stable peace which can be defined as the absence of preparation for war or the serious expectation of war among the feuding parties. A stronger view of stable peace is that the alternative of war is never considered. Kenneth Boulding classifies stable peace:

"a situation in which the probability of war is so small that it does not really enter into the calculations of any of the people involved."(1)

If any of the different parties prepares for or expect violent conflict, or if a strong power repress violent conflict by force, we have what Boulding calls "unstable peace". An unstable peace can be enforced deterrence, the fear of violent retribution, in which case we continually fear for the progression of peace under a mutual balance of terror. The causes of peace are not simply the opposite of the causes of war.

Repressive and coercive relationships can be found between powerful and weak states as well as between powerful and weak groups within states. The people of the Middle East may be deprived of political liberties, made materially poor, or allowed to die from sickness or starvation without direct physical violence. But this is hardly a peaceful situation just because there is the absence of violent conflict. To some political theorists and for the American administration such a situation even if it is achieved by repression or coercion may be better than the outbreak of violent conflict. True peace can not be achieved if there is no balance and if non-violence is merely

(1) Kenneth Boulding, **Stable Peace** (Austin: University of Texas Press, 1979), p. 13.

# Israel: Is hope for peace
# Is it Salam or Suloh?

Michel Nehme(*)

Although Arab-Israeli hostilities and problems are complex and hard to make comprehensive, fair resolution and solution, foremost among the recent trends are the attempt to end feuds and create peace in the middle East region. Both the American peace initiative and the second Gulf war were taking place with the beginning of the new world order to act as instrumentality for eliminating armed conflict and for strengthening means for conflict control and resolution in the Middle East.

However, Americans still view that in the long run new instruments are needed to be developed for the control and the development of world law that is fit in the new era to serve as means for promoting peace, and on occasion, collective action against threats to or breaches of the peace. The keystons of the formula for avoiding internalional and regional violence is to strengthen the commitment to and the machinery for peaceful settlement of disputes.

In the area of pacific settlement of disputes in the Middle East, the architects of the American decision-making were not and they still lack innovations. Americans are not ready to commit themselves to any radical departure from established practices. The sovereignty of the state of Israel and the protection of Israel's annouced prerogatives were and still are the basic conditions around which all other features of Arab rights had to fit.

Whenever Americans speak about peace they refer to the causes of war. The logic is that if you eliminate the causes of war one could achieve peace. But the question "What are the causes of peace?" is not simply the opposite side of the question "What are the causes of war?» if the architect of peaceful

(*) Faculty Member, American University of Beirut.

# DES TROIS COINS DU MONDE
# NOUS VOUS APPORTONS...

La Brise Des Moussons

Century

Corée du Sud

Le Climat Des Tulipes

SPLENDAIR

Hollande

Le Grand Vent Du Farwest

Bard

U.S.A.

*Agents Exclusifs*

SASCO MECHANICS

*Climatiseurs & Pompes à chaleur.*

*Tél: 324915 - 446921 - 585154. Fax: 961 1 602623. Tlx: 42253 SASCOM. P.O.Box: 165198, Beyrouth-Liban.*

# DEFENSE NATIONALE LIBANAISE


**Comité Consultatif**

**Dr. Nassim EL-KHOURY**
**Dr. Adnan AL-AMIN**
**Dr. Ilham MANSOUR**
**Dr. Michel NEHME**
**Dr. Hassan MNEIMNE**
**Dr. Abdallah FARHAT**

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**



Israel: Is Hope for Peace
Is it Salam or Suloh? ..... **Dr. Michel Nehme** **134**
What Breeds Bureaucratic Corruption? ..... **Dr. Maroun Kisirwani** **124**
Roger Garaudy ..... **Mayane Choucair** **113**

# DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANES

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO